



انتخابات الكنيست الثانى عشر فى إسرائيل

أحمد صدق الله دبانى

أشرف راضى

المريد مليوة

الميرد سامير

عسلين توفيق

سعد الدين إبراهيم

مصطفى الدين جلال

على الدين غزال (المحرر)

كامل صبرى

مخجوب عمر

صالح موسى

عبد مبد الموييد

انتخابات الكنيست الثاني عشر في إسرائيل

السيد عليوة	أشرف راضى	أحمد صدقى الدجاني
سعد الدين إبراهيم	حسنين توفيق	السيد يسين
كامل زهيرى	علم الدين هلال (المحرر)	عظام الدين جلال
وحيد عبدالمجيد	محسن عوض	محبوب عمر

الناشر
مركز التنمية البشرية والمعلومات
الطبعة الأولى
١٩٨٩ م

حقوق النشر محفوظة لمركز التنمية البشرية والمعلومات . لا يجوز -
بأى حال من الأحوال - نشر أى جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته
بطريقة الاسترجاع أو نقله على أى نحو أو بأى صورة سواء كانت
اليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا
بموافقة كتابية مسبقة من الناشر ويخضع ذلك للقانون .

مركز التنمية البشرية والمعلومات

التعريف بالمشاركين فى الندوة

[حسب الأبجدية]

- ١- د . أحمد صدقى الدجاني -أستاذ التاريخ الحديث- معهد البحوث والدراسات العربية .
- ٢- أ . أشرف راضى -باحث ومحرر بجريدة الشعب .
- ٣- د . السيد عليوة -وكيل كلية التجارة - جامعة حلوان .
- ٤- أ . السيد يسين -مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .
- ٥- أ . حسنين توفيق -مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .
- ٦- د . سعد الدين إبراهيم - أستاذ الاجتماع السياسى بالجامعة الأمريكية .
- ٧- د . عصام الدين جلال- طبيب ورئيس جمعية الباجواش المصرية .
- ٨- د . على الدين هلال -أستاذ ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة .
- ٩- أ . كامل زهيرى -مفكر عربى وكاتب بجريدة الجمهورية- نقيب الصحفيين المصريين والعرب الأسبق .
- ١٠- د . محبوب عمر- كاتب وصحفى
- ١١- أ . محسن عوض -مدير مكتب مركز دراسات الوحدة العربية- القاهرة .
- ١٢- أ . وحيد عبد المجيد -خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم:	٧
الفصل الأول: تحليل نتائج انتخابات "الكنيست" الثاني عشر.	٩
* انتخابات "الكنيست" الثاني عشر، والنظام الحزبي الإسرائيلي.	١١
أ. وحيد عبد المجيد	
تعقيب:	٢٥
د. السيد عليوة	
ملخص المناقشات.	٣٣
الفصل الثاني: دور بعض الجماعات الاجتماعية في الانتخابات.	٣٧
* دور عرب ١٩٤٨.	٣٩
د. محجوب عمر	
* دور اليهود الشرقيين.	٥٩
أ. أشرف راضي	
تعقيب:	٨٥
د. سعد الدين ابراهيم	
ملخص المناقشات	٩٠
الفصل الثالث: الانتخابات، والقضية الفلسطينية.	٩٥
* القضية الفلسطينية في المعركة الانتخابية.	٩٧
أ. حسنين توفيق	
تعقيب:	١٣٩
أ. محسن عوض	
ملخص المناقشات.	١٤٥
الفصل الرابع: مناقشة عامة حول:	١٤٩
تأثير نتائج الانتخابات الإسرائيلية على عملية التسوية.	١٥٧
أ. السيد يس	د. أحمد صدقي الدجاني
د. علي الدين هلال	د. عصام الدين جلال
أ. كامل زهيرى	
ختام الندوة	١٠٦٣

الصفحة	الموضوع
١٦٥	ملاحق الكتاب:
١٦٧	ملحق رقم [١]: نتائج انتخابات "الكنيست" الثاني عشر.
١٦٨	ملحق رقم [٢]: توزيع أصول الناخبين حسب المدن والقرى في انتخابات "الكنيست" الثاني عشر.
١٦٩	ملحق رقم [٣]: التصويت العربى فى انتخابات "الكنيست" الثاني عشر.
١٧٠	ملحق رقم [٤]: تعريف بأعضاء "الكنيست" الثاني عشر.
١٩٣	ملحق رقم [٥]: نتائج انتخابات "الكنيست" من الأول إلى الحادى عشر.
١٩٩	ملحق رقم [٦]: أعضاء "الكنيست" من اليهود الشرقيين، من الأول إلى الثاني عشر.
٢٠٠	ملحق رقم [٧]: نواب اليهود الشرقيين فى الأحزاب الرئيسية، من "الكنيست" الأول إلى الثاني عشر.

تقديم

هذا الكتاب هو محصلة أبحاث ومناقشات الندوة التي عقدتها مركز البحوث والدراسات السياسية في يناير ١٩٨٩، والتي كانت مناسبة لفتح باب الحوار بين مجموعة من المتخصصين والخبراء في الشؤون الإسرائيلية من مختلف الجامعات ومراكز البحث في مصر.

ونرجو أن يكون في عقد هذه الندوة، ونشر مداولاتها، إشارة إلى أهمية الاستمرار في دراسة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل، وعرض ما يحدث فيها من متغيرات. وفي هذا المقام، يمكن القول بأن الدراسات الإسرائيلية في مصر مرت بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وهي تلك التي سبقت عام ١٩٦٧، والتي اتسمت بعدم الاهتمام العلمي بدراسة إسرائيل، وسيادة النهج الإعلامي والدعائي في أغلب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع. ومن أدلة ذلك قلة عدد الكتب التي نشرت في مصر وتناولت الأوضاع الداخلية في إسرائيل خلال تلك الفترة.

المرحلة الثانية: بدأت بعد عام ١٩٦٧، وتمثلت في إنشاء مركز للدراسات الفلسطينية والصهيونية بمؤسسة الأهرام، والذي كان بمثابة هيئة بحثية متخصصة في الشؤون الإسرائيلية، وشهدت تلك المرحلة اهتماماً متزايداً بدراسة إسرائيل، وهو ما تمثل في مطبوعات ذلك المركز. كما تمثل في اهتمام معهد البحوث والدراسات العربية بهذا الموضوع، وكذلك في إنشاء مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، والذي ركز في بداية نشاطه على الدراسات الإسرائيلية. وكانت غرة تلك المرحلة مجموعة كبيرة من الدراسات والأبحاث والرسائل العلمية في مختلف الشؤون الإسرائيلية، كما نتج عنها بروز جيل من الباحثين المتخصصين في هذا الموضوع.

المرحلة الثالثة: تبلورت مع نهاية السبعينات، وعكست تراجعاً في الاهتمام بالشؤون الإسرائيلية. وربما يمكن تفسير ذلك بعدة أسباب منها تنوع اهتمامات مركز دراسات الأهرام، وخاصة بعد أن تغير اسمه إلى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. ومنها التطورات السياسية في مصر وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، وشيوع فكرة أن الصراع انتهى، وأن الاهتمام الكبير بإسرائيل لم يعد له ما يبرره. وبين هذه الأسباب، أيضاً، تزايد الهموم العربية مع اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية، فضلاً عن مظاهر التفتت العربي التي ظهرت في هذه المرحلة.

واليوم، مع بداية حقبة التسعينات، يعود الاهتمام مجدداً بموضوع إسرائيل كقضية مركزية على جدول أعمال الباحثين العرب، وبالذات بعد بدء الانتفاضة الفلسطينية واستمرارها ودخولها عامها الثاني دون أن تنجح سلطات الاحتلال الإسرائيلي في إخمادها. كما تبدو أهمية العودة للاهتمام بالشؤون الإسرائيلية بعد صدور قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في منتصف

نوفمبر ١٩٨٨ ومارافقها -وتبعها- من تطورات سياسية .

وفي هذا السياق يرجو المركز أن يكون الكتاب، الذي نقدمه اليوم، دعوة للباحثين والمفكرين في مصر لاستمرار الاهتمام بدراسة التطورات الخاصة بإسرائيل وانعكاساتها على مستقبل المنطقة .

وأود في النهاية أن أتوجه بالشكر إلى الأستاذ وحيد عبد المجيد الذي تعاون مع المركز في كل مراحل التفكير والتخطيط للندوة وتنفيذها، ثم قام بعملية المراجعة وتحرير البحوث للنشر وبالمساهمة في إعداد ملاحق الكتاب. كما أشكر د. محجوب عمر مستشار مركز التخطيط الفلسطيني على تعاونه الصادق في سبيل عقد الندوة .

والشكر لله من قبل ومن بعد .

د. علي الدين هلال

مدير المركز

الفصل الأول

تحليل نتائج انتخابات "الكنيست" الثاني عشر .

* انتخابات "الكنيست" الثاني عشر والنظام
الحزبي الإسرائيلي .
أ. وحيد عبد المجيد .

تعقيب:
د. السيد عليوة .

ملخص المناقشات.

انتخابات "الكنيست" الثاني عشر والنظام الحزبي الإسرائيلي

١. وحيد عبد المجيد

يتميز النظام الحزبي الإسرائيلي [١] منذ نشأته بالتعددية الواسعة نتيجة وجود عدد كبير من الأحزاب والحركات والقوائم المتنافسة، لكن دون وجود حزب أغلبية، وبالتالي ضرورة قيام الحكومات على أساس ائتلافي. كما يتميز هذا النظام بالتغيرات المستمرة في العلاقات الحزبية، سواء في ذلك التحالف بين حزبين أو أكثر، أو اندماج حزبين أو أكثر في كتلة واحدة، أو انشقاق أفراد أو أجنحة من بعض الأحزاب للانضمام إلى غيرها.

وللنظام الحزبي الإسرائيلي، في هذا الإطار، قدرة استيعابية عالية، حيث يسمح لأية جماعة صغيرة بالتعبير عن نفسها وخوض الانتخابات دون أي قيود تقريباً، فضلاً عن أنه يتيح التمثيل البرلماني لأية قائمة تحصل على نسبة ١٪ من مجموع الأصوات في ظل نظام انتخابي يقوم على التمثيل النسبي ويتسم بأعلى درجة من "الشفافية" كما تداد للنظام الذي كان قائماً في المجلس الملي اليهودي، وهو التنظيم الطائفي لليهود في فلسطين والذي كانت حكومة الانتداب تعترف به. ويهدف هذا النظام إلى ضمان تمثيل أكبر عدد ممكن من التيارات والاتجاهات السياسية الإسرائيلية المرتبطة بدورها باتجاهات مماثلة بين يهود العالم، مما يتيح لأية جماعة يهودية الإحساس بأنها ممثلة، وبالتالي تدعيم ارتباطها بالدولة الإسرائيلية.

وقد اتسم النظام الحزبي الإسرائيلي بالاستقرار لمدة ٢٩ عاماً [١٩٤٨-١٩٧٧]، حيث ساد حزب كبير مهيمن ["الماباي" ثم حزب العمل] قادر على تشكيل حكومات ائتلافية متماسكة غالباً. لكن هذا النظام تعرض لتحول جوهري ابتداءً من عام ١٩٧٧ عندما حقق تكتل ليكود اليميني التفوق لأول مرة في انتخابات "الكنيست" التاسع بحصوله على ٤٣ مقعداً مقابل ٣٢ مقعداً لـ "المعراج" [حزب العمل و"مابام"]، غير أن "ليكود" لم يستطع الحفاظ على هذا التفوق في الانتخابات التالية [١٩٨١ و ١٩٨٤] اللذين أسفرا عن نوع من التعادل [٢] مع "المعراج"، الأمر الذي جعل النظام الحزبي مفتقداً إلى نمط مستقر من التحالفات الائتلافية.

فرغم اتجاه هذا النظام للاستقرار على أساس تشارك كل من "ليكود" والعمل في بؤرته أو مركزه، تظل العلاقات الائتلافية بعيدة عن الاستقرار وقابلة للتغير باستمرار. فبينما أدت انتخابات ١٩٨١ التعادلية إلى تشكيل حكومة ائتلاف يميني، فرضت انتخابات ١٩٨٤ التعادلية أيضاً تشكيل حكومة ائتلاف وطني واسع بين "ليكود" والعمل وعدد من الأحزاب الأخرى. وأصبحت هاتان الصيغتان مطروحتين نظرياً وعملياً عقب ثالث انتخابات تعادلية على التوالي [١٩٨٨]. كما لم يكن احتمال تشكيل ائتلاف بقيادة حزب العمل يضم أحزاب اليسار الصهيوني وقسم من الأحزاب الدينية وتأييده الأحزاب العربية-اليهودية والعربية مستبعداً على الأقل من الناحية النظرية.

ودلالة ذلك أن نتائج انتخابات "الكنيست" للثاني عشر كرست ظاهرة غياب النمط المستقر للإتلاف، في الوقت الذي لم تؤد إلى تغيرات جوهرية في علاقات القوى التي ينطوي عليها النظام الحزبي بالمقارنة مع انتخابات "الكنيست" الحادي عشر. ويظهر ذلك من خلال المقارنة بين تركيب كل من البرلمانين، وهي المقارنة التي ستقودنا إلى رصد ظاهرتين مهمتين في نتائج الانتخابات الأخيرة، قبل أن نطرح -في عجالة- تصوراً أولياً حول علاقة هذه النتائج بالتطورات الحادثة على صعيد القضية الفلسطينية.

أولاً: نتائج الانتخابات بين برلمانيين:

لم تؤد نتائج الانتخابات الأخيرة إلى تغير جوهري في تركيب "الكنيست" الثاني عشر بالمقارنة مع الانتخابات السابقة عليها التي جرت في ٢٣ يوليو ١٩٨٤. فيتضح من المقارنة بين الجدولين [أ] و [ب] أن "الكنيست" الثاني عشر يظل مشكلاً من ستة معسكرات كما كان "الكنيست" السابق، وذلك على النحو التالي:

١- حزب العمل الذي حصل على ٣٩ مقعداً مقابل ٣٨ في "الكنيست" السابق. وتدل هذه النتيجة على فوز حزب العمل بمقعد إضافي خاصة إذا أخذ في الاعتبار سلسلة الانضمامات إليه والانشقاقات عنه منذ انتهاء انتخابات ١٩٨٤.

فقد انضمت إليه حركة معا "ياحد" بمقاعد الثلاثة، بينما انشق عليه النائب [يوسي ساريد] الذي انضم إلى حركة حقوق المواطن "راتس" والنائب [اسحق آيتز] [٣] الذي انضم إلى حركة التغيير "شينوي" والنائب عبد الوهاب الدرواشة الذي أسس الحزب الديمقراطي العربي.

وبذلك يكون حزب العمل قد فاز بمقعد وفقاً للحساب التالي.

$$\frac{38 + 1 \text{ [مقعد إضافي]}}{1988 \text{ في}} = \frac{38}{1984 \text{ في}} + [1] - [1] - [1] - [3]$$

٢- أحزاب اليسار الصهيوني التي بقيت ممثلة بنفس القوى التي مثلتها في "الكنيست" الحادي عشر باستثناء حركة "ياحد" التي انضمت إلى حزب العمل. وبحصول حركة "راتس" على ٥ مقاعد وحزب العمال الموحد "مايام" على ٣ مقاعد وحركة "شينوي" على مقعدين، يكون لهذا المعسكر ١٠ مقاعد في "الكنيست" الجديد مقابل ١٥ مقعداً في "الكنيست" السابق كانت موزعة كالتالي: ٦ للمايم، و ٣ لكل من "راتس" و "شينوي" و "ياحد".

ولذلك يعتبر هذا المعسكر هو أكثر الخاسرين في الانتخابات الأخيرة، حيث

تتجاوز خسارته المقاعد الخمسة التي تظهر من المقارنة السابقة، وتصل إلى ٧ مقاعد بسبب انضمام [ساريد] إلى "راتس" و[ارتز] إلى "شينوي" قبل الانتخابات الأخيرة كما سبقت الإشارة. وتعتبر حركة "راتس" الطرف الوحيد في هذا المعسكر الذي حقق نتيجة أفضل من ١٩٨٤ بحصولها على مقعدين إضافيين، أحدهما بانضمام النائب العمالي [يوسى ساريد] إليها.

٣- تكتل "ليكود" الذي حصل على ٤٠ مقعداً مقابل ٤١ عام ١٩٨٤. لكن خسارته لا تقتصر على هذا المقعد وحده، وإنما تصل إلى ٣ مقاعد. فقد انضم إليه، قبل الانتخابات، كل من إيجال هورفيتز ممثل حركة الشجاعة "أومتز" و[أهارون أبو حصيرة] ممثل حركة تقاليد إسرائيل "تامى".

٤- اليمين الراديكالي الذي حدث تغير في تركيبه في "الكنيست" الجديد نتيجة حرمان حركة "كاخ" من خوض الانتخابات بقرار من اللجنة المركزية التي تشرف على العملية الانتخابية لاتهامها بالعنصرية [٤] وظهور حركة الوطن "موليدت" وحصولها على مقعدين. وقد فاز هذا المعسكر في مجمله بمقعد إضافي حيث حصل على ٧ مقاعد على النحو التالي: ٣ لحركة النهضة "هاتحيا" و ٢ لحركة المفترق "تسومت" و ٢ لحركة "موليدت"، وذلك مقابل ٦ مقاعد عام ١٩٨٤ كالتالي: ٥ لتحالف "هاتحيا" و "تسومت" ومقعد لحركة "كاخ".

٥- الأحزاب الدينية التي تعتبر الرابع الأكبر في انتخابات ١٩٨٨ بحصولها على ٥ مقاعد إضافية [١٨ مقابل ١٣ عام ١٩٨٤]، وقد حدث تغير ملموس في تركيب هذا المعسكر، حيث ظهر حزب جديد هو علم التوراة "ديجل هاتوراه" إلى جانب ثلاثة من الأحزاب الخمسة التي كانت ممثلة في "الكنيست" الحادي عشر، وهي حزب المتدينين الوطنيين "مفدال"، واتحاد السفارديم حراس التوراة "شاس"، والاتحاد الإسرائيلي "أجودات ישראל"، بينما اختفت كتلة التراث "موراشا" التي تشكلت عشية انتخابات ١٩٨٤ من تحالف بين ثلاث كتل هي: حزب "بوعالي أجودات إسرائيل"، وحركتين منشقتين عن "مفدال" هما "أوروت" بزعامة حنان بورات و "متساد" بزعامة الخاخام دوروكمان. فقد انضم "بوعالي أجودات" إلى "أجودات إسرائيل"، وتوزع أعضاء "أوروت ومتساد" على حزبي "مفدال" وحركة "هاتحيا".

ويعكس هذا التغير اختلال التوازن داخل ذلك المعسكر لصالح الجناح الديني الأصولي الأكثر تشدداً في قضية العلاقة بين الدين والدولة، بشقيه الأشكنازي والسفاردي، حيث حصل على ١٣ مقعداً "٦ لـ شاس" و ٥ لـ أجودات و ٢ لـ ديجل هاتوراه" بعد أن كانت له ٧ مقاعد فقط عام ١٩٨٤. بينما خسر الجناح الديني القومي مقعداً نتيجة اندماج "تامى" في تكتل "ليكود"، في الوقت الذي حافظ "مفدال" على وزنه بحصوله على ٥ مقاعد هي حاصل جمع مقاعده الأربعة التي حصل عليها في انتخابات ١٩٨٤ ومقعد [حاييم دوروكمان]، ممثل "متساد"، الذي انضم إليه في إطار تفكك كتلة "موراشا".

٦- الأحزاب العربية-اليهودية والعربية التي حافظت على وزنها البرلماني كما

كان في "الكنيست" السابق، وهو ٦ مقاعد، لكن حدث تغير في تركيبها، فأصبحت هذه المقاعد موزعة على ثلاث كتل بدلا من كتلتين نتيجة ظهور الحزب العربي الديمقراطي بانشقاق مؤسسه عبد الوهاب الدرواشة عن حزب العمل في فبراير ١٩٨٨. وقد حافظت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة "حداش" على وزنها بحصولها على ٤ مقاعد، بينما فقدت القائمة التقدمية للسلام أحد مقعديها، في الوقت الذي فاز الحزب الديمقراطي العربي بمقعد واحد. لكن ينبغي عدم الربط بين خسارة التقدمية لمقعد وفوز الحزب العربي بمقعد كما سنرى لاحقا.

ثانياً: ظواهر جديدة في انتخابات ١٩٨٨:

تكشف المقارنة السالفة بين نتائج انتخابات "الكنيست" الحالي والسابق عليه عن ظاهرتين جديرتين بالتأمل:

١- ظاهرة تنامي الوزن البرلماني للأحزاب الدينية بحصولها على ٥ مقاعد إضافية حققته نتيجة الحصول على ٨٦٨١٨ صوتاً زيادة على أصواتها عام ١٩٨٤. ومن الصعب قبول التفسير الذي شاع في الصحافة العربية وجانب من الصحافة الغربية، والذي يعتبر هذا التنامي مؤشراً على تزايد التطرف القومي في إسرائيل تجاه القضية الفلسطينية. فلا يمكن، في الواقع، فهم لماذا يمنح الناخب المتطرف قومية صوته لأحزاب متطرفة دينياً، بينما لا يمكن اعتبار ثلاثة منها متطرفة [٥] تجاه هذه القضية، بمعنى أنها لا تطالب بضم الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ ولا بطرد العرب منها ولا ترفض مبدأ صيغة الحل الوسط الإقليمي التي يتبناها حزب العمل. فالمفترض منطقياً أن يصوت الناخب المتطرف قومية إما لصالح "ليكود" أو لأحد أحزاب اليمين الراديكالي، وفقاً لدرجة تطرفه.

والملاحظ أن الحزب الديني الوحيد الذي يعتبر متطرفاً تجاه القضية الفلسطينية بهذا المعنى هو "مفدال" الذي حافظ على وزنه البرلماني السابق دون زيادة. وقد اتجه هذا الحزب للتطرف القومي بفعل التغيرات الداخلية التي شهدتها وأدت إلى إضعاف نفوذ التيار الوسطي البراجماتي، وممثله [يوسف بورج]، الذي قاد حزبه للائتلاف مع التيار العمالي طوال الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٧٧، حيث انتقل مركز الثقل داخل الحزب الآن إلى التيار المتطرف قومية والمرتبطة بجماعة "جوش أيمونيم" الاستيطانية. أما الأحزاب الثلاثة الأخيرة التي يسودها تيار معتدل نسبياً تجاه القضية الفلسطينية فهي التي حققت التنامي في الوزن العام للمعسكر الديني.

ولذلك فإن هذا التنامي يرتبط بتزايد التشدد الديني أساساً بالإضافة إلى التعصب العرقي أكثر مما يعكس نمو التطرف القومي. ومن المؤسف أن يشيع الخلط في كثير من الكتابات العربية بين هذه المستويات الثلاثة للتطرف رغم أنها لا يمكن أن تكون متطابقة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن التطرف الديني ليس بظاهرة جديدة في إسرائيل.

لكن الجديد في هذه الظاهرة هو فقدان التيار الديني القومي لمركز الصدارة لصالح التيار الأصولي المغربي في أرثوذكسيته. وكذلك التزايد النسبي في ارتباط التشدد الديني بالتمسك العرقي لليهود الشرقيين الذين رفعوا حزب "شاس" إلى المركز الأول داخل المعسكر الديني على نحو غير مسبوق. لكن ينبغي التأكيد على أن هذا الارتباط يظل نسبياً في حدود معينة، حيث لا تحصل الأحزاب الدينية حتى الآن على غالبية أصوات اليهود الشرقيين. كما لا يحصل حزب "شاس" الديني الشرقي على كل أصوات اليهود الشرقيين المتدينين، بدليل قيام بعض الزعماء الدينيين الشرقيين بتأييد "أجودات إسرائيل" والدعوة لانتخابه مثل [باباروسن] والحاخام [لوبانتشر]، المغربيين الأصل [٦].

وإذا تابعنا تطور الوزن البرلماني للأحزاب الدينية في إسرائيل [٧]، نلاحظ أنها تحصل على ما بين ١١٪ و ١٦٪ من مجموع المقاعد. ولذلك لم يكن حصولها على ١٨ مقعداً [بنسبة ١٥٪] هذه المرة أمراً غير مسبوق، لأنها حصلت على عدد مساو من المقاعد في "الكنيست" الرابع [١٩٥٩]، والسابع [١٩٦٩]. بل وزادت عليها في "الكنيست" الخامس [١٩٦١]، حيث حصلت على ١٩ مقعداً. كما أحرزت ١٧ مقعداً في "الكنيست" الثالث [١٩٥٥]، والسادس [١٩٦٥]، والتاسع [١٩٧٧]، و ١٦ مقعداً في "الكنيست" الأول [١٩٤٩].

ويبدو أن التغير في وزن الأحزاب الدينية من انتخاب لآخر يتوقف على مدى إقبال المتدينين على الانتخابات، وهو ما يرتبط بنشاط وفاعلية الأحزاب الدينية التي تخوض الانتخابات وقدرتها على تعبئة الجمهور من المتدينين ورائها.

لكن إذا كانت النتيجة التي حققتها الأحزاب الدينية لا تمثل ظاهرة إسرائيلية جديدة، ففيم إذن الضجة التي أثارت حولها؟ يبدو أن هذه الضجة ترتبط بعاملين: أولهما، القفزة التي حققتها بحصولها على ٥ مقاعد إضافية عام ١٩٨٨ لتكون هي المعسكر الوحيد الذي يحسن مركزه البرلماني، كما سبقت الإشارة. وثانيهما، أن النتائج الإجمالية للانتخابات أتاحت لهذه الأحزاب إمكانية الإمساك بدفة المفاوضات الائتلافية، وبالتالي مضاعفة قوتها التساومية، وإن كانت الخلافات الكبيرة بينها قد حددت من قدرتها على توحيد مواقفها والاستثمار الكامل لهذا الوضع، بالإضافة إلى قلق قطاع مهم من اليهود الأمريكيين من دور هذه الأحزاب.

٣- إخفاق القوى العربية-اليهودية والعربية المؤيدة لقيام دولة فلسطينية في الضفة وقطاع غزة في تحسين مركزها البرلماني. فقد حصلت لثلاثتها [الجبهة والقائمة والحزب] على ذات المقاعد الستة التي حصلت عليها الجبهة والقائمة في ١٩٨٤ دون زيادة، بينما كانت مختلف التوقعات تشير إلى إمكانية حصولها على نتيجة أفضل بفعل تأثيرات الانتفاضة على عرب ١٩٤٨. ولا يعني ذلك القبول بالتقديرات المبالغية التي تحدثت عن إمكانية أن تحصل هذه القوى على ١٤ مقعداً.

فقد قامت تلك التقديرات على حسابات مسطحة تفترض ذهاب كل أصحاب حق الاقتراع من العرب [حوالي ٣٤٧ ألفاً] إلى صناديق الاقتراع، ثم تصويتهم جميعاً لصالح

هذه القوى.

والافتراضان في الواقع مستحيلان. فمن ناحية لا توجد نسبة مشاركة بالانتخابات ١٠٠٪ في أي مكان على ظهر الأرض حتى الآن، فضلاً عن أن بعض التيارات السياسية النشطة بين عرب ١٩٤٨ تقاطع الانتخابات، وخاصة التيار الإسلامي أو قطاع رئيسي منه على الأقل، وحركة أبناء البلد [٨]. ومن ناحية أخرى فإن تصويت عرب ١٩٤٨ يرتبط بمؤثرات عديدة تتحكم في بعضها اعتبارات عشائرية وعائلية وطائفية ومصالح اقتصادية تدفع قطاعاً منهم للتصويت لصالح بعض الأحزاب الصهيونية، وخاصة حزب العمل، بل ولتكتل ليكود وبعض الأحزاب الدينية، كم يتضح من الجدول رقم ٣ [انظر الملاحق].

لكن تجدر ملاحظة أن عدم تحسن المركز البرلماني للقوى العربية-اليهودية والعربية لا يعني عدم تغير اتجاهات التصويت العربي. فثمة ظاهرة إيجابية تتمثل في انحسار التصويت لصالح الأحزاب الصهيونية: ٤٢٪ فقط صوتوا لها مقابل حوالي ٥٠٪ عام ١٩٨٤. وكان حزب العمل هو الخاسر الأكبر بين الأحزاب الصهيونية في الشارع العربي حيث فقد نحو ٣٠٪ من الأصوات التي حصل عليها مع "مايام" - عام ١٩٨٤، بينما لم يحصل "مايام" سوى على ٣٦٪ من أصوات العرب عام ١٩٨٨ [٩].

وبذلك تكون القوى العربية-اليهودية والعربية قد حصلت على نسبة ٨٥٪ من أصوات العرب فوق ما أحرزته عام ١٩٨٤، وهو ما يقدر بحوالي ٣٣ ألف صوت إضافي. ومن هنا فإن المقعد الذي فاز به الحزب الديمقراطي العربي لم يكن نتيجة خسارة القائمة التقدمية لأحد مقعديها اللذين فازت بهما عام ١٩٨٤، رغم حدة الصراع بينهما، بل بين القوى الثلاثة الممثلة لهذا المعسكر. فالمرجح أن الحزب الديمقراطي العربي حصل على معظم أصواته من الأصوات التي فقدها حزب العمل. كما أن القائمة التقدمية لم تخسر سوى حوالي ٤٣٠٠ صوتاً فقط، بينما حصل الحزب الديمقراطي على ٢٧٠١٢ صوتاً.

والثابت أن الأصوات الإضافية التي حصلت عليها القوى الثلاثة مجتمعة لم تترجم إلى مقاعد إضافية بـ "الكنيست" لعجزها عن الإفادة من هذه الأصوات بسبب العلاقات العدائية بينها. فلم تستطع هذه القوى تأجيل خلافاتها وتغليب ما هو مشترك بينها. بل واتخذت الحملات المتبادلة بينها، وخاصة بين الجبهة والقائمة، طابعاً بالغ الحدة والعنف، فكانت تهم الخيانة والعمالة والخداع تنهمر يومياً بحدة تتجاوز أسلوب تعامل كل منها مع أحزاب اليمين الصهيوني. ولذلك لم يكن ممكناً مجرد التفكير في أن تتحالف هذه القوى في قائمة مشتركة، ولاحتس في عقد اتفاقية لفائض الأصوات الذي يتحول من قائمة لأخرى، وبالتالي لم تتمكن من الإفادة من فائض أصواتها لمصلحتها. ففي أي نظام انتخابي بالقائمة النسبية يتم احتساب التمثيل على أساس مقعد لكل عدد محدد من الأصوات وفقاً لعملية حسابية معينة. وكان هذا العدد المحدد في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة هو ١٨٥٦٣، ولذلك فإن عدد الأصوات الذي يزيد على هذا العدد، لكنه لا يصل إلى ضعفه، يسمى فائض أصوات. ويسمح القانون الإسرائيلي بعقد اتفاقيات بين قائمتين أو أكثر للإفادة من فائض

أصواتها لصالح إحداها. وإذا عدنا إلى مجموع الأصوات التي حصلت عليها القوى العربية، نجد أن الجبهة فقدت ٩٧٨٠ صوتاً، والقائمة فقدت ٦٥٦٣١ صوتاً بينما فقد الحزب ٨٤٤٩ صوتاً.

وبذلك فإن ما فقدته كل طرف على حدة لا يكفي للحصول على مقعد إضافي. لكن مجموع فاقد أصوات ثلاثتها كان يتيح الحصول على هذا المقعد. بل إن الحصول عليه كان ممكناً عبر اتفاقية بين القائمة وأى من الجبهة أو الحزب وحدهما.

وبذلك لم توصل هذه القوى سوى أربعة نواب عرب "للكنيست" الثاني عشر: توفيق طوبى وتوفيق زياد من "حداش" ومحمد صيغاري من القائمة التقدمية، وعبد الوهاب الدرواشة من الحزب الديمقراطي. كما وصل نائبان عربيان وآخران من البوابة الصهيونية، وهما نواف مصالحة على قائمة حزب العمل وحسين فارس على قائمة "مايام".

ثالثاً: نتائج الانتخابات - والقضية الفلسطينية:

يقودنا التحليل السابق إلى خلاصة مفادها أنه باستثناء الأحزاب الدينية، التي زاد وزنها البرلماني ضمن الحدود التي تتحرك في إطارها منذ قيام إسرائيل، لم يحدث تغير مهم في الوزن النسبي لأى من القوى السياسية الإسرائيلية الفاعلة. ومعنى ذلك أن قطبي النظام الحزبي الإسرائيلي (تكتل "ليكود" وحزب العمل) قد راوحا في مكانيهما تقريباً بعد أن خاضا حملة انتخابية ساخنة في ظل استمرار الانتفاضة التي كانت قد دخلت شهرها الحادى عشر عند بداية تلك الحملة، ومن ثم فرضت نفسها عليها في صورة جدل مكثف حول السبيل الأمثل للتصرف في قضية الأراضي المحتلة.

وبذلك يمكن القول بأن نتائج الانتخابات لم تحمل إجابة حاسمة على التساؤل الجوهرى حول تأثير الانتفاضة على رأى العام الإسرائيلى، والذي يمكن صياغته على النحو التالى:

هل تؤدي الانتفاضة إلى نمو دعوات التشدد والتطرف والانغلاق؟ أم تؤدي إلى الاقتراب من الواقع والتسليم باستحالة استمرار التحكم في شعب يصر على تقريب مصيره بنفسه، وبالتالي نمو دعوات الواقعية والاعتدال؟

١- لا تطرف - ولا اعتدال:

فالواضح من هذه النتائج أنها كرست الاستقطاب بين الذين يتجهون إلى التطرف ويخشون تقديم أى تنازل يمكن أن يفتح شهية الفلسطينيين والعرب عموماً، وبين الذين يتجهون إلى الاعتدال [١٠] معتقدين فى أنه لافائدة من مقاومة المشاعر الوطنية لأبناء الأراضي المحتلة.

وهذه الخلاصة لا تتسق مع الاعتقاد، الشائع على نطاق واسع، بأن إسرائيل تتجه يميناً صوب مزيد من التطرف بفعل تأثيرات الانتفاضة. وهي تشير بوضوح إلى وجود تباين جوهري في ردود الفعل الإسرائيلية لهذه التأثيرات. وربما تعود جذور هذا التباين إلى الانقسام التاريخي بين تيارين كبيرين في السياسة الإسرائيلية تجاه قضية الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧:

- التيار اليميني: الذي يطالب بضرورة الاحتفاظ بهذه الأراضي باعتبارها جزءاً من "أرض إسرائيل" تم تحريرها ولا يمكن إعادة أي جزء منها للعرب.

- التيار العمالي: الذي أدرك مدى العبء الذي تمثله هذه الأراضي على إسرائيل، فطرح من البداية صيغة الحل الوسط الإقليمي، بدءاً بمشروع ألون الشهير.

وقد تباين هذا التياران المتبلوران مبارزة حامية خلال حملة انتخاب "الكنيست" الثاني عشر من خلال موقفى ليكود والعمل، الأمر الذي وضعهما أمام الرأي العام الإسرائيلي بشكل أوضح وأكثر تحديداً من أي وقت مضى. فأعاد ليكود التأكيد على أولوية الأمن على السلام ومحورية الأرض في النظرية الأمنية، وبالتالي رفض الانسحاب من أي جزء من الضفة، والقطاع، مع الاستعداد لإجراء مفاوضات مباشرة حول حكم ذاتي للسكان فيها، كما أعاد حزب العمل التأكيد على أن الأمن يمكن أن يتحقق من خلال السلام، وأن تطور التكنولوجيا العسكرية يقلص أهمية الأرض في النظرية الأمنية، وبالتالي إمكانية الانسحاب من حوالى ثلثي الضفة الغربية (أي باستثناء غور الأردن وجوش وغدسيون والقدس بضواحيها)، ومن قطاع غزة بشرط عدم قيام دولة فلسطينية وعدم وجود سلاح أو قوات عربية غربي نهر الأردن. [١١]

لكن أياً من هاتين الدعوتين لم تستطع التأثير على الرأي العام بما يكفل تقدماً ملموساً لأحدهما على حساب الآخر. فلم يجتذب "ليكود" أكثر من ٤٨ ألف صوت، بينما لم يجتذب حزب العمل أكثر من ٥٧ ألف صوت، في حين شهدت انتخابات ١٩٨٨ مشاركة حوالى ٢٥٠ ألف ناخب جديد، بالمقارنة مع ١٩٨٤، نتيجة ارتفاع نسبة المشاركة من ٧٦.٩٪ إلى ٧٩.٦٪ ودخول ناخبين جدد. لكن ثمة تحفظ يرد هنا مؤداه أننا إذاً، نتائج انتخابات تتعدد فيها القضايا التي يتم التصويت على أساسها، بمعنى أن قضية الأراضي المحتلة، والموقف منها، كانت واحدة فقط من القضايا المثارة في هذه الانتخابات. ومع قبول هذا التحفظ والإقرار بوجود قضايا متعددة اقتصادية وطائفية وتشريعية متفجرة، يظل من الجائز القول بعدم حدوث تغير ملموس في الاستقطاب الحادث في الرأي العام الإسرائيلي تجاه قضية الأراضي المحتلة، التي طرحت كقضية رئيسية في هذه الانتخابات التي شهدت أولوية متقدمة للسياسة الخارجية، لأول مرة، منذ انتخابات "الكنيست" الثامن التي جرت بعد حوالى شهرين من حرب أكتوبر ١٩٧٣. فعندما نخلص إلى عدم حدوث تغير نحو التطرف أو الاعتدال، لاتواجهنا مشكلة العلاقة بين قضية الأراضي المحتلة والقضايا الانتخابية الأخرى. فهذه المشكلة تبرز في حالة رصد وجود تغير ملموس، وبالتالي السعى إلى نسبته لقضية محددة دون غيرها.

والواقع أن النظرة المدققة لبرنامجي ومواقف كل من "ليكود" والعمل تدل على تقاربهما بشأن معظم القضايا الانتخابية باستثناء قضية الأراضي المحتلة، التي يمكن اعتبارها قضية الخلاف الرئيسية بينهما. فكان حزب العمل قد أخذ في التحرك نحو اليمين تدريجياً منذ أوائل السبعينات، حتى لم يعد هناك فارق جوهري الآن بين برنامجه الاقتصادي والبرنامج الليكودي، وخاصة بعد أن تبني خطة اقتصادية مشتركة من خلال حكومة الاتحاد الوطني ١٩٨٤-١٩٨٨ [٩]. فهما متفقان، على سبيل المثال، على أن معدلات الضرائب أعلى مما ينبغي، لكن خفضها أدنى من حد معين يزيد العجز في الميزانية؛ وعلى ضرورة زيادة الادخار وإصلاح بنية الفائدة، وعلى ضرورة الاتفاق بين الحكومة و"الهستدروت" وأرباب العمل، وعلى دعم فاعلية الرقابة على الأسعار. وعلى هذا النحو لا يجد الناخب المتردد فارقاً ملموساً بين موقفى العمل و"ليكود" من المسألة الاقتصادية، وخاصة في ظل صعوبة نسبة الإنجاز الذي حققته حكومة الاتحاد الوطني، [بخفض نسبة التضخم من حوالي ٤٠٪ إلى حوالي ٢٠٪، وخفض عجز الميزانية من ٣ مليار إلى ٧٠٠ مليون دولار]، لأى من الطرفين دون الآخر. فإذا كان هذا الإنجاز قد تحقق بالأساس خلال فترة رئاسة بيريز لهذه الحكومة، فقد كان وزير المالية الليكودي [اسحق مرداعي] هو الذي أخذ على عاتقه تنفيذ الخطة المتفق عليها، بل وصياغة معالمها الرئيسية [١٠].

كما تتقارب مواقف "ليكود" والعمل، إلى حد كبير، تجاه قضية العلاقة بين الدين والدولة، وتجاه مختلف القضايا الاجتماعية بما فيها المسألة الطائفية. فقد تنبه حزب العمل إلى الاهتمام بقضية اليهود الشرقيين في انتخابات ١٩٨٨، بشكل غير مسبوق، في محاولة لتبديد الاعتقاد الذي رسخه ليكود لدى قطاع ضخم منهم بأن التيار العمالي هو المسئول عن ظروف التمييز التي يعيشونها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً [١١].

وهذا التقارب بين مواقف "ليكود" والعمل في مختلف القضايا يجعل قضية الأراضي المحتلة هي القضية الفاصلة بينهما، ومن ثم تصبح هي مفتاح تقدمهما أو تراجعهما الانتخابي، ولما كانت نتائج الانتخابات تشير إلى مراوحتهما في مكانيهما، يمكن القول بأن الانتفاضة لم تدفع في اتجاه دعم موقف "ليكود" [المتشدد] ولا موقف حزب العمل [الاعتدال] حتى الأول من نوفمبر ١٩٨٨.

٢- التقدم الطفيف لليمين الراديكالي:

إذا كانت النتيجة التي حققها كل من تكتل "ليكود" وحزب العمل تشير إلى عدم حدوث تغير ملموس في اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي في اتجاه مزيد من التطرف أو الاعتدال، فثمة مؤشر آخر على ذلك لا يقل أهمية وهو التقدم الطفيف الذي أحرزته أحزاب اليمين الراديكالي، التي حصلت في مجموعها على مقعد إضافي واحد بالمقارنة مع ١٩٨٤.

ولم يكن للتغير في تركيب هذا المعسكر تأثير واضح على هذه النتيجة، سواء، حرمان حركة "كاخ" من دخول الانتخابات أو ظهور حركة "موليدت" أو انتهاء التحالف بين حركتي "هاتحيا" و"تسومت".

فليس هناك فارق جوهري بين موقف كل من "كاخ" و"موليدت" تجاه قضية الأراضى المحتلة، حيث تتفقان على ضمها وطرد العرب منها بالقوة، وإن كانت حركة "كاخ" تنفرد بأنها تدعو إلى طرد عرب ١٩٤٨ أيضاً، وهو الموقف الذى استندت إليه اللجنة المركزية للانتخابات والمحكمة العليا الإسرائيلية فى شطبها. والمرجح أن تكون الأصوات التى حصلت عليها "كاخ" عام ١٩٨٤، وهى ٢٣٨٤٥ صوتاً، قد ذهبت إلى حركة "موليدت" التى حصلت على ٤٤١٧٤ صوتاً. ومعنى ذلك أن أصوات "كاخ" ظلت داخل المعسكر نفسه ولم تذهب خارجه، على عكس ما توقعه بعض المراقبين من أن تذهب بعضها إلى ليكود، وهو التوقع الذى قام على أساس موقف "ليكود" المؤيد لشطب قائمة "كاخ". والمرجح أن حسابات "ليكود"، عندما اتخذ ذلك الموقف، لم تكن تتعلق بالأصل فى الحصول على أصوات "كاخ"، وإنما فى أن تذهب هذه الأصوات إلى قائمة يمكن التعامل مع أصحابها عند تشكيل الائتلاف مثل "هاتحيا" أو "تسومت" أو حتى "موليدت" التى أظهرت كلها مرونة واضحة خلال مفاوضات ليكود الائتلافية معها بعد الانتخابات.

كما أن فض التحالف بين "هاتحيا" و "تسومت" كان مرتبطاً بخلافات وصراعات على النفوذ وتوزيع الأماكن الأولى بالقائمة الانتخابية، ولم تكن له صلة بالموقف السياسى أو البرنامجى، حيث تتفق الحركتان على ضم الأراضى المحتلة وعلى تشجيع ومساعدة العرب على الهجرة منها إذا لم يقبلوا العيش تحت السلطة الإسرائيلية. وقد حصلت قائمتهم فى الانتخابات الأخيرة على ٣٣١٨٢ صوتاً إضافية فوق ما حصلت عليه قائمتهم المشتركة عام ١٩٨٤.

ويشير التقدم الطفيف الذى أحرزه اليمين الراديكالى، عموماً، إلى أن الموقف الأكثر تشدداً تجاه قضية الأراضى المحتلة لم يجذب له أنصاراً كثيرين على نحو يتيح الحديث عن تحول رأى العام فى اتجاه التشدد عقب الانتفاضة. ولا يزال هذا الموقف هامشياً فى مجال الصراع على رأى العام الإسرائيلى، الذى لم يزل ثلثاه منقسماً بين التشدد "الليكودى" والاعتدال العمالى. ويبدو أن معسكر اليمين الراديكالى لم يزل يلعب فى ملعبه التقليدى، أى بين جمهور مدن التطوير فى الجليل والأحياء الفقيرة، حيث "يعانى" هذا الجمهور من مزاحمة العرب لهم فى العمل مما يضاعف من كراهيته لكل ما هو عربى، بالإضافة إلى قطاع من سكان المستوطنات يؤيد "هاتحيا" و"تسومت" بصفة خاصة. فتحظى "هاتحيا" بدعم حركة "جوشى أيمونيم" بينما تحظى "تسومت" بتأييد حركة الاستيطان العامل [١٢].

خاتمة

وهكذا نخلص من هذا التحليل لنتائج انتخابات "الكنيست" الثاني عشر إلى أنها لم تؤد إلى تغييرات جوهرية في علاقات القوى داخل النظام الحزبي الإسرائيلي بالمقارنة مع الانتخابات السابقة عليها. ولذلك فقد أكدت تشارك كل من "ليكود" والعمل في بؤرة أو مركز هذا النظام من خلال استمرار نمط التعادل بينهما. وكانت الأحزاب الدينية وحدها هي التي حسنت وزنها البرلماني، الكن ضمن الحدود التي تتحرك في إطارها منذ إقامة إسرائيل، وإن كانت النتائج الإجمالية للانتخابات قد أتاحت لها فرصة أفضل للإمساك بتلابيب أي ائتلاف يسعى إلى تشكيله "ليكود" أو العمل منفردين.

وفي إطار استمرار نمط التعادل، لم تحسم نتائج الانتخابات الجدل حول ما إذا كانت الانتفاضة تدفع بالمجتمع الإسرائيلي صوب مزيد من التشدد أو الاعتدال؟ لكنها كرسست استقطاب الرأي العام الإسرائيلي بين القطبين اللذين يمثلان التشدد "ليكود" والاعتدال "العمل"، حيث لم يستطع أي منهما التأثير على الرأي العام بما يكفل له حسم المعركة لصالحه أو حتى تحقيق تقدم ملموس بالمقارنة مع ١٩٨٤.

ورغم أن الانتخابات الأخيرة حملت إلى "الكنيست" ١٥ كتلة برلمانية، فقد ظل لقطبي النظام الحزبي ثلثا المقاعد تقريباً، بينما توزع الثلث الأخير على ١٣ كتلة تتراوح مقاعدها بين مقعد وستة مقاعد، كما كان الحال في "الكنيست" الحادي عشر الذي دخلته أيضاً ١٥ كتلة زادت إلى ١٦ بخروج "مابام" من "لمعراخ"، ثم إلى ١٧ يفض التحالف بين "هاتحيا" و"تسومت"، ثم إلى ١٨ بانشقاق الدرواشة عن حزب العمل وموافقة "الكنيست" على اعتباره كتلة مستقلة، ولينخفض عددها في غضون ذلك إلى ١٤ كتلة نتيجة اندماج "ياحد" في حزب العمل واندماج "أومتز" و"تامى" في "ليكود" وتفكك كتلة "موراشا".

ويعتبر هذا العدد من الكتل البرلمانية في "الكنيست" الحادي عشر والثاني عشر هو الأكبر في تاريخ البرلمان الإسرائيلي الذي لم يشهد عدداً مماثلاً إلا في "الكنيست" الثاني [١٩٥١]. ولذلك فليس ثمة ما يدل على أن النظام الحزبي الإسرائيلي يمكن أن يتطور في المستقبل المنظور في اتجاه نظام الحزبيين. فمن الصعب حتى الآن تصور إمكانية أن يحصل أحد قطبيه الحاليين على أغلبية مطلقة، طالما أن الاتجاه إلى زيادة الكتل وتوزيع المقاعد وليس إلى تقليصها بما يتيح إمكانية لزيادة المقاعد التي يحصل عليها القطبان. ومن هنا فرغم ما هو ملاحظ من تشتت ثلث مقاعد "الكنيست" بين ١٣ كتلة برلمانية معظمها كتل قزمية، إلا أن النفوذ السياسي لهذه الكتل، أو بالأحرى لبعضها، تصاعد بشكل غير مسبوق بسبب حاجة أي من القطبين الحائزين معاً لثلثي المقاعد إلى أكثر من نصف مقاعد هذه الكتل [أي أكثر من ٣٠ مقعداً] لتشكيل ائتلاف يستبعد القطب الآخر، الأمر الذي يزيد من سطوة الكتل المرشحة للانضمام إلى مثل هذا الائتلاف بدرجات متفاوتة. فلم يعد دور هذه الكتل تكميلياً كما كان الحال في ظل هيمنة "الماباي" ثم حزب العمل على النظام الحزبي، وإنما بات دورها حاسماً في تحديد القطب الذي يشكل الائتلاف في

حالة عدم إقامة حكومة اتحاد وطنى.

ويبدو أن استمرار هذه الظاهرة يفرض على "ليكود" والعمل أحد خيارين. أولهما: بذل جهود متزايدة للتقارب بغرض تجنب هذه السطوة، الأمر الذى قاد إلى تشكيل حكومة اتحاد وطنى عام ١٩٨٤ وجعل هذا الخيار مطروحا بقوة عقب انتخابات ١٩٨١، وحتى إعداد هذه الورقة. وثانيهما: التحرك من أجل تعديل النظام الانتخابى على نحو يحد من تمثيل الجماعات الصغيرة فى "الكنيست" عن طريق رفع نسبة الحد الأدنى لهذا التمثيل على سبيل المثال. ويبدو هذا الخيار الثانى أكثر صعوبة، لكنه سيؤدى حال توفر الظروف التى تتيح المضى فيه إلى تغيير جوهري فى النظام الحزبى الإسرائيلى.

الهوامش

[١] حول النظام الحزبي الإسرائيلي، انظر:

يكتب من WS2000

- Michael Brecher, The Foreign Policy system Of Israel
[London : Oxford University Press, 1972], PP. 117 - 118.
- Oscar Krains, Government And Politics In Israel [Boston : Mibblin Company, 1967] PP. 32 - 41.
- Moshe Lesak And Amanwel Gofman, Israeli Political System [Tel Aviv : A'm Obid, 1977] PP. 14 - 36.

- د. أسعد رزق، نظرة في أحزاب إسرائيل [بيروت، مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٦٦] ص ص ٢٧-٣٤.
- هاني عبد الله، الأحزاب السياسية في إسرائيل [بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٥٩، د.ت.].

[٢] لانقصد بهذا التعادل المتساوية العددية التامة بالضرورة ، وإنما أيضا تقارب عدد المقاعد التي يحصل عليها ليكود والمعراخ. ففي ١٩٨١ حصل ليكود على ٤٨ والمعراخ على ٤٧، وفي ١٩٨٤ حصل ليكود على ٤١ والمعراخ على ٤٤. وبانسحاب المابام من المعراخ في العام نفسه، أصبح لحزب العمل ٣٨ مقعداً.

[٣] لم يكن اسحق اريئو عضواً في حزب العمل ولكن في حزب الأحرار المستقلين الذي كان قد انضم إلى تجمع "المعراخ" قبل انتخابات ١٩٨٤، ثم خرج منه بعدها وانضم إلى حركة "شينوى".

[٤] لم تقصد لجنة الانتخابات موقف حركة "كاخ" من فلسطينيي الأراضي المحتلة وإنما من عرب إسرائيل [عرب ١٩٤٨]، لأنها تنفرد بين جميع الأحزاب الإسرائيلية بالدعوة إلى طردهم للخارج.

[٥] تجدر ملاحظة أن مفهومى التطرف والاعتدال مستخدمان في هذه الورقة بمعنى نسبي ومقارن، ومن ثم لا ينبغي تحميلهما أية دلالات مطلقة. فالتطرف يقصد به مواقف ليكود واليمين الراديكالي، أما الاعتدال فيقصد به موقف حزب العمل تحديداً، أي اعتدال بالمقارنة مع الموقف الآخر لابعنى القبول بالحق والخير.

[6] Jerusalem Post, September 9, 1988

[٧] راجع: سمير جبور، انتخابات "الكنيست" الحادى عشر -الأبعاد السياسية والاجتماعية، [بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥] ص.ص. ٩٧-١١٢.

[٨] غازى السعدى، الناخب الإسرائيلى يرفع راية التطرف، صحيفة الراى الأردنية، ٣ نوفمبر ١٩٨٨.

[٩] صحيفة على همشار الإسرائيلى، ١٦ نوفمبر ١٩٨٨ [نقلا عن الدائرة العربية فى حزب ماىام].

[١٠] المقصود بالاعتدال هنا معنى نسبى، كما سبقت الإشارة، يتضمن كل المواقف التى تخالف ما يتبناه ليكود واليمين الراديكالى وأهمها موقف حزب العمل.

[١١] راجع: وحيد عبد المجيد، الانتخابات الإسرائيلى فى ظل الانتفاضة الفلسطينية، مجلة الأهرام الاقتصادى، ١٧ أكتوبر و٢٤ أكتوبر ١٩٨٨.

[١٢] Jerusalem Post, September 2, 1988

[١٣] صحيفة هآرتس الإسرائيلى، ١٥ أكتوبر ١٩٨٦.

[١٤] راجع وحيد عبد المجيد، اليهود العرب فى إسرائيل -احتمالات العودة واتجاهاتها [القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٨ ص.ص. ١٨-٣٠].

[١٥] نورميت اميتاى ، الخلاف بين هاتحيا وتسومت، صحيفة هآرتس الإسرائيلى ٢ سبتمبر ١٩٨٨.

تعقيب

د. السيد عليوة

يستند الوجود السياسي الإسرائيلي القائم في فلسطين المحتلة إلى مجموعة متشابكة من العوامل هيأت للمشروع الاستيطاني الصهيوني أسباب النشوء والبقاء والنمو، وذلك في مواجهة كل الصعاب التي تنبع أساساً من النشأة الاصطناعية للمجتمع الإسرائيلي. ولعل من أهم هذه المقومات نظام الانتخابات النيابية وطبيعة النظام الحزبي الذي يوفر لإسرائيل آلية مرنة تتمتع بدينامية عالية تعزز مقومات البقاء والاستمرار لها في مواجهة روح الفداء الذي تولده الغطرسة الإسرائيلية والعنصرية الصهيونية.

من هنا تأتي أهمية البحث الذي يقدمه الأستاذ وحيد عبد المجيد عن "انتخابات الكنيست الثاني عشر والنظام الحزبي الإسرائيلي"، لارتباطه بدور إسرائيل ومستقبل السلام والتعايش في المنطقة العربية.

وسوف يحاول هذا التعقيب تسليط الضوء على بعض جوانب الموضوع الذي عالجه بشكل جيد البحث المذكور، وذلك في خمسة بنود رئيسية تشمل مجموعة من الملاحظات الشكلية، والإضافات المنهجية، والمدخلات الموضوعية، والهوامش التعريفية، وأخيراً تعليقات تحليلية.

أولاً: ملاحظات شكلية:

١- تعتبر إسرائيل واحدة من قليل من الدول الجديدة والتي لا تملك دستوراً رسمياً. فقد سنت القوانين المتعلقة بتشكيل مختلف أجهزة الدولة ولكن ليس ثمة جزء من تشريعات الكنيست يتمتع بالسيادة فوق الأجزاء الأخرى. كما لا توجد وثيقة أساسية ينبغي أن تتطابق معها القوانين، وترتب على ذلك أنه لم يعد هناك معرفة أكيدة بأى القوانين يعتبر دستورياً. ثم جرت بعد ذلك عدة محاولات للتغلب على أهم مشاكل القانون الدستوري والإداري.

وهذا التخطيط الدستوري يكمن في أن الصهيونية لا تقوم على تفضيل مبدأ أساس معين، كما أنها لا تملك تصوراً للسلطة، ومن ثم لازالت تعيش في نظامها السياسي على التقاليد الأنجلو سكسونية. وعلى هذا النحو يمكن القول أن إسرائيل، من الناحية الدستورية، جمهورية برلمانية تتوزع السلطة فيها بين رئيس الدولة والكنيست ورئيس الوزراء ثم السلطة القضائية. بيد أن منصب رئيس الدولة لا يعدو كونه منصباً شرفياً، في حين تتركز السلطة الفعلية في يد رئيس الوزراء.

وتجدر الإشارة إلى أن من بين الملامح الرئيسية للنظام الدستوري الإسرائيلي

نظام التصويت القائم على التمثيل النسبي والانتخاب بالقائمة، واعتبار البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة. ونظراً لتعدد مساوي. هذا النظام الذي يشجع على تعدد الأحزاب السياسية ويجعل من الصعب تشكيل وزارة مالم تكن وزارة ائتلافية، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار الوزاري وفقدان الاستمرار في الحياة السياسية والإدارية. نقول لذلك جرت عدة محاولات لإصلاح النظام الانتخابي.

والواقع أن مجلس الوزراء عقب تشكيله يعتبر بؤرة السلطة في النظام السياسي لإسرائيل، إذ يرغب كل حزب في تأمين موطن قدم له داخله يمارس النفوذ من خلاله. ويملك المجلس القدرة على الحكم بسلطة دكتاتورية تقريباً. ورغم أن القانون يجعل المرء يعتقد أن إسرائيل تحظى بكنيست قوي ومجلس وزراء تابع، مثلما كان الوضع في فرنسا ما قبل ديغول أو جمهورية فيمار، ولكن في التطبيق نجد الوضع على العكس تماماً. وبدلاً من أن يملأ الكنيست وينفذ الوزراء، نجد أن الوزارة هي التي تقود الكنيست، وفي نفس الوقت نجد أن الائتلاف قد أثر على عمليات صنع السياسة العامة. إذ يعد تمثيل المؤسسات القومية أمراً مت لازماً حتماً مع المحافظة على الائتلاف، فيتم توزيع المناصب طبقاً لعدد الأصوات التي أحزها كل حزب. هذا ويستفيد الشركاء من اشتراكهم المتساوي والمباشر من عمليات صنع السياسة. إذ كلما انقسموا أكثر في النظام كلما أصبحوا أكثر مسئولية.

ومن ناحية أخرى كان للهيكل الائتلافي في الحكومة أثر بعيد في التخطيط القومي، ويبدو أن الوزارات المختلفة تعمل كوحدات متنافسة لا كأجزاء متكاملة في جهاز حكومي متناسب. وقد غدا عرفاً لدى المؤتلفين أن يدير كل حزب مائناط به من دوائر كما يرغب الوزير أو الحزب دون تدخل مجلس الوزراء أو أية هيئة مركزية أخرى مثل هيئات التخطيط القومي. ولكن لا ينبغي أن يوحى حديثنا عن نقاط الضعف في النظام الإسرائيلي بأنه عار من كل نواحي القوة. فمما لا شك فيه أن النظام الإسرائيلي أكثر تماسكاً وأكثر قوة وأكثر ديمقراطية من النظم العربية، ولكن ليس لأنه تعبى عن التقاليد الأوروبية فقط، وإنما لأسباب أخرى تفرض التسليم بحقيقة التماسك العضوي الذي يربط الطبقة الحاكمة بالطبقات المحكومة، والذي يظهر في لحظات التكتل المصيري وفي ظاهرة التحالفات الحاكمة التي تسمح بها العلاقة الأيديولوجية المتواجدة حول مفهوم الصهيونية الإسرائيلية، وفي حكومة الوحدة الوطنية في لحظات الخطر.

جملة القول أنه يمكن وصف النظام السياسي الإسرائيلي بأنه محاولة للجمع بين النظام الإنجليزي والنظام القاري الأوربي بما يتفق مع وصف الدولة الصهيونية بأنها دولة جديدة. فهي قد أخذت من النظام الإنجليزي جوهر تركيب السلطة من جانب، ثم مبدأ الانضباط الحزبي من جانب آخر. وهي لم تتردد في أن تسلم بفكرة تعدد الأحزاب الذي يمثل أحد التقاليد العزيزة على الديمقراطية الفارية.

ويقوم جوهر نظام إسرائيل السياسي على وجود حكومات ائتلافية وعجز أي من الأحزاب على تشكيل حكومة أكثرية بمفرده. ولكن هذه الحكومات الائتلافية لم تكن مطلقاً ائتلافاً بين متساويين، ولم تكن اتحاداً بين متجانسين فكرياً

وأيدولوجياً. وأهم ما يميز هذه الائتلافات في إسرائيل هو وجود قوة مركزية داخل الائتلاف تحتفظ لنفسها بالقوة والسلطة. وقوى أخرى صغيرة تحاول استغلال السلطة لتحقيق مآربها ودعم نفوذها، ومع أن النظام الائتلافي يعتبر قيداً على حرية صانعي القرارات في الحكومة، إذ يتوجب عليهم مراعاة تصورات ومواقف المجموعات الائتلافية، إلا أن النظام الائتلافي في إسرائيل جاء بتقاليد مخالفة وأعطى حرية للقيادات حسب مآثره مناسباً ومتفقاً مع أيدولوجيتها.

وفي ضوء هذه الحقائق يمكن القول أن نظام الحكم البرلماني يمثل أحد مصادر القوة للنظام السياسي الإسرائيلي حيث أنه وفر إطاراً تتفاعل داخله الفعاليات السياسية والاجتماعية بصورة تمكنه من تقوية ثلاث من قدرات النظام السياسي، ونعني بها قدرة البقاء، وقدرة الإنجاز، وقدرة التكامل.

٢- هكذا تلافينا في هذه المقدمة النقص الذي كان يلزم البحث لإيضاح فكرة عن النظام السياسي الإسرائيلي كإطار عام لفهم آلية النظام الحزبي هناك، والذي يمثل نسقاً فرعياً، وبالتالي لا يمكن تحليله إلا في إطار التفاعل مع باقي متغيرات النظام السياسي في إسرائيل.

٣- هذا ويمكن تقسيم الأحزاب الإسرائيلية إلى ثلاثة أجنحة رئيسية هي جناح الأحزاب العمالية، وجناح الأحزاب اليمينية المحافظة، وجناح الأحزاب الدينية. وإلى جانبها تقوم عدة أحزاب صغيرة ضئيلة الأثر.

لقد كان المآبام أكثر جناح الأحزاب العمالية تطرفاً، فقد كان يؤمن بالصراع الطبقي وبضرورة إزالة القطاع الخاص. بيد أن رباح التغيير الاجتماعي والأيدولوجي، وكذا حرب ١٩٦٧ وأثارها، فضلاً عن الارتباطات الدولية ساعدت جميعاً على تآكل أيدولوجيته اليسارية تحت ضغط المشاركة في الائتلافات الوزارية، ناهيك عن التطورات التي سرت داخل كيان المآبام الذي أصبح حزب جميع الشعب لحزب طبقة واحدة. كل هذا أدى إلى ضمور اليسار والتحول نحو اليمين. معنى ذلك أن التعددية الحزبية في الكنيست الإسرائيلي تشكل نقطة ضعف واضحة في النظام السياسي للدولة الصهيونية، حيث أنها تبالغ في أداء وظائف تجميع المصالح والتعبير عن المصالح على حساب الوظائف الأخرى، الأمر الذي يضعف من قدرات النظام على البقاء، إحصوات ائتلافية مهزوزة] والتكيف الإقليمي الخارجي.

٤- هذه الإضافة تعالج بدورها عيباً شكلياً آخر في الدراسة، وكان ذلك حين ألقى بنا الباحث فجأة، وبلا مقدمات، في أتون المعركة الانتخابية الإسرائيلية بأحزابها وأجنحتها وانشقاتها المعقدة، وكأنه يفترض أن يكون القارئ على دراية واسعة بدقائق الحياة الحزبية في إسرائيل. فنجد صياغة غامضة لمعادلة حزب العمل، ولوغاريتم الأحزاب الإسرائيلية، وهذه الأعراض الجانبية التي تصيب الأداء الأكاديمي نتيجة الانغماس في الكتابة الصحفية. كما كان يلزم تحديد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة مثل اليسار الصهيوني واليمين الراديكالي، وتوضيح الاتجاهات الرئيسية لكل

من ليكود والمعراخ.

قد تكون المتاعب الشكلية اللغوية والمطبعة ناجحة من عادات العمل الصحفي الذي يلقي بالمقالة الخام إلى مطبخ التصحيح والتحرير والتوضيب ليتولى إعدادها بشكل مفهوم ومهضوم.

هذا القول لايمس بحال من الأحوال جهد صديقي وكفاية زميلي الأستاذ وحيد عبد المجيد فهو كاتب ذكي أجله وأحترمه وأستمع بكتاباته.

٥- من غير المناسب استخدام تسميات إسرائيلية للمناطق العربية، أوعلى الأقل كان ينبغي توضيحها.

ثانياً: إضافات منهجية:

١- كان يتوجب على الباحث تحديد بعض ملامح المعركة الانتخابية، مثل إصرار شيمون بيريز على جعل صلاحيته لتولي منصب رئيس الوزراء ومن اقتراحه الداعي إلى عقد مؤتمر لإحلال السلام في الشرق الأوسط العقيدتين الرئيسيتين في حملته الانتخابية.

٢- كان من الضروري شرح الملابسات التي أحاطت بالمعركة الانتخابية في أيامها الأخيرة، مثل تصاعد الانتفاضة الفلسطينية وتزايد أعمال المقاومة الفلسطينية إهجوم انتحاري في مناطق الحزام الأمني جنوبي لبنان ومقتل ثمانية جنود إسرائيليين، وقبل الانتخابات بيومين جرى إلقاء زجاجة حارقة على حافلة ركاب إسرائيلية بمدينة أريحا مما تسبب في مقتل سيدة وأطفالها الثلاثة، كذلك انفجرت سيارة ملغومة في القدس الشرقية مما تسبب في مقتل ثلاثة إسرائيليين يوم الانتخابات]. وسط هذا الجو المشحون توجه نحو ٢٧٦٨٩٤٢ ناخب يهودي وحوالي ٢٤٠١٧٢ عربي في مطلع شهر نوفمبر ١٩٨٨ للإدلاء بأصواتهم في ٤٨٤٠ مركز اقتراع لانتخاب أعضاء الكنيست الثاني عشر، وقد بلغت نسبة التصويب ٨٠٪. وتنافست في هذه الانتخابات ٢٧ قائمة [تتكون من خمس اتجاهات رئيسية هي: اليمين، العمل، الدينية، العربية، والمستقلة]. وقد نجحت ١٥ قائمة في الفوز بعدد مقاعد الكنيست التي تبلغ ١٢٠ مقعداً.

٣- ملحوظة أخرى من المفيد تسجيلها. أين الأيديولوجية الصهيونية؟ هل اختفت أم اضمحل دورها في الحياة السياسية في إسرائيل، وبالذات فيما يتعلق بمهمتها التاريخية بعد إنشاء الدولة وشيوع الروح الاستهلاكية داخل المجتمع الإسرائيلي وصعود الأرثوذكسية الدينية اليهودية؟

ثالثاً: مداخلات موضوعية:

- ١- من المفيد التساؤل حول النتائج الفاترة وغير الحاسمة للانتخابات، وهل يمكن أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التساؤل حول فكرة توزيع الأدوار بين الفرقاء على الساحة الاسرائيلية؟
- ٢- من المهم تحليل دلالات تقدم الأحزاب الدينية ومغزى ذلك لدى الأصوليين الإسلاميين من أنصار الإسلام السياسي الذين قد يطالبون بإنشاء أحزاب دينية -وما يستتبع ذلك من ضرورة توضيح مخاطر قيام الأحزاب والدول على أسس دينية- والهجرة من إسرائيل ولبنان وإيران وغيرها.
- ٣- من المجدي التعمق في تحليل مستقبل العمل الحزبي العربي داخل إسرائيل، وذلك في صور حصول الحزب الديمقراطي العربي [عبد الوهاب درواشة] على مقعد واحد في ضوء انخفاض نسبة التصويت وتشتت الصوت العربي [إجمالي ثلاثة مقاعد فقط للعرب].
- ٤- غاب عن التحليل تتبع دور المؤثرات الخارجية في التحول الجوهري في النظام الحزبي ابتداء من عام ١٩٧٧ ثم عام ١٩٧٣، ١٩٧٧.
- ٥- أين تأثير الانتفاضة؟ هل هي محايدة أم أنها أفرزت نتائجها في الاتجاهين؟ وهل يكتفى بالقول بأن الانتفاضة لم تدفع في اتجاه دعم موقف ليكود [التشدد] ولا مساندة موقف حزب العمل [الاعتدال]؟
- ٦- يلاحظ وجود فجوة في قوة الجناح العمالي والجناح اليميني بين انتخابات الكنيست الأول عام ١٩٤٩ وبين الكنيست الأخير [هبوط الجناح العمالي من ٦٦ مقعداً إلى ٤١ مقعداً، وصعود الجناح اليميني من ٢٦ مقعداً إلى ٤١ مقعداً]. تحتاج هذه الفجوة إلى تفسير مقنع وتوقع لمسارها المستقبلي.
- ٧- علامة استفهام تثار حول ما ورد من أن نتيجة الانتخابات تعبر عن اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي الذي لم يزل ثلثاه منقسماً بين التشدد الليكودي والاعتدال العمالي. أي أن نتائج الانتخابات مرادفة لاستطلاعات الرأي العام، في حين أن الرأي العام بطبيعته متغير ومتقلب، بدليل أن آخر الاستطلاعات في إسرائيل تشير إلى أن نحو ٥٠٪ منهم يؤيدون مفاوضات السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية.
- الواقع أن نتائج الانتخابات تعبر عن عوامل عديدة... تتعلق بالأيديولوجية السياسية والولاء الحزبي ودرجة شعبية الحزب وسلوك الناخبين ورسوخ القوى والطبقات الاجتماعية الممثلة لاتجاه معين... الخ.

رابعاً: هوامش تعريفية:

- ١- يضم جناح اليمين أحزاب "الليكود" وحزب "هاتحيا" [النهضة] وحزب "موليدت" [الوطن الأم] وحزب "تسوميت" [مفترق الطرق].
- ٢- يشمل جناح اليسار العمالي أحزاب "ماباي" [العمل] و"مابام" [اتحاد العمل] اللذان يكونان المعراخ، وشنوى والشيوعيين.
- ٣- يضم جناح الأحزاب الدينية "شاس" [يهود شرقيون متشددون] و"المندل" [الحزب الوطني الديني] وحزب "أجودات إسرائيل" وراية التوراة.
- ٤- تشمل القوائم العربية حركة راتس [حقوق المواطن] والقائمة التقدمية للسلام والحزب الديمقراطي العربي.

خامساً: تعليقات تحليلية:

- ١- مما سبق يتضح أن أكبر الراحين في انتخابات إسرائيل الجناح الديني واليميني، في حين أكبر المهزومين كان السلام و[شيمون بيريز] والنظام البرلماني الإسرائيلي والعلمانية الإسرائيلية.
- ٢- إن مستقبل النظام الحزبي في إسرائيل سيظل رهناً بنظام الانتخابات عن طريق التمثيل النسبي الذي يسفر دائماً عن حتمية قيام حكومات ائتلافية.
- ٣- قدم الباحث تحليلاً متعمقاً في مجال التمييز بين ثلاث مستويات للتطرف وهي التشدد الديني، التعصب العرقي، والتطرف القومي، وكذلك في مجال وضع الأحزاب العربية.
- ٤- لايفوتنا كذلك أن نشير إلى أثر نتائج الانتخابات على الانتفاضة الفلسطينية التي دخلت عامها الثاني، والتي اكتسبت قوة دفع ذاتية بعد الانتصارات الفلسطينية على الساحة الدولية وذلك بعد ارتفاع نجم القوى المتشددة المتطرفة والداعية إلى العنف في الجانب الإسرائيلي.

وأخيراً، تبقى الإشارة إلى حقيقتين هامتين كشفت عنهما الانتخابات تفحصان عن التأثير السلبي للانتخابات على مسيرة التسوية والسلام. فقد كشفت، من ناحية، عن أن السياسة والدين يشكلان خليطاً متفجراً في الشرق الأوسط، حيث تشكل إسرائيل ذاتها أحد عوامل التفجير. وكشفت، من ناحية ثانية، أن الانتخابات الإسرائيلية -وذلك رغم وجهة النظر الرسمية لمصر بأن الانتخابات من الأمور الداخلية لإسرائيل إذ تتعامل مصر مع أي حكومة إسرائيلية- تشكل خطوة أو عقبة في طريق

السلام. إذ كيف يمكن لمصر تحقيق السلام مع حكومة إسرائيلية لاتعترف بالحقوق الفلسطينية.

ولكن، من يدري؟ فقد تتمكن الدبلوماسية المصرية من اغتنام هذه المشكلة -كالفُرصة على طريق تحويل التهديد إلى ميزة حين تجبر حكومة إسرائيلية قوية -حكومة الائتلاف القومي الجديدة - على السير قدماً نحو السلام والتعايش.

ملخص المناقشات

شارك في مناقشات الجلسة الأولى، التي رأسها الأستاذ الدكتور علي عبد القادر وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، تسعة من المشاركين بالندوة، وهم: أ. أشرف راضي، د. أحمد صدقي الدجاني، أ. أحمد عز الدين، د. جمال زهران، السفير حسن سالم، أ. عبد العزيز شادي، د. علي الدين هلال، أ. نبيل صادق، أ. نجوى طنطاوي.

وقد ركزت المناقشات في هذه الجلسة على عدة قضايا رئيسية، فكانت القضية الأولى هي ظاهرة التطرف في إسرائيل، وما إذا كانت الورقة قد نجحت في التوصل إلى تحديد دقيق لواقع هذه الظاهرة في إسرائيل الآن.

وأثير، في هذا الصدد، أن التحليل الكمي المستخدم في هذه الورقة لا يتيح التوصل إلى نتائج دقيقة تعبر عن الواقع الإسرائيلي الراهن الذي يتجه صوب المزيد من التطرف. فقبل، على سبيل المثال، أن كلا من حزب العمل وتكتل ليكود في ذاتهما أصبحا أكثر تطرفاً عما كانا عليه عام ١٩٨٤ في انتخابات الكنيست الحادي عشر. ووردت في مجال التدليل على ذلك إشارة إلى أن برنامج ليكود تضمن لأول مرة في انتخابات ١٩٨٨ فقرة تتضمن أن الأردن جزء من إسرائيل، وإلى أن حزب العمل تبني برنامجاً أكثر تطرفاً من برنامجه عام ١٩٨٣ رغم استمراره في الدعوة إلى التسوية الإقليمية، حيث يؤكد هذا البرنامج على رفض الدولة الفلسطينية، وعدم التعامل مع منظمة التحرير، وعدم إخلاء المستوطنات، والإصرار على القدس الموحدة كعاصمة لإسرائيل، وإيقاف أعمال العنف في الأراضي المحتلة قبل المفاوضات. ويأتي هذا التطور في إطار اتجاه الأحزاب الإسرائيلية، عموماً، إلى المزيد من التطرف للتواء مع المزاج العام في إسرائيل. وأثيرت في هذا المجال، أيضاً، قضية المقياس الذي يمكن الاعتماد عليه لقياس الاعتدال والتطرف في إسرائيل، مع التأكيد على ضرورة الحذر من المقاييس الإسرائيلية والغربية، وعلى أهمية تطوير مقاييس خاصة بنا. فإذا أخذنا مقياساً بسيطاً مثل الموقف من الأراضي المحتلة ومن الحقوق الفلسطينية وطبقناه على حزب العمل، فلا يمكن وصفه بالاعتدال بأي حال.

وشهدت المناقشات اعتراضاً على إحدى النتائج التي تخلص إليها الورقة، وهي أن الانتخابات الأخيرة لم تأت بجديد مهم على صعيد التطرف والاعتدال بالمقارنة مع الانتخابات السابقة عليها. وقيل أن هذه النتيجة لا تعكس الواقع الذي ينحو إلى مزيد من التطرف، الأمر الذي يظهر من تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي يهيمن عليها تكتل ليكود بلا تناوب على رئاستها مع حزب العمل وفقاً لصيغة حكومة ١٩٨٩.

وفي إطار نفس القضية طرحنا تساؤلات حول تأثير الانتفاضة الفلسطينية على مايسمى بالاعتدال والتطرف أو التشدد، أي كان تعريف كل منهما، وبالتالي/ماذا سيكون تأثير استمرارها على توجهات الرأي العام الإسرائيلي؟ وقيل في هذا الصدد أنه

مع تصور استمرار الانتفاضة، يكون الفرضان قائمين من الناحية المنطقية، بمعنى أن استمرارها يمكن أن يقود إلى مزيد من التشدد أو إلى نوع من الاعتدال. وطرح اقتراحان لحسم هذا الأمر:

أولهما، الاعتماد على المدة الزمنية. فقد تؤدي الانتفاضة إلى نتائج مختلفة على آمد زمنية متباينة، بمعنى أنها قد تقود في الأجل القريب إلى مزيد من التشدد، فيما تؤدي مع استمرارها أكثر إلى اعتدال. والمنطق هنا أنه طالما ظل هناك اعتقاد لدى الإسرائيليين في قدرتهم على حسم الانتفاضة عسكرياً فإنها ستؤدي إلى تشدد. لكن إذا تأكد لهم استحالة إخمادها عسكرياً فعندئذ قد ينفتح الباب موضوعياً للاعتدال.

وثانيهما، دور الموقف العربي. فما الذي يمكن للعرب ومنظمة التحرير القيام به أو عدم القيام به بما يؤدي إلى ترجيح التأثير الإيجابي للانتفاضة؟

أما القضية الثانية التي دار جدل حولها في هذه الجلسة فهي معايير تصنيف الأحزاب الإسرائيلية. فآثير التساؤل حول معايير تصنيفها إلى يمين ويسار، خاصة وأن هناك رأياً يذهب إلى أن هذا التصنيف ينبغي أن يتم وفقاً لمواقف الأحزاب الإسرائيلية من الصهيونية السياسية بالأساس. وطرح اقتراح بديل للتصنيف إلى أحزاب يمينية وعمالية ودينية وما إلى ذلك، وهو تصنيف يرتبط بواقع انقسام المجتمع الإسرائيلي إلى يهود غربيين وشرقيين، وخاصة بعد صدور كتاب جديع جلاوي، الذي طرح فيه مصطلح [يهود دار الإسلام]. وقيل أنه قد آن الأوان لأن تنتبه إلى هذا التصنيف الجديد، بدلا من التصنيف الذي يأتي من بلد آخر، دون إغفال هذا التصنيف الأخير كلية.

لكن كان هناك رأي يؤكد على أنه رغم أهمية البحث عن المقاييس الخاصة، إلا أن هذا لا يمنع من التعرف على المقاييس الموجودة واستخدامها والوصول إلى النتائج المعتمدة. فيها، في نفس الوقت الذي نقوم بتطوير مقاييسنا، وهي مهمة تتجاوز جهد شخص واحد أو بحث واحد.

وفي هذا السياق برزت أيضا قضية الأحزاب الدينية التي أثير حولها تساؤلان رئيسيان: أولهما عن المعيار الذي يمكن الاستناد إليه عند القول بأن هناك تطرفاً دينياً أو اعتدالاً دينياً، ورغم أن كل الأحزاب الدينية يمكن أن تأتلف مع ليكود ومع حزب العمل. وثانيهما عما إذا كان تزايد وزن هذه الأحزاب في إسرائيل يرتبط بالصحة الدينية في المنطقة عموماً. كما أثير تساؤل حول ما أشارت إليه الورقة بشأن تزايد نفوذ التيار الديني الأرثوذكسي في هذه الأحزاب، رغم أن المعروف عن هذا التيار أنه لا يؤمن إلا بما جاء في التوراة، بما يترتب على ذلك من عدم الإيمان بالدولة الإسرائيلية القائمة حالياً، لأن التوراة تقول أن المسيح هو الذي سيقم دولة اليهود عندما يظهر ويخلصهم من العذاب والشتات الذي يعانونه، ولذلك لا يمكن أن تقوم الدولة قبل ذلك.

وإلى جانب هذه المناقشات التي تناولت الورقة المقدمة في هذه الجلسة، تعرضت بعض المناقشات لما ورد في التعقيب عليها، وخاصة حول ما تضمنه من نقد مؤداه أن الورقة لم تتضمن خلفية للتغريف بالنظام السياسي الإسرائيلي. فقليل في هذا الصدد أن هذه الخلفيات درست كثيراً، ولم يعد فيها مجال للمزيد بين البحث، ولاداعي لكثرة تكرارها، وإذا بدأنا في كل بحث من نقطة الصفر فلن نتقدم أبداً، حيث يصبح هذا الحرص على الشمولية عاملاً معوقاً للبحث العلمي. ويظل من الأفضل أن يأخذ الباحث نقطة جزئية محدودة ليدرسها خلال فترة معينة ويصل فيها إلى نتائج، وبذلك يتقدم البحث العلمي.

كما برزت دعوة، بمناسبة ماورد في التعقيب عن توزيع الأدوار في إسرائيل، إلى مراجعة بعض الأفكار السائدة لدينا. فتغير توزيع الأدوار شائع ونرتاح إليه بسبب عدائنا لإسرائيل أحياناً، وبسبب التفكير التأمري وتفسير التاريخ على أنه مؤامرة في أحيان أخرى. ومن الضروري أن نراجع هذا، لأنه لا يمكن أن يكون كل مانراه في إسرائيل مؤامرة معدة مسبقاً وأدور. مرسومة على المسرح. فإذا كان هناك توزيع أدوار في إسرائيل، بهذا المعنى الذي يوجد في كل البلاد، أي أن يلعب الناس أدواراً مختلفة بشكل طبيعي نظراً لاختلاف أفكارهم ومشاربهم. أما التعامل مع السياسة الإسرائيلية على أنها مؤامرة محبوكة الأطراف، أو تمثيلية معدة سلفاً فهو يؤدي إلى تعطيل البحث العلمي.

وفي نهاية مناقشات هذه الجلسة علق مقدم الورقة أ. وحيد عبد المجيد على بعض هذه المناقشات، وخاصة حول ماورد بشأن التطرف والاعتدال في إسرائيل. فقال إن نتائج الانتخابات لا تشير بالفعل إلى أن هناك مزيداً من التطرف بالمقارنة بما كان عليه الحال عام ١٩٨٤، موضحاً أن برنامجي ليكود والعمل لم يجنحا إلى مزيد من التطرف وفقاً لما هو شائع في الصحافة العربية، وإنما يمثلان امتداداً لبرنامجهما في انتخابات ١٩٨٤. وأشار إلى خطأ شائع في بعض المصادر التي تناولت برنامج ليكود في ١٩٨٨ مفاده أن هناك نصاً أضيف إليه هو أن الأردن جزء من إسرائيل، بينما الحقيقة أن هذا النص كان موجوداً في برنامج حزب حيروت منذ ١٩٤٨ حتى تحالفه مع حزب الأحرار لتكوين "جاحال" ثم "ليكود"، حيث اشترط حزب الأحرار إلغاء هذا النص وقبل ليكود ذلك. ولذلك جاءت برامج ليكود خالية من هذا النص حتى الآن، ولم يعد أحد يتبنى فكرة "شرق الأردن الإسرائيلية" الآن في ليكود بما في ذلك أكثر قاداته تطرفاً، مثل شارون، الذي طور، على العكس، فكرة شرق الأردن الفلسطينية، حيث يدعو إلى تصفية القضية الفلسطينية عن طريق تهجير أبناء الضفة إلى الأردن. كما أن برنامج حزب العمل في ١٩٨٨ يتميز بأنه يتضمن، لأول مرة، النص على المؤتمر الدولي كصيغة للتسوية وتحديد المناطق التي يمكن الانسحاب منها في إطار التسوية الإقليمية، والتي تصل إلى نحو ثلثي الضفة وكل قطاع غزة تقريباً.

وبالنسبة لتركيبة الحكومة التي تشكلت بعد الانتخابات الأخيرة، فإن هذا التركيب لا يعكس نتائج الانتخابات، وإنما يعبر عن نتائج المفاوضات الائتلافية التي عجز حزب العمل عن إدارتها بالشكل الأفضل لأسباب تتعلق بانقسام، على نفسه، وتصاعد الصراع داخله، وحرص بيريز وبايين على الائتلاف مع "ليكود" بأي ثمن

خشية أن يؤدي انتقال الحزب للمعارضة إلى الإطاحة بهما من قيادته، فضلا عن الشعور العميق بالانهزام والعجز على نحو يتجاوز الواقع الذي تعكسه نتائج الانتخابات التي تؤكد وجود تعادل بين العمل و"ليكود".

وأشار إلى اتفاقه مع التحفظ الذي ورد على اعتبار حزب العمل ممثلا للاعتدال، وأحال إلى ما ورد في هوامش الورقة من إشارة واضحة إلى أن هذا التصنيف ذو صفة مقارنة ونسبية، لا مطلقة.

وبخصوص تفسير زيادة نفوذ الأحزاب الدينية، قال أنه ليست هناك حاجة لمثل هذا التفسير لأن هذا النفوذ لم يزد عن الحدود التي تتحرك في إطارها الأحزاب الدينية الإسرائيلية منذ ١٩٤٨، كما. توضح الورقة. أما عن زيادة الوزن النسبي للتيار الأرثوذكسي، فأوضح أن القطاع الأكبر من هذا التيار طور موقفه منذ فترة طويلة وأصبح يقبل بالدولة الإسرائيلية لكنه يرفض الأيديولوجية الصهيونية، وهذا هو موقف حزبي "شاسي" و"أجودات إسرائيل" اللذين حصلا على أكثر من ثلثي المقاعد التي أحرزتها الأحزاب الدينية الأربعة في انتخابات ١٩٨٨.

الفصل الثامن

دور بعض الجماعات الاجتماعية في الانتخابات

د. محجوب عمر

دور عرب ١٩٤٨

أ. أشرف راضى

دور اليهود الشرقيين

د. سعد الدين إبراهيم

تعقيب:

ملخص المناقشات.

عرب ١٩٤٨ وانتخابات الكنيست الثاني عشر

دكتور محبوب عمر

مقدمة:

مع استمرار النزاع العربي الإسرائيلي وتطوره يزداد اهتمام المعنيين بساحة كانت، إلى وقت قريب نسبياً، لاتحظى بالاهتمام الذي تستحقه، برغم أنها الساحة الرئيسية في الصراع، وهي أيضاً ساحة المعركة النهائية فيه. تلك هي ساحة فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ بما قام عليها من كيان مؤسسي حصل على الاعتراف الدولي ووسع رقعة أرضه وأخذ إسم دولة إسرائيل، وما في داخل هذا الكيان من قوى وصراعات لابد أن تلعب الدور الحاسم في مستقبله استمراراً أو انهياراً.

ولقد حظى الكيان الإسرائيلي ببعض الدراسات، ولكن الكثير منها هو إما مترجم أو تم في الخارج. كما أن قسماً كبيراً، من الذي تم، اقتصر على النواحي السياسية والعسكرية ثم الاقتصادية، ولم يلتفت الباحثون إلى الجوانب الأخرى في الصراعات الداخلية، كالصراع بين العلمانيين والمتدينين، والصراع بين اليهود الأوروبيين [اشكنازيم] ويهود دار الإسلام [سفارديم]، ثم الصراع بين العرب الفلسطينيين الذين بقوا على الأرض وبين مجمل هذا الكيان الصهيوني.

ولعل الصراع الأخير، أي الصراع بين العرب الفلسطينيين وبين مجموع التجمع الإسرائيلي والمؤسسة الإسرائيلية، هو أقل هذه الصراعات حظاً، ليس فقط في البحوث والدراسات، بل حتى في مجال التعريف به والإعلام عنه.

ودون الخروج على مخطط الندوة، فإنه من الضروري ذكر أن دور عرب فلسطين المحتلة ١٩٤٨، أو عرب الـ ٤٨ كما يحبون هم أنفسهم أن يسموا، هو بالتأكيد دور حاسم ونهاي في مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، وهم قد اختاروا اسم عرب الـ ٤٨ وهم الأقلية العربية التي يشار إليها في الدولة اليهودية على نحو سلبي، باعتبارهم غير يهود، وتذكرهم الإحصاءات الإسرائيلية دائماً ليس بصفتهم عرباً وإنما بوصفهم مسلمين أو مسيحيين أو دروز.

ومن المفهوم، طبعاً، سبب حرص الصهاينة على عدم استعمال الصفة القومية لهذه المجموعة البشرية باعتبارهم عرباً، فالصهاينة يخشون أن تؤدي هذه التسمية، تلقائياً، إلى انتساب هذه المجموعة البشرية العربية إلى بقية أمتها العربية. كما أن الصهاينة لا يستعملون كلمة "فلسطينيين"، وفي ذلك استمرار لخطتهم لنفي الهوية

الوطنية الفلسطينية، ليس فقط عن الأقلية البشرية التي عاشت بينهم وإنما أيضا عن كل الشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين المحتلة، وعن الأرض نفسها.

في مواجهة هذا المخطط الصهيوني، وتحايلا على كل محاولة للإبعاد أو الطرد من فلسطين المحتلة، اختار العرب الفلسطينيون، الذين بقوا داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، اسم عرب الـ٤٨. ولقد تحملوا الاحتلال بصبر وواجهوه بذلك، وتتبعوا ما يجري حولهم في أمتهم العربية بحماس كبير، ولم يكن لديهم من وسائل المقاومة إلا البقاء على الأرض والتمسك بالتقاليد والتراث والتحصن في اللغة.

وبالرغم من أنهم لم يعلنوا، إبدأ، رفضهم للاندماج داخل المجتمع الإسرائيلي فأنهم لم يذوبوا فيه، وقد ساعد على ذلك حقيقة أن العقيدة الصهيونية عقيدة عنصرية ترفض إدماج غير اليهود بشكل عام، بل هي ترفض إدماج غير اليهود الأوروبيين أيضا.

يقول مستشار، رئيس الحكومة الإسرائيلية للشئون العربية، [موشيه شارون]، في مقابلة مع جريدة [معاريف] يوم ١٩٧٩/٢/٢: "إن الأقلية العربية لاتعيش في الفراغ، فهي ترتبط ارتباطا عضويا بالعالم العربي المحيط بها من جميع النواحي اللغوية والحضارية والدينية والعائلية والقومية والسياسية،...إنها لاتتماثل بأي شكل من الأشكال،...ولايجوز لنا أن نتوقع منها التماثل مع الدولة الإسرائيلية".

من هم عرب الـ٤٨؟

هم من بقي من أهل فلسطين بعد أن نجح العدو الصهيوني في إزغام بقية أهلها على اللجوء إلى البلاد العربية الأخرى.

كان عددهم في [١٩٤٨] ١٦٠ ألفا، وأصبح عددهم في [١٩٧٩] ٥٩٦,٤٠٠، وزاد هذا العدد في عام ١٩٨٨ إلى ما يقرب من ٨٠٠ ألف، فإذا استبعدنا من الأرقام التالية لعام ١٩٦٧ عدد سكان القدس العربية، التي أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضمها، وكانوا حوالي ٨٠ ألفا عام ١٩٦٧ [١٢٠ ألفا الآن] يكون عدد عرب الـ٤٨ الآن ٦٨٠ ألفا. ومعنى ذلك أن عددهم قد تضاعف أكثر من أربع مرات خلال أربعين عاما، وأن أكثر من ٧٠٪ من عددهم الإجمالي ولد بعد عام ١٩٤٨ في ظل السيطرة الإسرائيلية، وأنهم يشكلون ١٦٪ من التعداد الرسمي لسكان دولة إسرائيل و١٨٪ من التعداد الفعلي لهذه الدولة [الإحصاءات الإسرائيلية تضيف أرقام النازحين اليهود من فلسطين المحتلة إلى خارجها إلى التعداد].

ويعيش عرب الـ٤٨، الآن، في ٩٠ قرية و٤ تجمعات بدوية موزعة على الجليل والمثلث والنقب وفي ٥ مدن مختلطة هي عكا وحيفا ويافا واللد والرملة. والقرى التسعون هي ما تبقى من ٤٧٥ قرية كانت قائمة في عام ١٩٤٨ وهدمها الصهاينة وصادروا أراضيها وأجبروا أهلها على العيش لاجئين في قرى عربية أخرى.

وبالرغم من أن عددهم يشكل ١٨٪ من مجموع سكان دولة إسرائيل فإنهم يعيشون في ٨٪ من المساكن فقط، ولايزيد نصيب الفرد منهم من الأراضي الزراعية عن نصف دونم [١/٨ فدان]، ومتوسط أجر الفرد هو نصف الأجر الذي يحصل عليه اليهودي. وبذلك تطابق البعدان القومي والاجتماعي في المواجهة مع المحتلين.

تطور الوعي بالهوية:

كانت حرب عام ١٩٤٨ كارثة استحققت أن يطلق عليها في الأدبيات الفلسطينية والعربية اسم النكبة. فلم يقتصر الأمر على إعلان دولة إسرائيل على قسم كبير من أرض فلسطين [وضم ما تبقى بعد ذلك إلى الأردن]، وإنما كانت النكبة الحقيقية هي طرد ما يقرب من نصف الشعب، وكان على الذين بقوا على الأرض [١٦٠ ألفاً فقط] أن يواجهوا مصيرهم بدون أي قوة منظمة أو بنية قائمة.

يقول السيد توفيق زياد، رئيس بلدية الناصرة، في هذا المجال: "في عام ١٩٤٨ كنا بقايا شعب. ولقد بقي هؤلاء في البلاد بدون حرفيين ودون شعراء ودون قادة سياسيين، ولكن هذا تغير خلال الأعوام التي أعقبت ذلك، فقد نجحنا حالياً في القضاء على فكرة دولة يهودية بحتة".

والواقع أن الموقف الذي اتخذته القوى السياسية العربية، بشكل عام، تجاه الذين بقوا على الأرض اتصف بالإغفال على أحسن الفروض، إن لم يكن بالتجاهل والحصار. ومضت سنوات طويلة وجماهير الأمة العربية تتصور أن كل من في دولة إسرائيل يهود [بل لعل أقساماً من الرأي العام العربي ماتزال في هذا الوهم]، مع أن موقف العرب الذين بقوا على الأرض المحتلة كان على العكس تماماً. فقد أدى حرمانهم من أي فرصة للنشاط السياسي المحلي وحذرهم من إعطاء المحتلين الجدد أي مبرر للإبعاد إلى تركيز اهتمامهم كلية على ما يجري حولهم في الوطن العربي وبشكل خاص في دول الطوق.

وبالرغم من الإهمال العربي الخارجي، فإن سلطات الاحتلال الصهيونية كانت تعامل العرب الباقين على الأرض بحذر شديد، وفرضت عليهم الحكم العسكري حتى عام ١٩٥٩، وكثيراً ما كانت تفرض حظر التجول على المناطق العربية كلما توترت الحدود وخطوط التماس مع الجيوش العربية. ومايزال العرب الفلسطينيون يحتفلون بذكرى شهداء مذبحه كفر قاسم في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر عام ١٩٥٦، وملخصها أن سلطات الاحتلال أعلنت حظر التجول فجأة استعداداً لعدوان ١٩٥٦ على مصر، وأطلقت قواتها النار على مجموعة من الفلاحين العرب، رجالاً ونساءً وأطفالاً، كانوا عائدين إلى بيوتهم في قرية كفر قاسم دون أن يعرفوا شيئاً عن حظر التجول، وسقط سبعة عشر شهيداً دون ذنب أو جريرة إلا أنهم عرب.

وظل الانتماء السياسي للعرب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ متوجهاً نحو القيادات العربية خارج فلسطين حتى هزيمة يونيو ١٩٦٧ وبروز دور الثورة

الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي جذبت أعداداً كبيرة من أبناء عرب الـ٤٨ إلى صفوفها، والتي أعطت في النهاية الهوية الوطنية الفلسطينية لهؤلاء العرب.

في بداية سنوات الاحتلال، وبعد افتقاد الشبكة القيادية الاجتماعية، نمت إلى حد كبير العلاقات العشائرية والعائلية كوسيلة للحماية الاجتماعية. وفي ذلك الوقت تلخص الموقف السياسي لمن بقوا في التمسك بالأرض. كانت القوانين الإسرائيلية تتوالى لمصادرة الأراضي وهدم القرى وبناء المستوطنات، وكان على العرب الذين بقوا أن يقاوموا ذلك لمجرد البقاء.

يقول عمدة قرية سخنين، الواقعة في الجليل المحتل، في حديث مسجل له عام ١٩٧٦ [غير منشور]:

"إحنا مع الأرض، إذا الأرض فرنسية إحنا
فرنساوية، وإذا الأرض مع بريطانيا إحنا انجليز،
وإذا الأرض مع إسرائيل إحنا إسرائيلية، ولما
ترجع فلسطين حنرجع فلسطينية".

هذا المنطق هو الذي حكم إلى حد كبير موقف عدد من الوجهاء والأعيان وشيوخ القبائل والأسر الذين نجحوا في البقاء على الأرض بعد النكبة، ثم قبلوا أن يحملوا الجنسية الإسرائيلية، وأن تطبق عليهم قوانين إسرائيل في محاولة منهم للبقاء على الأرض. ذلك كان موقف الجيل الأول بعد النكبة، ولم تجد روح المقاومة منفذاً سوى الحزب الشيوعي الإسرائيلي فانضم البعض له.

الجيل الثاني بعد النكبة، والذي نما في ظل مد قومي عربي عام، تأثر بهذه الروح القومية. وسرعان ما تجمع عدد من المثقفين القوميين وشكلوا تنظيماً قومياً هو حركة الأرض، تسجلت بموجب أحكام القانون العثماني الذي يسمح بتشكيل مثل هذه الجمعيات، ولكن المحكمة العليا الإسرائيلية أصدرت قراراً، في عام ١٩٦٤، بحل هذه الحركة وتحريمها بعد أن كانت قد استمرت لخمس سنوات. واضطر معظم زعماء حركة الأرض إلى الخروج من فلسطين، وبقي عدد منهم يحاول، مرة بعد مرة، متخذاً أسماء أخرى، ولكنها في كل مرة كانت تحرم بقرار من المحكمة العليا. وهكذا حكم الفكر القومي الجيل السياسي الثاني من الفلسطينيين في الأرض المحتلة.

الجيل الثالث ولد بعد هزيمة عام ١٩٦٧، ويُلخص النائب السابق محمد وتد، وهو عربي، الأمر قائلاً:

" أن أهم أمر حدث لعرب إسرائيل، منذ عام ١٩٦٧، هو إعادة اكتشاف أضلهم الفلسطيني. إنهم يؤيدون اليوم منظمة التحرير الفلسطينية، وكانوا

يؤيدون في الماضي الناصرية".

[مردخاي بركاي، الأرض أرضي، ملحق دافار، ٢٥/٣/١٩٨٣].

وهكذا بعد أن كان عرب الـ ٤٨ يتخذون من الأرض شعاراً ووطناً رفعوا علم القومية أصلاً وخلصاً، واستقر بهم المطاف فأعلنوا عن أنفسهم - كما تكرر مرات خلال العام الماضي - أنهم جزء من الشعب العربي الفلسطيني، ورفعوا علم فلسطين، بل ويعلنون أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

في ظل هذه الروح الوطنية الفلسطينية التي ساهمت الانتفاضة في إذكائها جرت انتخابات الكنيست الثاني عشر الأخيرة، ولأول مرة تتركز الأصوات على موقف عرب الـ ٤٨ في هذه الانتخابات، وتنوعت التوقعات بين مبالغ ومضلل حتى أعلنت النتائج. وكان على جميع المعينين أن يدرسوها وأن يستنتجوا منها ما يفيد في التحرك المستقبلي.

الأصوات العربية في انتخابات الكنيست الثاني عشر

يقدر عدد الناخبين العرب في انتخابات الكنيست الثاني عشر لعام ١٩٨٨ بـ ٣٣ ألف صوت، بينما كان العدد في انتخابات الكنيست السابق ٢٤ ألف صوت.

وبلغت نسبة التصويت ٧٦٪، بينما كانت عام ١٩٨٤، في الانتخابات السابقة، حوالي ٧٢٪.

وتوزعت نسب الصوت العربي على عدد من الأحزاب المشتركة في الانتخابات على النحو التالي [تقدم للانتخابات ٢٨ قائمة وتوزعت أصوات العرب على ستة عشر منها [أنظر الملحق رقم ٣].

وأدى هذا التوزع إلى نجاح شت نواب عرب فقط في الكنيست الجديد هم: توفيق طوبى، وتوفيق زياد، من الجبهة الديمقراطية للمساواة والسلام [حداش]، ونواف مصيلحة من "المعراج"، وحسين فارس من "مابام"، وعبد الوهاب درواشة من الحزب الديمقراطي العربي، ومحمد معاري من القائمة التقدمية للسلام، (ولو تم حساب الأصوات العربية ككتلة واحدة غير موزعة لكان من المفروض أن يحققت العرب على ١٥ إلى ١٧ مقعداً).

وتكشف نسب الأصوات العربية وتوزيعها في هذه الانتخابات عن تحول ملموس في اتجاه التصويت نحو الأحزاب العربية بحيث صوت ٦٠٪ منهم لصالح الأحزاب العربية أو العربية اليهودية [٩٥٣٪ بالدقة] وصوت الباقون لأحزاب صهيونية مختلفة. وكانت النسبة عام ١٩٨٤ عكس ذلك تقريبا، إذ صوت في ذلك العام ٥١٪ فقط

للأحزاب العربية اليهودية [لم يكن هناك حزب عربي خالص]، وصوت للأحزاب الصهيونية ٤٨٪ [شموشيل توليدانو، عل همشمار ١١/٧/١٩٨٨].

وتشير معلومات الصحافة الإسرائيلية إلى اتجاه تصويت أبناء الطائفة الدرزية وتصويت البدو، وكلاهما يشترك في الخدمة العسكرية الإسرائيلية على عكس بقية العرب من مسلمين ومسيحيين، وتلاحظ أن الطائفة الدرزية صوتت بنفس اتجاه التصويت عام ١٩٨٤، أي ٨٠٪ للأحزاب الصهيونية و٢٠٪ للقوائم العربية، بينما جاء تصويت البدو مفاجأة، إذ أعطوا ٥٥٪ من أصواتهم للأحزاب العربية، خاصة الحزب العربي الديمقراطي [درواشة]، وكانت هذه النسبة هي ١٠٪ فقط للأحزاب العربية عام ١٩٨٤.

وهكذا تشير اتجاهات التصويت ونتائج الانتخابات عدداً من الأسئلة لابد من التعرض لها:

* السؤال الأول: لماذا لم يتقدم العرب بقائمة واحدة؟

يبدو السؤال منطقياً من الناحية النظرية. ولكن واقع الحياة الذي يفترض الاختلاف والتعدد يجيب بأن المجموعة البشرية العربية الفلسطينية، التي تعيش في إطار دولة إسرائيل، هي مجموعة متنوعة الخبرة والمصالح وحتى درجة التطور في الوعي الاجتماعي. وبذلك فإن افتراض توحيدهم ضمن قائمة واحدة هو افتراض محتمل في المستقبل وبعد أن تخوض هذه المجموعة معارك تصهرها ضمن إطار مؤسسي واحد مع الاحتفاظ بتنوع مصالحها ومصادر وعيها.

ولقد أجاب عدد من قادة عرب ٤٨ على هذا السؤال، الذي يسأل عادة، واتفقت الإجابات على أن التوزع على الأحزاب هو اختيار مقصود.

يقول عضو الكنيست السابق محمد وتد، قبل خمس سنوات، رداً على سؤال كهذا السؤال:

"إنهم يبذلون [أي العرب] جهوداً للاشتراك في الأحزاب لأجل الفوز بتأثير كبير متزايد لحل مشاكلهم".
[مردخاي بركاي، مصدر سبق ذكره].

ويقول الدكتور شكري العبد، الأستاذ بجامعة حيفا، مجيباً على هذا السؤال في إذاعة لندن باللغة العربية يوم انتخابات الكنيست الأخير:

"إنه ليس من مصلحة العرب أن يشكلوا قائمة واحدة الآن، لأن في إمكان السلطات الإسرائيلية أن تمنعها من خوض الانتخابات كما منعت قائمة حركة كاخ الصهيونية المتطرفة. وأن العرب يتوزعون على الأحزاب لكي يزداد تأثيرهم بين اليهود".

القول نفسه كرهه كل من سؤل السؤال، وليس لنا إلا أن نقبل بهذا التفسير مع الوضع في الاعتبار ماسبق ذكره عن اختلاف الخبرات والمصالح والظروف داخل عرب ٤٨٨.

* السؤال الثامن: إذا كانت فكرة التوزع مطلوبة ومقبولة، فكيف يمكن تفسير حصول تنظيمات صهيونية متطرفة كحركة "هتحياء" و"ديجل تورا" و"المغدال" وحتى "الليخود" على أصوات عربية؟

ليس من السهل على غير عرب ٤٨٨ فهم هذه الظاهرة فهماً كاملاً. إن الإجابات على هذا السؤال المنطقي تتراوح بين الحديث عن تأخر وعى بعض القطاعات، والمقصود هنا أن بعض القطاعات تحسب حساب المصالح المحلية المباشرة كاعتمادات البلديات والمجالس القروية وتوفير الخدمات وفرص العمل بل وحتى المصالح العائلية؛ وبين تقدير بعض القوى النشطة سياسياً إلى عدم جدوى التصويت للقوى الصغيرة أو الهامشية.

بعض المراقبين لا يرى لهذا السؤال مكاناً إذا اقتصر على التصويت عام ١٩٨٨ فقط، ويقارنون في إجاباتهم بنسب التصويت العربى فى الكنيست السابق.

وهم يسوقون هنا الحقائق التالية:

١- إن نسبة التصويت للأحزاب والقوى المناصرة للحقوق الفلسطينية العربية قد زادت فى عام ١٩٨٨ عما كانت عليه عام ١٩٨٤ [٦٩٪ و ٥٣٪ على التوالى].

٢- أن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة [حداش] قد نالت ٨٤٠٣٢ صوتاً عام ١٩٨٨ مقابل ٦٩٨١٥ عام ١٩٨٤، وأن الحزب العربى الديمقراطى [درواشة] قد نال ٢٧٠١٢ صوتاً، ولم يكن موجوداً فى الانتخابات السابقة، بينما حصلت القائمة التقدمية للسلام على ٣٣٦٩٥ صوتاً عام ١٩٨٨ مقابل ٢٨٠١٢ عام ١٩٨٤.

ويستنتج المراقبون من ذلك ازدياد التوجه العربى نحو المشاركة فى الانتخابات بعد أن زادت نسبة التصويت لعام ١٩٨٨ وبلغت ٧٦٪، وكانت عام ١٩٨٤ فى حدود ٧٢٪، وكذلك زادت نسبة التصويت العربى للأحزاب العربية إلى ٦٠٪ من الأصوات، بينما كانت ٥٠٪ عام ١٩٨٤.

وقد فقدت الأحزاب العربية، بسبب قانون توزيع فائض الأصوات، مقعداً واحداً. وبدلاً من أن يكون للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ٥ مقاعد بقيت مقاعدها ٤ مقاعد فقط، مع أن الفائض من الأصوات الذى أخذ منها ووزع على الأحزاب الكبرى كان ٩٧٨٠ صوتاً. وكذلك فقدت القائمة التقدمية للسلام ١٥١٣٢ صوتاً، وفقدت درواشة ٨٤٤٩ صوتاً. وكل هذه الأصوات ضاعت بسبب عدم تمكن الأحزاب العربية، أو ذات التوجه العربى، من الاتفاق فيما بينها قبل الانتخابات مع توزيع فائض الأصوات.

ولعل ذلك يكون درساً للاستفادة به في الانتخابات المقبلة.

أما حصول بعض القوائم المعادية صراحة للعرب، بل والمناذية بنقلهم إلى خارج فلسطين المحتلة، فإن تفسير ذلك ربما يعود إلى العلاقات التاريخية بين الأفراد المرشحين وبين هذه القبيلة أو تلك، أو أهل هذه القرية أو تلك، كما حدث على سبيل المثال لقائمة "ديجل توراه" التي ساوم مرشحها عمدة قرية عربية بجوار حيفا على الإفراج عن ابنه المعتقل بتهمة عضويته للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، وإعطائه منحة دراسية في الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك ما ذكره كاتب صهيوني عن تصويت بعض العائلات للمرشحة الصهيونية جنولا كوهين، وهي معروفة بتطرفها الشديد، لأنها على علاقة بهم منذ أن ساعدوها على الهرب من السجن أيام الاحتلال البريطاني.

وعلى أية حال، فإن نسب التصويت العربي لهذه المجموعات الصهيونية الصغيرة، المفرقة في تطرفها، هي نسب ضئيلة [أقل من ١ صحيح في المائة]، بحيث لا يمكن اعتبارها دليلاً على اتجاه التصويت، مثلما يمكن اعتبار اتجاه التصويت بالنسبة لـ "المعراخ" و "الليكود". وفي حالة هذين الحزبين، فقد تراجع نصيب "المعراخ" من التصويت العربي من ٢٥٪ إلى ١٦٫٢٪، وتراجع "الليكود" من ٧٪ إلى ٦٫٣٪.

*** السؤال الثالث: كيف يمكن تفسير توجه كتلة كبيرة، هم ٤٠٫٧٪، من الأصوات نحو الأحزاب الصهيونية اليهودية؟**

لابد من إعادة التذكير بأن هذه المجموعة من الأحزاب قد فقدت، بالنسب الملوية، حوالي ٨٪ من مجموع الأصوات العربية التي نالتها عام ١٩٨٤. ويعني استمرار كتلة كبيرة من الأصوات العربية [٤٠٪] في التوجه نحو الأحزاب الصهيونية أن قوة لها نفس الثقل بين عرب الـ ٤٨ ماتزال محافظة على مواقفها السابقة التي تعودت أن تصوت لأصحاب السلطة، وأن هذه القوة الانتخابية لم تقتنع بعد بجدوى التصويت التصادمي على المستوى السياسي العام، بل هي تفضل [استعمال] الانتخابات كوسيلة للمساومة مع رجال المؤسسة الإسرائيلية لصالح تحسين الأحوال المعيشية، بدلاً من المواجهة على أساس سياسي واضح.

عرب ١٩٤٨ بين الأسرلة والفلسطينية:

في شهر سبتمبر ١٩٨٧ قدمت إلى القيادة الإسرائيلية مذكرة عن عرب ١٩٤٨ سميت وثيقة عاموس جلبوع، تناول فيها التطورات الحادثة بين هؤلاء العرب وخاصة شعورهم بالهوية الوطنية الفلسطينية ومنع انعكاس ذلك تنظيمياً.

وقد أحدث الإعلان عن هذه الوثيقة، وما جاء فيها، جدلاً شديداً حول ماسمى بالأسرلة [أي التحول إلى إسرائيليون] والفلسطينية [أي التحول إلى فلسطينيين].

عن الأسرلة أو التأسرل، يقول موشيه أرينز [وزير الدفاع السابق ومن قيادي الليكود] أنها "تتضح خارجياً في تعلم ومعرفة اللغة العبرية وشكل السلوك والملبس الذي يميز الإسرائيليين، وأهم نقطة في هذه الظاهرة هي التطلع للاندماج في المجتمع الإسرائيلي، حتى لو كان هذا الاندماج مرتبطاً بضعف الارتباط والالتزام تجاه عرب إسرائيل" [الأقليات في إسرائيل، مشكلة أم تحدي، هآرتس ١٦/١٢/١٩٨٧].

أما عن ظاهرة الفلسطنة، فيقول أرنز في المقال نفسه أنها "مرتبطة بتوثيق العلاقات والشعور بالتضامن مع عرب الأراضي المحتلة ومع العالم العربي". وأضاف إن نتائج الانتخابات الأخيرة [١٩٨٤] توضح المنافسة بين هاتين الظاهرتين.

جليوع كان أكثر تحديداً، إذ اعتبر أن الظاهرة التي تجتاح عرب إسرائيل هي "العودة إلى الهوية الفلسطينية"، وذكر أن عملية الفلسطنة تظهر في شكلين: الأول تزايد التضامن مع عرب الأرض المحتلة ونضالهم القومي، وبعد ذلك تقوية العلاقات والتأييد لمنظمة التحرير وأهدافها". [روبان بدهتسور، عرب إسرائيل والانتفاضة، هآرتس ١٤-١٥/٣/١٩٨٨].

وباندلاع الانتفاضة الفلسطينية سجل المراقبون الصهاينة: "إن مساندة عرب إسرائيل لإخوانهم عرب الأراضي المحتلة تطورت تدريجياً منذ عام ١٩٦٧، ولكنها تركزت حتى شهر ديسمبر [انطلاق الانتفاضة] على الصعيد الكلامي فقط، والذي استجد خلال الشهور الثلاثة الأخيرة هو انتقال عرب إسرائيل إلى المجال العملي النشط - لقد خلقت الانتفاضة مبادئ جديدة للعبة". [المصدر السابق]

وقد أثار موقف عرب ١٩٤٨ يوم ٢١/١٢/١٩٨٧ نقاشاً حاداً بين الصهاينة، وهو اليوم الذي سمي بيوم السلام وخصص للتضامن والمساندة للانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ففي ذلك اليوم عم الإضراب الشامل جميع المناطق والتجمعات العربية في داخل الخط الأخضر، أي في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، ووقعت أحداث عنف شبيهة بأحداث الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفع العلم الفلسطيني. وفوجئت السلطات الإسرائيلية بما حدث، وسجلت صحافتهم: "إن ظاهرة الفلسطنة، التي بدأت بعد حرب الأيام الستة [١٩٦٧] أخذت على مر السنوات دفعات كبيرة وأصبح لها اليوم نفوذ وتأثير كبيرين على عرب إسرائيل للدرجة أنهم أصبحوا يقولون، بلا تردد، [نحن فلسطينيون].

[بينى شوفرون، عرب إسرائيل ١٩٨٨، إلى أين؟ ملحق هاتسوفيه ١/٤/١٩٨٨]

أما بالنسبة لعلاقة عرب ٤٨ بمنظمة التحرير الفلسطينية فإن الكاتب نفسه يقول: "إن تعزيز وضع منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة العربية والدولية وضع بصمة عميقة على عرب إسرائيل وخلق علاقة تأييد لهذه المنظمة". [المصدر السابق]

ويعتقد [جلبوع] أن تضامن [عرب إسرائيل]، أو أغلبيتهم على الأقل، مع منظمة التحرير الفلسطينية كان قائماً طوال الوقت، وإن كان في حالة خمول،... ولكن بمرور هذه السنوات أخذت هذه العلاقة تتوثق". ويقول جلبوع، أيضاً، إن ما حدث يوم السلام، والأحداث التي وقعت حول إبحار [أو عدم إبحار] سفينة العودة، وما يحدث اليوم لدى [عرب إسرائيل] يعتبر تنسيقاً بين الطرفين".

وقد لعبت الانتفاضة دوراً كبيراً في إثارة حماس عرب ١٩٤٨، خاصة الشباب منهم، بشكل انعكس على يوم السلام الذي سبق ذكره وكذلك على الاحتفالات بيوم الأرض في ٣٠ مارس ١٩٨٨.

وتوقع بعض المراقبين الصهاينة أن تنتشر الانتفاضة لتشمل عرب ١٩٤٨، وأخذوا يحذرون من ذلك.

يقول [رؤبان بدهتسور] في مقال بعنوان: [عرب إسرائيل والانتفاضة: مفاجأة أخرى قريباً]، "إن من يصمم على أن الانتفاضة سوف تقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة وتتخطى عرب إسرائيل لا يدري ماذا يقول ومنفصل تماماً عن الأحداث بين حوالي ٨٠٠ ألف عربي يعيشون داخل حدود الخط الأخضر". والكاتب يلاحظ أن هناك فراغاً استخبارياً إسرائيلياً في هذا المجال، وأن القيادات لاتعرف شيئاً عما يجري".

ويلاحظ الكاتب في مقاله الثاني في هذه السلسلة، والذي نشر في [هاآرتس] الإسرائيلية في ١٥-٣-١٩٨٨، أن عرب ١٩٤٨ قد خلقوا لهم زعامتهم الوطنية، وأن اللجنة القطرية لرؤساء المجالس العربية، وهي لجنة كانت قد تشكلت عام ١٩٧٥ لتهتم بالشئون البلدية وشئون مصادرة الأراضي، "أصبحت زعامة سياسية تهتم بالأمور القومية، تتفرع عنها مؤسسات وتنظيمات، وإلى جوارها لجان قطرية أخرى لحماية الأراضي والطلاب ولتلاميذ الثانوي، وقد شكلوا فيما بينهم مجمع رؤساء جميع المجالس"، ويقول:

"عندما تعمل هذه المؤسسات، مثل لجنة المتابعة لشئون التعليم، على تعميق التراث الفلسطيني وفي تنظيم جولات للفتيان في الأماكن الأثرية الفلسطينية التي زالت -وهذه الأمور لها مغزى يخرج عن إطار العمل الثقافي المجرد- فإن ما كان يبدو غريباً [من قبل] أصبح الآن واقعاً عصبياً". (المصدر السابق).

وقد دفعت مساندة عرب ١٩٤٨ لإخوانهم في الضفة الغربية وغزة المحتلين بالعديد من الباحثين الإسرائيليين إلى دراسة وضع عرب ١٩٤٨ من جديد. وشدد البعض على خطورة ازدياد نسبة العرب من سكان الجليل على نسبة اليهود، كذلك من خطورة نمو الفلسطنة، ووصف أحدهم، جايي باشان، في مقال بجريدة عل همشمار في ١٥/٤/١٩٨٨ ما يحدث بأنه زحف فلسطيني، وجعله عنواناً لمقال هو في الواقع

حوار صحفي أجراه مع [إسرائيل كينيغ]، وهو إسم مشهور في تاريخ عرب ١٩٤٨، إذ عمل كمشرف على القطاع الشمالي لمدة ١٧ سنة وكتب وثيقة عرفت بإسمه نشرت في عام ١٩٧٦ تضمنت بداية هادئة على حد تعبير الكاتب لفكرة الترانسفير.

رداً على سؤال: "ألا توجد فرصة قيام حزب عربي جديد تحت سيطرة لجنة رؤساء المجالس يمكنه أجتراح الأصوات بصورة كبيرة؟"

ج- أعتقد أن هناك افتراضاً منذ سنوات بأن عرب إسرائيل سوف يتخلصون من الوصاية اليهودية. كان زعماء الأحزاب الإسرائيلية المختلفة ينظرون إلى العرب على أنهم منطقة صيد للأصوات، ومن خلال هذا الغرور كانوا يعتقدون أنهم حكماء، وأنهم يفهمون العرب أكثر من العرب أنفسهم. لو أدرك اليهود، في الوقت المناسب، السماح لحزب عربي مستقل أن يقوم... لا يمكن إيقاف تدهور عرب إسرائيل إلى دائرة الفلسطنة. لقد كان السكان العرب يتنقلون من يد إلى يد دون أن يصلهم أي وعي قومي".

واستمر الحوار بين الكاتب و[إسرائيل كينيغ]، وقلب المتحاوران الحلول المقترحة لضمان تضامن العرب مع "الدولة" في إطار "دولة يهودية"، وكانت إجابة كينيغ وهو خبير "لاأعتقد أن هناك من يتوقع من عرب إسرائيل أن يتضامنوا مع دولة إسرائيل".

وفي مقال آخر نشر في مجلة [كوتيرت راشيت] في ٢٠/٤/١٩٨٨، بقلم [آفي كاتسمان] وبعنوان [الأساس هو عدم الخوف]، جرى حوار مع د. عزمي بشارة، وهو من عرب الناصرة. ومحاضر في جامعة بيرزيت. وفي هذا الحوار أكد د. عزمي بشارة أن معظم العرب في إسرائيل يؤيدون اليوم إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، بل تنبأ بأن تذهب أصوات العرب إلى أحزاب اليسار، أي "راكاج، و"راتس" و"مابام"، التي تطالب بدولة فلسطينية بجوار دولة إسرائيل وإجراء مباحثات مع منظمة التحرير الفلسطينية. أما عن الانتفاضة فهو يرى أن الشعب الفلسطيني قام بعد مرور ٢٠ عاماً، وهذا متأخر جداً، وقد كان لزاماً عليهم أن يقوموا بهذه الانتفاضة منذ زمن بعيد.

ويصف [عوزي بنزيمان] في [هاآرتس] في ٩/٩/١٩٨٨، في مقالة بعنوان [زحف الانتفاضة إلى مناطق ١٩٤٨]، الأحوال فيما يسمه القطاع العربي-الإسرائيلي، وتنعكاس الانتفاضة عليه. ويذكر أنه عندما تدوى قنابل الغاز في طولكرم فإن الناس في قرية الطيبة يشاهدون الدخان المتصاعد ويسمعون إطلاق الرصاص ويشاركون إخوانهم مشاعرهم. وذكر أن جدران هذه القرية امتلأت في الأسابيع الأخيرة بشعارات قتالية هي: "منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني"، "إذا كنت عربياً أو مسلماً عليك أن تقرأ الفاتحة على أرواح شهداء المناطق"، "فلسطين"، "الانتفاضة حتى قطرة الدم الأخيرة"، "الله معكم يا أبطال الانتفاضة". والشعارات كلها مكتوبة بألوان علم فلسطين.

الكاتب عن [جلبوع]، سابق الذكر، أن المسارح . ربه الان الانتفاضة [تنطوي على إمكان تفجير عنيف في المستقبل أو تقديم مطالب من جانب الجمهور العربي الإسرائيلي للاعتراف كأقلية قومية.

كما ينقل، أيضاً، نتائج استطلاع للرأي بين ٢٢٠ تلميذاً في الصفين الحادي عشر والثاني عشر في مدرسة الطيبة، نشرتها مجلة شئون أكاديمية، جاء فيها رد: على سؤال كيف تعرف نفسك؟

عربي فلسطيني ٢٧٪، عربي إسرائيلي ٤٧٪، عربي فلسطيني من سكان إسرائيل ٥٧٪، رد ذو طابع ديني ١١٪.

وجواب على سؤال ماهو في رأيك أفضل حل للمشكلة الفلسطينية؟ كانت الإجابة: دولة مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل ٧٥٪، إعادة الضفة الغربية إلى الأردن وإعادة غزة إلى مصر ٤١٪، الضم إلى إسرائيل صفر٪، دولة علمانية ديمقراطية فلسطينية ١٦٪، اقتراح آخر ٣٤٪.

ويقدر الكاتب في الإسرائيليات، الأستاذ خالد عايد، في تقرير له عن فلسطيني ٤٨ وانتفاضة المناطق المحتلة، نشر في العدد ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، السنة الخامسة عشر، من نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أن بعض أساليب الانتفاضة قد انتقل بالفعل إلى عرب ٤٨، وأن موجة الحرائق التي جاءت في إطار الانتفاضة، وأنت على نحو ١٥٠ ألف دونم [حوالي ٤٠ ألف فدان] تركز معظمها في المناطق المحتلة منذ ١٩٤٨، وتمت كما يبدو على يد الفلسطينيين هناك.

ولكن الأستاذ خالد عايد يقدر أن تضامن فلسطيني ٤٨ مع الانتفاضة ظل، بشكل عام، ضمن إطار القانون إجمالاً، وتربط مع نضالهم ضد التمييز ومن أجل المساواة ضمن الكيان الصهيوني، وإن حدث تصاعد في ممارسات خرق النظام الانتفاضية. وقد اعتقل ٦٦٣ معتقلاً حتى أوائل شهر أغسطس الماضي بتهمة المشاركة في هذه الممارسات، قدم منهم ٨٧ إلى المحاكمة، ونسب هذه الأرقام إلى تصريحات وزير الشرطة [حاييم بارليف] في صحيفة [بديعوت أحرانوت] في ١٩٨٨/٨/٣.

وعلى ذلك، يمكن القول بأن عرب ٤٨ قد اتخذوا موقفاً يعد بمثابة قاعدة الإسناد للانتفاضة، وإن استجاباتهم لأحداثها كانت ضمن ظروفهم الخاصة التي فرضها عليهم وجودهم داخل الكيان الإسرائيلي.

وبالعودة إلى الفئات العمرية للناخبين العرب يمكن استنتاج أن نسبة الـ ٤٠٪ تتفق، تقريباً، مع نسبة الناخبين البالغين من العمر أكثر من ٤٠ عاماً.

فبينما يبلغ عدد الناخبين العرب ٣٣٠ ألفاً عام ١٩٨٨ كان عددهم في الانتخابات السابقة ٢٤٠ ألفاً، أي بزيادة قدرها ٩٠ ألف ناخب. وتشير الإحصاءات

الإسرائيلية لعام ١٩٨٧ أن عدد العرب [مسلمين ومسيحيين ودروز] ممن هم - يرق سن الأربعين يبلغ ١٠٢ ألف ناخب. وبمراجعة بسيطة يمكن تبين أن الأصوات العربية قد توزعت بنسب تقارب نسبة الفئات العمرية بين العرب تقريباً، مع الأخذ في الاعتبار أن تصويت الدروز والبدو يتأثر بعوامل روابط الأسرة والعشيرة أكثر من غيرهم. لقد حصلت الأحزاب اليهودية العربية والعربية على ٥٩٣٪ من الأصوات، ويقدر الخبراء، بشكل عام، أن ٦٠٪ من عرب الـ ٤٨ ولدوا بعد الاحتلال.

جاء في مقال بعنوان [زيادة في الصوت الواهن] في جريدة على همشمار الإسرائيلية في ١١/٦/١٩٨٨، بقلم قاسم زياد: "إن الشاب العربي، الذي يمثل حالياً الأغلبية داخل الجماهير العربية، أصبح يعطي صوته بعد تفكير ومن خلال اعتبارات موضوعية والتضامن مع برنامج الحزب الذي يختاره. وفي المقابل فإن الجيل التقليدي مازال يصوت لصالح أحزاب السلطة من خلال اعتبارات عملية، وليس من خلال اعتبارات فكرية. فمازالت هذه الجماهير التقليدية تؤمن بأنه يمكن تحقيق إنجازات من خلال الأحزاب الحاكمة".

وعلى أية حال، لا يكفي تفسير واحد لمغزى تصويت ٤٠٪ من الناخبين العرب لأحزاب صهيونية، وإنما من الضروري دراسة تفاصيل هذا التصويت بالتفصيل بحيث يمكن تأكيد الافتراضات السابقة أو نفيها.

والسؤال الرابع: هل يكشف التصويت العرب عن اتجاه نحو الاستقلال بشكل عام أو نحو تأييد استقلال الضفة الغربية وغزة بشكل خاص؟

من المؤكد أن نتائج الانتخابات تشير إلى تحرك نحو الاستقلال. وقد كشف ذلك بوضوح حصول قائمة درواشة على ١٠٢٪ من الأصوات باعتبارها القائمة العربية الوحيدة التي لم تضم مرشحين يهود. ففي قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة "حداش" مرشحان يهوديان، هما "ميثير فلنر" و"شارلي بيتون"، وفي قائمة القائمة التقدمية للسلام يوجد "ماتي بيليد"، مما يؤكد أن إبراز الشايف العربي لحزب درواشة هو سر نجاحه.

ومع ذلك، فإن قسماً كبيراً من الأصوات ذهب ليس فقط للقائمتين الأخريتين اللتين تعترفان علناً بمنظمة التحرير الفلسطينية، واللتين تشكلان مع الحزب الديمقراطي العربي [درواشة] كتلة الأحزاب العربية، بل إلى أحزاب أخرى كحركة حقوق المواطن والسلام "راتس" التي قفز نصيبها من ٩٪ عام ١٩٨٤ إلى ٤٤٪ عام ١٩٨٨ من أصوات الناخبين العرب. كذلك حصل حزب "مايام"، بعد أن استقل عن "المعراخ" على ٣٨٪ من هذه الأصوات، مع أنه كحزب جديد في ساحة الانتخابات فإن: "جيلا عربياً كاملاً لم يعرف ولم يسمع شيئاً عن هذا الحزب". [عل همشمار ١١/٦/١٩٨٨]. كذلك يكشف تصويت الدروز والبدو تحولهما عن أحزاب السلطة السابقة ["الليكود" و"المعراخ"] إلى الأحزاب العربية والعربية اليهودية.

وهكذا يمكن القول بأن هناك اتجاهًا للاستبعاد عن الأحزاب الحاكمة، وهذا

الاتجاه يكمن بين الشباب الذي أصبح يعطى صوته بعد تفكير، ومن خلال اعتبارات موضوعية والتضامن مع برنامج الحزب الذي يختاره، في مقابل الجيل التقليدي الذي مازال يصوت لصالح الأحزاب التقليدية ومن خلال اعتبارات عملية [عل هـشمار، المصدر السابق].

وينفى كاتب عربى عن الناخبين العرب تهمة التطرف معتمداً على نسبة المساهمة في الانتخابات، ويقول أنه لو كانت الأغلبية العظمى لعرب إسرائيل قاطعت الانتخابات لأمكن القول أن هناك ظاهرة تتجه إلى التطرف وعدم الاعتراف بالدولة ولا بأحزابها. ولكنه في الوقت نفسه يذكر أن جماعة "أبناء القرية" وأتباعها، وجزءاً كبيراً من الشباب الإسلامى قد قاطعت الانتخابات.

الآثار السياسية للتصويت العربى فى الانتخابات الإسرائيلية:

على الرغم من أن نصيب أحزاب [اليسار] الصهيونى و [اليسار] العربى، إن جان التعبير، قد زاد من ١٠.٣٪ من أصوات الناخبين عام ١٩٨٤ إلى ١٥.٤٪ عام ١٩٨٨ وزادت أيضاً مقاعدها فى الكنيست، إلا أنها لم تبلغ النسبة [فى الأصوات والمقاعد] التى كان من الممكن أن تجعلها مرجحة إلى جانب أحد الحزبين الكبيرين فى تشكيل حكومة جديدة. هذا مع العلم بأنه لم يحدث من قبل أن وافق حزب العمل على التحالف مع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة "حداش" لتشكيل حكومة، وقد بقيت هذه الجبهة خارج كل الحكومات حتى تلك التى ضمت الحزبين الكبيرين إلى جانب أحزاب أخرى صغيرة.

كما أن المقاعد التى حصل عليها اليسار العربى واليسار الصهيونى لا تسمح بتشكيل معارضة قوية داخل الكنيست، ولا بالتحالف مع حزب العمل، وإن كانت تسمح بالتأكيد بتشكيل معارضة لفظية تعبر عن الآراء السياسية للعرب.

لذا لا يمكن القول بأن التصويت العربى فى الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة يمكن أن يؤثر على مستقبل عملية التسوية فى المنطقة، ليس فقط للضعف النسبى لهذه المجموعة، وإنما أيضاً للفارق الكبير بين مواقفها السياسية وبين موقف حزب العمل السياسى، وهو الأقرب فى ترتيب الطيف السياسى الإسرائيلى لها. ذلك أن برنامج حزب العمل، الذى تقدم به للانتخابات، توقف دون التسليم بقيام دولة فلسطينية مستقلة أو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، رغم أنه قبل الانسحاب من [مناطق] محتلة مع الاحتفاظ بمناطق للانتشار الأمنى لقوات الجيش الإسرائيلى. ونص على أن حل المشكلة الفلسطينية يتم فى إطار سياسى أردنى-فلسطينى، ووعد البرنامج بأن حكومة برئاسة المعراخ ستستأنف، كأولوية عليا، مبادرة التحاور والتفاوض مع الأردن بمشاركة هيئة تمثيلية فلسطينية. وبعد قرار الملك حسين فك الارتباط القانونى والإدارى مع الضفة الغربية، أضاف حزب العمل إلى برنامجه فقرة تنص على أن [المعراخ] "سيكون مستعداً للتحاور مع شخصيات فلسطينية تعترف بإسرائيل وترفض الإرهاب وتوافق على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨. إن منظمة التحرير الفلسطينية، المستندة إلى الميثاق الوطنى الفلسطينى، وكل منظمة أخرى ترفض حق إسرائيل فى

الوجود، والوجود القومى للشعب اليهودى، أو تعمل بأسلوب الإرهاب لا يمكن أن تكون شريكاً فى المفاوضات". ثم تحدث البرنامج، بعد ذلك، عن تسويات مرحلية يمكن لإسرائيل أن تسلم فيها "مجالات مسئولية واسعة، وصلاحيات إدارة ذاتية، فى موضوعات بلدية ومدنية إلى سلطات محلية وجهات مدنية قائمة فى تلك المناطق".

وقد يبدو هذا البرنامج مرناً ويسمح بقيام تحالف مع أحزاب [اليسار]، إلا أن واقع الأمر والسلوك السياسى لقيادة حزب العمل يشيران بوضوح إلى التمسك [إلى درجة تعطيل أى تسوية] برفض منظمة التحرير الفلسطينية والمؤتمر الدولى ذى الصلاحيات، وهما شرطان أساسيان لدى الأحزاب العربية اليهودية أساساً.

وتشير المعلومات حول محاور تشكيل الحكومة الإسرائيلية، بعد الانتخابات، إلى تفضيل حزب العمل للتحالف مع الأحزاب الدينية أساساً، أو مع "الليكود"، إذا قبل الأخير بشروط العمل، ولم تجر أى مشاورات لأمع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة "حداش" ولا مع القائمة التقدمية للسلام.

الخلاصة

مما سبق يمكن استنتاج أنه برغم بروز تحرك إيجابي بين عرب ١٩٤٨، ظهر في ازدياد نسبة المصوتين من ٧٢٪ إلى ٧٨٪، تقريباً، وفي ازدياد نسبة المصوتين للقوائم العربية اليهودية أو العربية، إلا أن الموقف العام لعرب ١٩٤٨ مازال، بحكم النتائج وتوزع الأصوات، قريباً من موقفهم التقليدي وبشكل خاص في انتخابات الكنيست الحادي عشر عام ١٩٨٤.

التغير الكبير والمفاجئ كان هو في تحول أصوات البدو، الذين صوتوا للأحزاب الصهيونية في عام ١٩٨٤ بنسبة ٩٠٪ من أصواتهم بينما ذهبت ١٠٪ فقط من الأصوات للأحزاب العربية، فإذا بهم في انتخابات عام ١٩٨٨ يحولون ٥٥٪ من أصواتهم للأحزاب العربية خاصة للحزب العربي الديمقراطي -درواشة. بينما صوت أبناء الطائفة الدرزية بنفس الطريقة التي صوتوا بها عام ١٩٨٤ [٨٠٪ للأحزاب الصهيونية منها ٢٠٪ لـ"الليكود"، ٢٠٪ لـ"المعراخ"، و ٢٠٪ للقوائم العربية].

والاستنتاج الثاني هو استمرار كتلة التصويت التقليدي للحزبين الكبيرين على ما هي عليه بالرغم من هبوط نسبة "المعراخ" من ٢٥٪ إلى ١٦٫٢٪، إلا أن هذا الفارق في الأصوات توزع بين "المابام" ٣٨٪، الذي كان في انتخابات ٨٤ حليفاً لـ"المعراخ"، وبين الحزب الديمقراطي العربي -درواشة، الذي كان عضواً في حزب العمل. ومع ذلك لابد من تسجيل التغير الطفيف الذي حدث في انخفاض نسبة الأصوات العربية لـ"الليكود" من ٧٪ إلى ٦٫٢٪، إما كمؤشر لبداية تغيير في نمط التصويت العربي أو بسبب تغير النسب لزيادة عدد المصوتين في انتخابات ٨٨ عن المصوتين في انتخابات ١٩٨٤، بحيث تحولت الأصوات العربية [الثابتة] لـ"الليكود" من ٧٪ إلى ٦٫٢٪.

الاستنتاج الثالث، أن القوى السياسية العربية أو ذات التوجه العربي لم تزل بعد منقسمة على نفسها. ولا يجب النظر إلى هذه الظاهرة على النحو الذي ينظر به عادة لانشقاقات السياسية. فواقع الأمر أن العرب كانوا يصوتون في البداية للشيوعيين أو للهيئات التي يشكلها الشيوعيون، وفي دورة انتخابات ١٩٨٤، ١٩٨٨ كانت نسبة الأصوات العربية التي ذهبت إلى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وهي جبهة بقيادة الحزب الشيوعي في إسرائيل راجح هي على التوالي ٣٣٪، ٣٤٫٣٪، ويمكن إرجاع الزيادة [١٣٪ إلى زيادة عدد الناخبين في الانتخابات الأخيرة]. ثم تشكلت القائمة التقدمية للسلام، وحصلت تقريباً على نفس نسبة الأصوات، إذ كانت ١٤٫٧٪ عن ١٩٨٤، ١٤٫٦٪ عن ١٩٨٨، وأضيفت إلى هاتين القائمتين في انتخابات ١٩٨٨ قائمة جديدة هي قائمة الحزب الديمقراطي العربي التي حصلت على ١٠٫٢٪ من الأصوات.

وهكذا لم تكن القائمة التقدمية للسلام انشقاقاً على الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، كما لم تكن قائمة الحزب الديمقراطي العربي انشقاقاً على أي منهما، وإن لم ينف ذلك أنها متنافسة فيما بينها على الأصوات العربية.

ويمكن القول أن كتلة الأصوات العربية للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة هي كتلة تقليدية درجت على التصويت من الكنيست الثاني وحتى الكنيست الثاني عشر بنفس الطريقة وبنفس الالتزام السياسي. يتضح ذلك بوضوح من جدول الأرقام التالية:

الكنيست:		
الأول	٦	[شيوعيون + قائمة عربية]
الثانية	٧	[شيوعيون + قائمتين عربيتين]
الثالثة	١١	[شيوعيون ٦ + ثلاث قوائم عربية ٤]
الرابعة	٧	[شيوعيون + قائمتين عربيتين]
الخامسة	٩	[شيوعيون + قوائم عربية]
السادسة	٧	[شيوعيون بعد الانشقاق + قائمتين عربيتين]
السابعة	٧	[شيوعيون بعد الانشقاق + قائمتين عربيتين]
الثامنة	٧	[شيوعيون بعد الانشقاق + قائمتين عربيتين]
التاسعة	٦	[٥ لحداش، ١ للقائمة العربية]
العاشر	٤	[لحداش]
الحادية عشر		[لحداش + القائمة التقدمية]
الثانية عشر	٦	[لحداش + القائمة التقدمية + الحزب العربي]

فإذا استبعدنا من نتائج الدورات الخمس الأولى الأرقام الخاصة بالشيوعيين قبل الانشقاق الذي وقع في صفوفه إلى حزب "ماكي" [يهودي] و"ركاح" [أغلبية عربية]، لوجدنا أن المقاعد العربية متقاربة، بالرغم من أن القوائم العربية في الدورات الثمانية الأولى كانت تعتمد على التصويت الطائفي [دروز وبدو]، أو على أحزاب يمينية.

ولكن القول بأن الأحزاب ذات التوجه العربي هي أحزاب متنافسة، وليست أحزاباً منشقة، لا ينفي واقع أن هذا التنافس قد ضيع عليها، مجتمعة، مجموع الأصوات الفائضة منها، والذي بلغ ٣٣٣٦١ صوتاً لو أضيفت لزادت عدد المقاعد بمقعد آخر على الأقل، ولو شمل التنسيق حزبي "المابام" و"ناتس" لضمّت أصواتهم الفائضة وزادت عدد المقاعد إلى ثلاث مقاعد أخرى.

كيف يمكن تفسير هذا التنافس العدائي بين الأحزاب التي تعلن تبنيها لحقوق الشعب الفلسطيني وللتحاور مع منظمة التحرير الفلسطينية؟

للتطور التاريخي أثره بالطبع، إذ أن حزب ركاح، ومن سمي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، على سبيل المثال، يصر على اعتبار نفسه الممثل الوحيد لعرب الـ٤٨، ويعلن في كتاباته أن القوائم الأخرى أقيمت قصداً لمنع حصوله على أصوات العرب، كما أن الشك في دور درواشة والخلافات بينه وبين محمد ميغاري جعلهما لا يتفقان.

على أى حال، لا يعد مثل هذا الوضع دائماً وثابتاً، ويمكن أن يتغير فى المستقبل، هذا على الرغم مما سبق ذكره من أن النخبة العربية فى فلسطين المحتلة ٤٨ لاتزال تقدر أنه ليس من الصواب، ولا المصلحة، التقدم بقائمة عربية واحدة حتى لاتعطى بذلك مبرراً للسلطات بحرمانها من خوض الانتخابات، وحتى لا يؤدي ذلك إلى تكتل أصوات اليهود [المحبين للسلام على الجانب الآخر].

وليس من المستغرب، مع استمالة الطيف اليسرى واليسارى العربى، أن يتم توحيد تنظيمى لهم فى المستقبل. من الممكن أن يتحدوا فى مواقفهم اليومية والمرحلية، ولكن اتحادهم الاندماجى فى إطار تنظيم واحد هو مطلب متعارض مع الواقع والتاريخ ومجرى الحياة.

تبقى مشكلة كيفية التعامل مع هذه القوة العربية المتمرسه داخل القلعة الصهيونية.

ليس هنا مجال التفصيل، ولكن من الواجب التوصية بضرورة اتخاذ موقف إيجابى، وإقامة قنوات اتصال بهذه المجموعة البشرية، التى قال عنها يوماً جنرال إسرائيلى أنهم سرطان فى جسم الدولة، والذي قال عنهم، أخيراً، إسرائيل كينج أنه أمر غير عملى أن يتوقع أحد من عرب إسرائيل أن يتضامنوا مع الدولة.

إن الظروف الحالية التى تمر بها القضية الفلسطينية، وواقع العلاقات الرسمية القائمة الآن، تسمح بل وتوجب الاهتمام بدور عرب الـ ٤٨ فى مجمل النزاع العربى الإسرائيلى.

وينصف من يحاول التفكير فى هذا الصراع مثلاً يفكرون.

اليهود الشرقيون وانتخابات الكنيست

الثامن عشر

أ. اشرف راضى

مقدمة:

مع بروز اليهود الشرقيين كثقل ديموجرافى، وتحولهم إلى ثقل انتخابى منذ انتخابات الكنيست التاسع [١٩٧٧] تزايد اهتمام الباحثين العرب، المعنيين بدراسة الصراع العربى-الإسرائيلى، والمختصين فى الشؤون الإسرائيلية، بدراسة أوضاع اليهود الشرقيين وأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وركزت الدراسات الأولى على إبراز التمييز ضد أبناء الطوائف الشرقية على أيدي اليهود الغربيين، ويتمثل هذا التمييز فى حرمان اليهود الشرقيين من الامتيازات العديدة الممنوحة لليهود الأوربيين. وكانت الدراسات التى تهتم بدراسة مواقف اليهود الشرقيين من قضايا محددة، قليلة للغاية.

وكانت هناك اعتبارات عديدة وراء دراسة ظاهرة اليهود الشرقيين فى إسرائيل، فهناك بوجه خاص الاعتبارات العملية التى تتعلق مباشرة بالممارسة السياسية حيث برزت مؤخراً اتجاهات عديدة على الساحة الفلسطينية، وكذلك على الساحة العربية، تدعو إلى ضرورة الالتفات لهذه الظاهرة وتناولها من خلال رؤى جديدة مختلفة، بعدما تكشف حقائق عديدة حول تهجير يهود البلاد العربية والإسلامية إلى فلسطين، كان لها أثرها فى ظهور أطروحات جديدة فيما يتعلق بإدارة الصراع مع العدو الإسرائيلى وأساليبها، وكذلك فيما يتعلق بالتصورات التى ترتبط بتسويته المرحلية والنهائية. وفى المرحلتين يحظى اليهود العرب باهتمام خاص.

كما بدأ الاهتمام بظاهرة اليهود الشرقيين مع بدء الاهتمام بدراسة الكيان الإسرائيلى دراسة علمية موضوعية من شأنها أن تساعد فى تقديم فهم دقيق لما يجرى، وتمكن صناع القرار فى العالم العربى من صياغة القرارات الملائمة واتخاذ الخطوات اللازمة لإدارة هذا الصراع الممتد ذو الأبعاد السياسية والاجتماعية والحضارية والقومية والدينية والعرقية... الخ، وهى أبعاد متشابكة ومتفاعلة فيما بينها.

وكما هو محدد فى إطار أعمال تلك الندوة، تستهدف هذه الورقة بحث دور اليهود الشرقيين فى انتخابات الكنيست الثانى عشر، التى جرت فى إسرائيل فى الأول من شهر نوفمبر [١٩٨٨]، من خلال تحليل الأحزاب والقوى السياسية لهم،

واستعراض الوسائل التي تتبعها لهذا الغرض، وكذلك من خلال تحليل أنماط تصويتهم في هذه الانتخابات بشكل مقارن مع الانتخابات السابقة.

ويتحدد دور اليهود الشرقيين في انتخابات الكنيست بوضعهم في الكيان الإسرائيلي، وعلاقتهم باليهود الغربيين، وعلاقتهم كذلك بالمؤسسات السياسية والحزبية في إسرائيل والخاضعة لسيطرة اليهود الغربيين. والملاحظة الأساسية في هذا الصدد هي وجود فجوة هائلة في التمثيل السياسي بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين. ونتيجة لهذه الفجوة اليهود الشرقيون محرومون من الوجود المؤثر في مختلف التنظيمات والمؤسسات السياسية والإدارية. وهذه الفجوة في التمثيل السياسي هي محصلة للتفاوت الشديد في توزيع الموارد السياسية في إسرائيل. وهذا التفاوت حدث على مستوى الأحزاب السياسية الكبرى في إسرائيل، وعلى مستوى الكنيست والوزارة والمناصب العليا في الإدارات السياسية والاقتصادية والأمنية. [١]

وباستمرار تزايد نسبة اليهود الشرقيين إلى إجمالي سكان إسرائيل اليهود، يميل هذا التفاوت لأن يتخذ شكل سيطرة الأقلية [اليهود الغربيين] على الأغلبية [اليهود الشرقيين]. فقد لوحظ أن نسبة اليهود من أصل آسيوي-إفريقي في إسرائيل تزايدت من ٤٥٣٪ في عام ١٩٨٤ إلى ٤٨٠٪ عام ١٩٨٨، بينما تناقصت نسبة اليهود من أصل أوروبي-أمريكي من ٤٨٥٪ عام ١٩٨٤ إلى ٤٤٢٪ عام ١٩٨٨، طبقاً للتقديرات الإسرائيلية. [٢] ويعد هذا التحول الديموجرافي من أبرز المتغيرات الأساسية التي تلعب دوراً مهماً في انتخابات الكنيست، إلى حد دفع الباحثين الإسرائيليين المهتمين بدراسة السلوك الانتخابي للجمهور الإسرائيلي إلى اعتبار أن انتخابات الكنيست الثاني عشر ذات بعد تاريخي فيما يتعلق بالعلاقات بين الطوائف الشرقية والطوائف الغربية، حيث فاق عدد الناخبين من أصل شرقي عدد الناخبين ذوي الأصل الغربي. [٣]

ويربط الباحثون بين التغير في الوضع الديموجرافي في إسرائيل وبين التصويت لصالح "الليكود" والأحزاب الدينية، ويشيرون إلى أن نتائج الانتخابات التي جرت في أعوام ١٩٦٩، و١٩٧٣، و١٩٧٧، و١٩٨١ تؤكد أن التغير الديموجرافي في إسرائيل لصالح اليهود الشرقيين ارتبط بصعود الليكود وتزايد عدد مقاعده في الكنيست. [٤]

وأشار خبير استطلاعات الرأي الإسرائيلي [حانوخ سميث] إلى أن تفوق "الليكود" النسبي، وكذلك تفوق "شاس" [اتحاد "السيفارديين" حراس التوراة] يرجع إلى ازدياد عدد الناخبين من اليهود الشرقيين قياساً باليهود الغربيين. [٥] كما يرجع [جيف هالبر]، عالم الأنثروبولوجيا ذو الميول اليسارية، السبب في صعود الأحزاب الدينية في انتخابات الكنيست الثاني عشر إلى تدفق اليهود الشرقيين الذي حدث قبل عقدين إلى البلاد، ويشير إلى أن اليهود الشرقيين لم يكتسبوا القيم الغربية العلمانية والعقلانية، وإلى أنهم يسعون إلى إثبات وجودهم من خلال الأحزاب الدينية المسيحانية التي ستجعل إسرائيل تتجه لأن تكون دولة شرقية. [٦]

ويتزايد الغليان الاجتماعي في أوساط اليهود الشرقيين، نتيجة تدهور أوضاعهم

المعيشية والاقتصادية في السنوات الأخيرة، بعد سنوات قليلة من الانتعاش الاقتصادي تحققت بفضل سياسات [بيجين] الاقتصادية التي اتجهت إلى تحقيق إنعاش سريع لليهود الشرقيين، سكان مدن التطوير وأحزمة الفقر في المدن الكبرى، من خلال اللجوء إلى الاقتراض من الولايات المتحدة. [٧]

ويبرهن إحصاء السكان والأحوال المدنية لعام ١٩٨٣ على عظم الفجوة بين مدن التطوير [ذات الأغلبية من اليهود الشرقيين] وباقي مناطق البلاد من حيث البطالة والعمل والسكن ومستوى المعيشة، وأن نسبة العائلات التي تحتاج إلى مساعدة حكومية في مدن التطوير بلغت ٣٠٪، بينما كانت نسبتهم ٣٠٪ على المستوى القطري. كذلك، توضح معطيات دوائر التشغيل الحكومي لعام ١٩٨٥ أن نسبة العاطلين عن العمل في مدن التطوير بلغت ٢٨٪ من مجموع سكان القطر، وأن هذه النسبة تتزايد، فقد ارتفعت من ٢٤٪ عام ١٩٨٣ إلى ٢٦٪ عام ١٩٨٤. هذا فضلاً عن تدنى مستوى جميع الخدمات الاجتماعية في مدن التطوير بالمقارنة بالمستوى القطري، ومستوى الخدمات الاجتماعية التي تقدم لليهود الغربيين. [٨]

كما أشار [تانان روعي] مراسل صحيفة "دافار" في تل أبيب إلى المقال الافتتاحي لجريدة "بعمون" [الناقوس]، والتي تصدر في حي "هتكفاه" جنوب تل أبيب، حيث يعيش اليهود الشرقيون في المدينة، بعنوان [الفخر دولة الأشكناز] يصف أحوال اليهود الشرقيين بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين [لاستقلالها]، ويشير المقال إلى انتشار الجريمة والوذيلة في أوساط اليهود الشرقيين فضلاً عن تخلف مستواهم الثقافي، وانتشار البطالة بينهم. ويخلص إلى أنه لا يوجد سبب لدى اليهود الشرقيين للاحتفال باستقلال دولة الأشكناز. وقال [روعي]، معلقاً على ماجاء في المقال، أن جزءاً كبيراً من سكان الحي يوافقون صاحب المقال آراءه. [٩]

وفي وضع كهذا، فإن الآثار الناجمة عن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة التي تعاني منها إسرائيل، يكون لها أثرها الأكبر على اليهود الشرقيين. فقد كشف [إسرائيل كيسار]، سكرتير عام الهستدروت، عن وجود ٣١٠٠ شركة إسرائيلية تعاني مشكلات مالية مستعصية، وأشار إلى أن عدد الشركات الإسرائيلية المهددة بالإفلاس قد تضاعف أربع مرات خلال العامين الأخيرين، وأن نسبة التضخم المالي بلغت ٢٨٪ كما ذكر راديو إسرائيل أن نسبة البطالة ارتفعت بمعدل أكبر من ١١٪، وبلغ عدد المسجلين في دوائر الاستخدام من طالبي العمل حوالي ٥٣ ألفاً، وارتفع عدد الطلبات لاستخدام العمال، في شهر أغسطس ١٩٨٨، بنسبة ٦٪. كما يوضح تقرير أصدرته وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية أن الإنتاج الصناعي الإسرائيلي سجل انخفاضاً حاداً خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، حيث انخفضت نسبة الاستثمارات الصناعية بمعدل ١٠٪، كذلك تواجه الحكومة الإسرائيلية مشكلة لتوفير دعم مالي حكومي للمواد الغذائية الأساسية وأجور المواصلاات. واقترح [موشية نسيم] وزير المالية الإسرائيلي "ليكود" في خطة قدمها للحكومة الإسرائيلية، لكي تقوم بتجميد تعيين موظفين جدد في الدوائر الحكومية حتى نهاية السنة المالية، بما في ذلك وقف تعيين المعلمين والمستخدمين في جهاز الأمن وفي سلك الشرطة ومصلحة السجون، واقتراحاً آخر يتجميد ٧٥٪ من التعاقدات الحكومية مع مختلف الهيئات

حتى نهاية السنة المالية [١٠].

وهذا من شأنه أن يفاقم الأزمة الاقتصادية، وتردى أوضاع اليهود الشرقيين، الأمر الذي انعكس في انتخابات الكنيست الثاني عشر، حيث برزت قضية اليهود الشرقيين وحل النزاع بينهم وبين اليهود الغربيين إلى جانب القضايا الأخرى. [١١]

ونظراً لأن الانتخابات العامة في إسرائيل أصبحت وسيلة للتعبير عن احتجاج اليهود الشرقيين، وأداة لمعاقبة الحزب السياسي الذي يتعمد إهمالهم وتجاهل مشكلاتهم، يكون من المهم دراسة دور اليهود الشرقيين في انتخابات الكنيست.

أولاً: اليهود الشرقيون والانتخابات الإسرائيلية:

فرض اليهود الغربيون أسلوب الانتخابات الحزبية على الحياة السياسية في إسرائيل، وبموجب الانتخابات الحزبية يمكن لقيادة كل حزب أن تتحكم في عدد اليهود الشرقيين على قائمته، وكذلك في مكانهم في القائمة. [١٢] وبذلك أصبح اليهود الغربيون يقررون من يمثل الطوائف الشرقية في الكنيست، كما أصبحوا يسيطرون على مفاتيح المناصب السياسية، حيث سيطرت الأحزاب السياسية ذات النشأة الأوروبية، والخاصة بسيطرة اليهود الغربيين على العملية السياسية في إسرائيل. واستغلت تلك الأحزاب، خلال السنوات الأولى لقيام الدولة، شعار "جمع الشتات" للسيطرة على أبناء الطوائف الشرقية. وقبلت الزعامة الجديدة، التي بدأت تبرز بين أبناء الطوائف الشرقية، بهذا الشعار الذي وضعها في ورطة كبيرة حيث بقي هذا الشعار "شعاراً وهمياً"، فقط، فلم ينجح هؤلاء الزعماء في الدخول إلى معازل الأحزاب والقيادة السياسية فيها، كما لم يستطع هؤلاء الزعماء إقامة أحزاب مستقلة خوفاً من اتهامهم بالتمسك بمبدأ "جمع الشتات المقدس". [١٣]

وهكذا لم تنجح القوائم الانتخابية الطائفية في أي من الدورات الانتخابية العامة في إسرائيل، طوال الدورات من الثالثة وحتى التاسعة، في الحصول على أية مقاعد نيابية مستقلة رغم الغليان الاجتماعي المتزايد بين اليهود الشرقيين، حيث تمكنت الأحزاب الكبيرة من إفشالها من خلال التنديد بطابعها الطائفي، وافتح أبواب تلك الأحزاب الكبيرة أمام المزيد من الممثلين عن الطوائف الشرقية إلى الحد الذي لا يشكلون فيه خطراً على طابعها الاشكنازي. [١٤]

وفي ظل هذا الوضع، اختار زعماء اليهود الشرقيين طريق السيطرة على مزيد من السلطات المحلية في إسرائيل، حيث ارتفعت نسبة تمثيلهم في رئاسة المجالس المحلية في مدن التطوير الفقيرة من ١١.٥٪ عام ١٩٥٥ إلى ٣٣.٧٪ عام ١٩٧٣، كما تزايد عددهم من ١١ شخصاً إلى ٣٣ شخصاً، بينما انخفض عدد اليهود الغربيين في رئاسة مجالس المدن الكبرى من ٨٥ شخصاً في عام ١٩٥٥ إلى ٦٥ شخصاً فقط في عام ١٩٧٣. كما اختار زعماء اليهود الشرقيين، كذلك، منح تأييدهم لأحزاب المعارضة، خصوصاً الليكود، بسبب معارضتهم لحزب العمل ["الماي" سابقاً] الحاكم، وهذا ما تؤكد نتاج الانتخابات العامة، وكذلك انتخابات الهستدروت،

ومنفتحات الرأي العام حيث أيد نحو ٦٠ - ٧٠٪ من أبناء الطوائف الشريفة "الليكود" و"المقدال" [الحزب القومي الديني] والأحزاب الطائفية البارزة. [١٥]

وقبيل بدء الحملة الانتخابية للكنيست الثاني عشر، طالبت أصوات عديدة إسرائيل بتغيير قانون الانتخابات. فقد شن قادة اليهود الشرقيين الشبان حملة لتعديل النظام الانتخابي. ونشرت جمعية إسرائيلية، كرست نفسها للدعوة إلى دستور لدولة إسرائيل، إعلاناً مدفوع الأجر طالبت فيه الإسرائيليين بمراقبة التصويت على مشروع القانون الخاص بتغيير النظام الانتخابي الراهن وتحويله إلى انتخاب فردي يعطي للمواطنين الحق في اختيار ممثلهم في الكنيست مباشرة. وأشار مراسل صحيفة "هاآرتس" إلى أن التفاهم الذي حدث بين "المعراخ" و"المقدال" حال دون التصويت على طريقة الانتخابات الإسرائيلية، رغم مطالبة عدد من قادة "المعراخ" بتغيير قانون الانتخابات للوصول إلى حكومة قوية وموحدة، وللتخلص من ابتزاز الأحزاب المتطرفة في اليسار واليمين على حد سواء. [٢١]

ومن شأن تغيير قانون الانتخاب الإسرائيلي أن يؤدي إلى حدوث تغييرات جذرية في النظام السياسي الإسرائيلي، وتختلف بالتالي أهداف القوى التي تطالب بتغيير قانون الانتخابات. وتفضل القوى الأشكنازية المسيطرة في إسرائيل الإبقاء على النظام الانتخابي المعمول به لكي لا تفتح الباب أمام ازدياد المطالبة بتغيير قانون الانتخابات من نظام القائمة إلى النظام الفردي، الأمر الذي سيترتب عليه خروج العملية السياسية عن سيطرتها، وزيادة تمثيل اليهود الشرقيين في الكنيست، على نحو يهدد الطابع الغربي الأشكنازي للدولة الصهيونية.

ومنذ أن تفجر الصراع بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين في أعقاب حرب ١٩٦٧، قوى التنافس بين المجموعات الثقافية والأيدولوجية المتباينة على نحو انتهى إلى سيطرة الجناح اليميني الإسرائيلي، بفوز الليكود في انتخابات عام ١٩٧٧، وانتخابات عام ١٩٨١. ولوحظ، منذ انتخابات ١٩٧٧، أن النظام الحزبي الإسرائيلي ميل لأن يأخذ صورة الحزبين الكبيرين المتنافسين ["المعراخ" و"الليكود"] وتؤكدت هذه الصورة في انتخابات عام ١٩٨٨، بالرغم من تراجع نسبة الأصوات التي حصل عليها كلا من الحزبين لحساب الكتلة الصغيرة، لاسيما الأحزاب الدينية التي بدأت تشكل كتلة ثالثة بين الحزبين. [٢٢]

بذلك، يكون من المهم بحث علاقة اليهود الشرقيين بكل من "الليكود" و"المعراخ" والأحزاب الدينية المختلفة في إسرائيل.

٢. اليهود الشرقيون والأحزاب الإسرائيلية:

٢.١. "الليكود":

اتضح طبيعة العلاقة بين اليهود الشرقيين وحزب "الليكود" تماماً في انتخابات الكنيست التاسع التي أجريت عام ١٩٧٧، حيث اختار اليهود الشرقيون،

المعزولون عن الحياة السياسية في إسرائيل، كتلة "الليكود" كأداة للتعبير عن احتجاجهم على مؤسسة حزب العمل الأشكنازية، والذي حكم إسرائيل منذ قيامها وحتى عام ١٩٧٧. وترجع علاقة اليهود الشرقيين و"الليكود" إلى منتصف الستينات، وبالتحديد في أعقاب حرب عام ١٩٦٧، حيث فاقم وجود السكان العرب حدة النزاعات بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، وذلك عندما وجد اليهود الشرقيون أن قوة العمل العربية توفر لهم الفرصة للترقي اجتماعياً، فأصبحت لهم مصلحة قوية في استمرار احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، رغم تمثيلهم الضعيف في حركات الاستيطان اليهودية. [٢٣] وربما يكون السبب في ضعف تمثيلهم هو مصلحتهم في بقاء العرب كطبقة ثانية في إسرائيل، وليس في طردهم كما تدعو تلك الحركات الاستيطانية. وبالتالي يكون موقف "الليكود"، فيما يتعلق بمستقبل الأراضي، هو الأقرب إلى موقفهم، مقارناً بما يدعو إلى العمل، وكذلك بما تدعو إليه الأحزاب اليمينية والدينية الأشكنازية.

ومنذ منتصف الستينات، بدأ "الليكود" يحصل على أصوات الطبقة الدنيا في المدن، وكذلك على أصوات اليهود الشرقيين في المدن التطوير والمستوطنات التعاونية، والتي كانت قواعد قوية "للماباي" [العمل لاحقاً]. [٢٤]

وكان بروز اليهود الشرقيين كقوة انتخابية في إسرائيل، وتحولهم عن حزب العمل، ونمو الموجة الجديدة لحركة التصحيحين - الحركة القومية المتطرفة - مع تشكيل "الليكود"، ومع ظهور [مناحيم بيجين] في قيادته، واكتساب تلك الحركة مظهراً دينياً، قوة دفع رئيسية لليهود الشرقيين كقوة جماهيرية بعيدة عن الأيديولوجية السياسية والاجتماعية، وكذلك عن الأفكار السياسية التي ينادى بها زعماء حزب العمل. [٢٥]

ورغم الدور المهم الذي لعبه اليهود الشرقيون في صعود "الليكود"، إلا أنهم لم يدخلوا في الصراع بين كل من "الليكود" والعمل كأطراف مستقلة. وتحكمت في انحيازهم لـ "الليكود" اعتبارات سطحية ومباشرة ومؤقتة، ولا تنم عن تبلور موقف متميز لهم من الحزبين. [٢٦]

واختلف الباحثون والدارسون في شرح أسباب الارتباط بين اليهود الشرقيين و"الليكود". فهناك من يرد ذلك إلى مشاعر الحب لإسرائيل، وانتشار الأفكار المسيحانية بين اليهود الشرقيين، وصدقهم في حزب العمل وقادته الذين كانوا يحكمون إسرائيل، ويسيطرون على المنظمة الصهيونية، واستيائهم من طريقة استقبالهم وتوطينهم في فلسطين، ونجاح بيجين في التقاط سخطهم واحتجاجهم الناجم عن إحباطهم، وترجمتهما إلى طاقة سياسية. [٢٧]

وهناك من يرى أن القومية الشوفينية، التي عبر عنها "الليكود"، قد أزال الحـد الفاصل بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، بأن وضعت حداً فاصلاً بين كل اليهود وكل الأغيار على نحو سمح بدمج اليهود الشرقيين في الإطار القومي للحركة الصهيونية، وفي ضوء الخلاف المثار بين "الليكود" و"المعراخ" حول دور اليهود

الشرقيين وموقعهم على الخريطة الاجتماعية الإسرائيلية. ويصنف هؤلاء اليهود الشرقيين في فئة التيار الوطني الاشتراكي الشبيه بالنازي في ألمانيا. ويرون، من ثم، أنه حدث تلاحم عضوي بين اليهود الشرقيين و"الليكود"، حيث زودوه بقوة تصويت ومنحوه إطاراً ذهنياً مواتياً لفكره الشوفيني. [٢٨]

بيد أن التركيز على الارتباط بين اليهود الشرقيين و"الليكود"، يخفي جانباً مهماً شهدته الساحة السياسية في إسرائيل منذ عام ١٩٧٧، هو حالة الاستقطاب والتمحور السياسيين حول "الليكود" و"المعراخ"، والتي هي نتيجة وسبب في الوقت نفسه، وذلك نظراً لحالة الاستقطاب المجتمعي الذي يعيشه الكيان الصهيوني، حيث يتضح من تحليل دوافع الناخبين أن التصويت لأي من الحزبين الكبيرين، كان بالأساس، تصويتاً ضد الحزب الآخر. [٢٩] لذلك، يكون التفسير الأدق هو ذلك التفسير الذي يرى أن الاعتبارات السطحية والمباشرة والمؤقتة هي التي وجهت اليهود الشرقيين إلى "الليكود". وتتمثل تلك الاعتبارات في برنامج "الليكود" الانتخابي لعام ١٩٧٧، لاسيما في الشق الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك في دعايته الانتخابية التي ركزت الهجوم على الامتيازات التي يتمتع بها كل من "الهستدروت" وقطاع الدولة والكيبوتز المكروهة من قبل اليهود الشرقيين، والتي يسيطر عليها حزب العمل.

وكان الانقلاب الاقتصادي الذي وضع أسسه [سميحا أريخ]، وزير مالية "الليكود"، وأعلن عن تنفيذه في أواخر أكتوبر ١٩٧٧، وما ترتب عليه من انتعاش اقتصادي، سريع ومؤقت، لشرائح عديدة من الإسرائيليين محدودي الدخل، وغالبيتهم من اليهود الشرقيين، سبباً في انتخاب "الليكود" مرة أخرى في عام ١٩٨١. [٣٠]

ولا يبرر تأييد اليهود الشرقيين لـ "الليكود" في انتخابات عام ١٩٨١ وانتخابات عام ١٩٨٤ التفسيرات السابقة المشار إليها. فلم يكن هذا التأييد سوى تعبيراً واضحاً للاستقطاب السياسي والمجتمعي القائم في إسرائيل. والذي تكشف في انتخابات ١٩٧٧ وأكدته شواهد العنف الذي ميز المراكز الانتخابية الأخيرة في إسرائيل، والذي تفاقم بسبب التوزع الديموجرافي والجيوسياسي للإسرائيليين. [٣١]

وإذا كان تصويت اليهود الشرقيين لـ "الليكود"، هو تصويت ضد حزب العمل بالأساس، فهل سيستمر اليهود الشرقيون في اعتبار الليكود بديلاً لـ "المعراخ"؟

هناك تطورات عديدة تشير إلى أن ارتباط اليهود الشرقيين بـ "الليكود" قد بدأ يتفكك بالفعل، مع تزايد الأزمة الاقتصادية التي تسببت فيها سياسات "الليكود" السابقة، وتضرر اليهود الشرقيين من تلك السياسات وما ترتب عليها. ففي ٣٠/١١/١٩٨٠ صرح [عيزرا وايزمان]، قطب "الليكود" السابق، بأنه يخشى مقابلة سكان مدن التطوير الذين صوتوا لصالح حزبه في عام ١٩٧٧، حيث أن "الليكود" لم يحسن أحوالهم. وفي ٥/٣/١٩٨٢، نشرت جريدة [هاآرتس] تقريراً عن اجتماع رؤساء بلديات مدن التطوير هاجموا فيه السياسات الحكومية التي تفضل المستوطنات في الأراضي المحتلة، والذي برهن على تناقض مصالح اليهود في مدن التطوير، وغالبيتهم من اليهود الشرقيين، ومصالح المستوطنات الأشكنازية. كما شكل عدد من النشطين من

اليهود الشرقيين بزعامة [شارلي بيتون] المغربي الأصل، وزعيم الفهود السود حركة "نضال ٨٥"، التي تظاهرت في ٢٦ فبراير عام ١٩٨٥ رافعة شعار "المساعدات لتحسين المجتمعات" وليست للمستوطنات. وقامت مجموعة من النشطين، في ستة أحياء فقيرة في تل أبيب، بتنظيم حملة ضد تخفيض المخصصات المالية لإعادة إسكان المقيمين في تلك الأحياء. وفي ١٧/١/١٩٨٦ أعلنت جريدة هآرتس أن رؤساء البلديات في مدن التطوير بدأوا الاعتصام في مكتب رئيس الحكومة للتشديد على مطالبهم. [٣٢]

وكما يتضح من الملحق رقم [٧]، يلاحظ ضعف تمثيل اليهود الشرقيين في الهيئة البرلمانية لـ "الليكود" في الكنيست، مقارنة بحزب العمل، مما جعل "الليكود" يكتسب صبغة أشكنازية متزايدة اتضحت أكثر مع قفز أبناء الزعماء القدامى [الأشكناز] إلى قمة الليكود. وكان ذلك سمة مميزة لقائمة "الليكود" الانتخابية التي تقدم بها لانتخابات الكنيست الثاني عشر، وما صاحب تلك السمة الجديدة من تعالي على جمهور اليهود الشرقيين، على نحو ما جاء في تعليق [بنيامين نيتينياو]، أحد نجوم الليكود المجدد وسفير إسرائيل الأسبق لدى الأمم المتحدة، على سعي حزب العمل إلى اليهود الشرقيين وتركيزه عليهم في دعايته الانتخابية. إذ قال: "الليكود هو الذي جاء بالأشخاص من غير ذوى الامتيازات إلى التيار العام، وحدد قدراتهم وتركها تبرز". [٣٣]

ودفع تأييد اليهود الشرقيين لـ "الليكود"، رغم تركيزه في دعايته الانتخابية على مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، العديد من الباحثين والسياسيين إلى ربط ذلك بموقفهم من مستقبل الأراضي المحتلة. لكن هناك ما يشير إلى عدم صحة هذا التقدير، فقد أشير إلى أن اليهود الشرقيين الذين يعيشون في مدن التطوير لا يهتمون بـ "يهودا" و "السامرة" [الضفة الغربية] كما أظهرت استطلاعات الرأي المتعمقة أن ٣٦٪ من المقترعين لصالح "الليكود" يؤيدون حلاً وسطاً إقليمياً بالنسبة للمناطق المحتلة خلافاً لحزبهم، مما دفع أحد الباحثين إلى التعليق بأن نسبة كبيرة من مؤيدي "الليكود" مقتنعة بأن موقفه العنصري إنما هو موقف تكتيكي يطرح لأغراض المساومة. [٣٤]

ولم لا يكون ذلك صحيحاً؟ ألم يكن الليكود هو الذي دخل في عملية التسوية السياسية مع مصر؟

[٢] العمل [المفراخ]:

حكم حزب "الماباي" [العمل لاحقاً] إسرائيل منذ قيامها في عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٧، حيث هزم أمام "الليكود"، وبقي في المعارضة حتى عام ١٩٨٤ حيث تمكن من العودة إلى الحكم في إطار حكومة [الوحدة الوطنية]، التي تشكلت بئتلافه مع "الليكود" في أعقاب انتخابات عام ١٩٨٤.

ولذلك، يميل الباحثون إلى اعتبار أن علاقة اليهود الشرقيين بحزب العمل،

هي نفسها علاقتهم بالمؤسسة الحاكمة في إسرائيل. وتحددت صداقة حزب العمل باليهود الشرقيين من خلال سيطرة الحزب على حركة الكيبوتز والتعاونيات و"الهستدروت"، وسيطرته كذلك على مؤسسات المنظمة الصهيونية العالمية، لاسيما إدارة الهجرة والاستيعاب. وبفضل تلك السيطرة، أشرف حزب العمل على عمليات تهجير اليهود الشرقيين واستيعابهم في الكيان الإسرائيلي. ولأسباب عديدة، لايتسع المجال لذكرها، تركت تلك العمليات أثرها السيئ في نفوس اليهود الشرقيين، لم وجدوه من سوء معاملة من قبل القائمين على أمر تلك المؤسسات والمشرفين على عملية استيعابهم وتأهيلهم، والتي يشرحها بالتفصيل الأستاذ [جدع جلادى] في الفصل الخامس من كتابه المشار إليه في هوامش تلك الدراسة. والذي يقدم كذلك صورة عديدة للتمييز ضد اليهود الشرقيين واضطهادهم على أيدي الأشكناز في حزب العمل ["الماباي" سابقاً] والمؤسسات الخاضعة لسيطرته. [٣٥]

وكما أشير من قبل، في تلك الدراسة، كان تصويت اليهود الشرقيين لصالح "الليكود" في انتخابات ١٩٧٧ و ١٩٨١، بالأساس، تصويتاً ضد حزب العمل. وثأقيد ذلك في انتخابات عام ١٩٨١، حيث اختاره اليهود الشرقيون، رغم الفساد، ورغم سجله الاقتصادي السيئ. [٣٦]

ونظرة أخرى على الملحق رقم [٧] تؤكد ما ذهب إليه البعض من أن تأييد كل من العمل و"الليكود"، في أوساط اليهود الشرقيين، لا تتناسب مع عدد المرشحين من اليهود الشرقيين على قوائمهما الانتخابية. [٣٧] حيث يتضح أن عدد اليهود الشرقيين في قوائم حزب العمل، وكذلك عددهم بين أعضائه في الكنيست، ونسبتهم، يفوق عددهم في قوائم "الليكود"، وكذلك عددهم بين أعضائه في الكنيست ونسبتهم.

ورغم ذلك، فتمثيل اليهود الشرقيين في حزب العمل، لاسيما في مستويات الحزب العليا، متدنٍ للغاية. فطبقاً للدراسة التي أعدها الباحث الإسرائيلي [إميل شيختر] عن حكام إسرائيل في الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٨، وجد أنه من بين ٧٨ عضو سكرتارية في حزب "الماباي" [العمل لاحقاً]، كان هناك ٣٠ عضواً فقط من أصل شرقي. وبلغ عدد اليهود الشرقيين في اللجنة المركزية للحزب، بين المؤتمرين الأول والثاني ١٣٥، عضواً فقط من مجموع الأعضاء البالغ عددهم ٦١٠ عضواً. [٣٨]

وأصبحت صورة حزب العمل النمطية والثابتة، في أذهان اليهود الشرقيين، هي أنه حزب أشكنازي ونخبوي، كما أنه الحزب الذي أساء معاملة آبائهم المهاجرين. وأبدى جمهور اليهود الشرقيين سلوكاً عدوانياً ضد مرشحي حزب العمل، حيث تعرض مرشحو الحزب وقادته لاعتداءات اليهود الشرقيين وإهاناتهم في المؤتمرات الانتخابية، لاسيما في مدن التطوير وفي الأحياء الفقيرة في المدن الكبرى. وأصبح ذلك السلوك سمة مصاحبة لكل الانتخابات منذ عام ١٩٨١، وحتى الانتخابات الأخيرة. [٣٩]

وتشير نتائج الانتخابات السابقة، وكذلك الانتخابات الأخيرة الأكثر تفصيلاً، إلى فشل جميع محاولات حزب العمل وجهوده لتغيير صورته في أذهان اليهود

الشرقيين. ويؤكد فشل محاولاته وجهوده المحمومة خلال المعركة الانتخابية للكنيست الثاني عشر، لكي يبدو في مظهر الحزب الجماهيري المهتم بقضايا اليهود الشرقيين ومشكلاتهم، يؤكد ذلك أن تدهور علاقة الحزب باليهود الشرقيين قد وصل إلى نقطة اللاعودة، وأن الجهود المبذولة لتجسير الفجوة بينهما ليست مجدية.

[٣] الأحزاب الدينية:

في ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة، التي جرت أول نوفمبر ١٩٨٨، يكون من الضروري تناول علاقة الأحزاب الدينية باليهود الشرقيين، فنتائج تلك الانتخابات قدمت نوعاً جديداً من الانقسام داخل إسرائيل، حيث اتجه جزء كبير من الناخبين إلى التصويت للأحزاب الدينية ليأسهم من قدرة قادة الحزبين الكبيرين [العمل و"الليكود"] على حل مشكلاتهم. ودفع هذا البعض إلى اعتبار أن نتائج الانتخابات عكست احتجاجاً ضد الحزبين الكبيرين، بينما اتجه العنصر المتدين إلى التبلور في كتلة ثالثة تحدد من يحكم إسرائيل. [٤٠]

وتزداد أهمية تناول تلك العلاقة إذا أخذنا في الاعتبار أن الانشقاقات التي حدثت في الأحزاب الدينية الرئيسية في إسرائيل، كانت قائمة على أساس عرقي وطائفي، حيث لاتجه اليهود الشرقيون في تلك الأحزاب، منذ انتخابات الكنيست العاشر عام (١٩٨١)، إلى تشكيل قوائم خاصة بهم لخوض معركة الانتخابات. [٤١]

والأحزاب الدينية الثلاثة التي تشكلت قبل قيام الدولة، واستمرت تسيطر على جمهور الناخبين المتدينين، دون منازع، حتى انتخابات الكنيست العاشر هي: الحزب القومي الديني "المفدال"، و"أجودات إسرائيل"، و"بوعلي أجودات إسرائيل". وينلاحظ من خلال استعراض التركيب الطائفي لتلك الأحزاب أن ٤٥٪ من أعضاء الحزب القومي الديني من أصل شرقي، ورغم ذلك كانت غالبية قيادات الحزب، منذ تأسيسه، من أصل أوروبي، كما حرم اليهود الشرقيون من الوصول إلى مواقع النفوذ في الحزب، وبلغ عددهم في نخبة الحزب حتى انتخابات الكنيست التاسع، ستة أعضاء فقط. وينلاحظ أن حزب "أجودات إسرائيل" يعمل من خلال تكتلات قائمة على أساس عرقي. وشكلت كتلة اليهود الشرقيين التي تزعمها الحاخام [يعقوب مزارجي] ٦٪ من الحزب، وهذه الكتلة ليست كبيرة النفوذ في الحزب الذي لم يتجاوز تمثيل اليهود الشرقيين فيه نسبة ١٠٪، وبلغت نسبتهم في "بوعلي أجودات إسرائيل" ٣٠٪ فقط. ويرجع السبب في تدني تمثيلهم في الحزبين إلى طابعهما الأشكنازي، لدرجة أن مناقشات مجلس حكماء التوراة، الهيئة العليا في كل من الحزبين، كانت تدور باللغة اليديشية، لغة يهود شرق أوروبا. [٤٢]

ومنذ عام ١٩٨٠، والعامل الطائفي حاسم في الصراع الداخلي الدائر في "المفدال". وبرزت أول قائمة دينية خاصة باليهود الشرقيين بعد انسحاب ممثليهم أعضاء اللجنة التنفيذية في "المفدال" أثر الصراع الذي تفجر داخلها حول تشكيل قائمة مرشحي الحزب لانتخابات الكنيست العاشر [١٩٨١]، حيث انسحب [أهرون أبو

حصيرة] وزير الأديان في حكومة "الليكود"، مغربي المولد، وشكل قائمة خاصة به أطلق عليها اسم "تامى" [حركة تراث إسرائيل]، والتي تزعمها وزيران سابقان، واعتمدت على تأييد النشطين المحليين من أبناء الطوائف الشرقية في المجالس المحلية ومدن التطوير، حيث يتركز اليهود الشرقيون الذين أحسوا بقوتهم العامة في ضوء دورهم في انتخابات ١٩٧٧، وبدأوا يتطلعون إلى تحقيق تمثيل لهم في القيادة السياسية في إسرائيل. كما توفرت للقائمة إمكانات مالية وفرها لها المليونير اليهودي [نسيم جاؤون]، المقيم في سويسرا، ورئيس "اتحاد السيفارديين العالمى". ولتلك الأسباب مجتمعة كانت قائمة "تامى" مختلفة عن القوائم السابقة الخاصة باليهود الشرقيين. [٤٣]

وخلال الحملة الانتخابية للكنيست الحادى عشر [١٩٨٤]، واجهت جريدة تصدر باسم رابطة "أمنيكيم"، وهى رابطة تعمل من أجل رقى أبناء الطوائف الشرقية واليمنيين منهم بصفة خاصة، نداء لأبناء تلك الطوائف الأعضاء في حزب "أجودات إسرائيل" تطلب منهم ترك هذا الحزب. وكانت نواة حزب "شاس" [اتحاد السيفارديين حراس التوراة] قد بدأت تتشكل قبل عام من الانتخابات، حيث خاض حزب "شاس" الانتخابات المحلية بقائمة مستقلة عن "أجودات إسرائيل"، ثم خاض انتخابات الكنيست الحادى عشر بقائمة مستقلة وحصل فيها على أربعة مقاعد بينما حصل "أجودات إسرائيل" على مقعدين. [٤٤].

وتشير نتائج انتخابات الكنيست، منذ ظهور تلك القوائم الدينية المستقلة الخاصة باليهود الشرقيين، إلى أن تأثير هذه القوائم لم يتجاوز حتى الآن جمهور المقترعين لصالح الأحزاب الدينية، حيث يلاحظ أن المقاعد التى حصلت عليها تلك القوائم من مقاعد الأحزاب الدينية التى أنشقت عليها. ورغم ذلك، تشير نتائج انتخابات الكنيست الثانى عشر [١٩٨٨] إلى تحول جديد فى قوة الأحزاب الدينية بشكل عام، وحزب "شاس" على وجه الخصوص، كما سيتضح فيما يلى.

ثالثاً: اليهود الشرقيون وانتخابات الكنيست الثانى عشر.

١- اليهود الشرقيون فى المعركة الانتخابية:

تقدمت لانتخابات الكنيست الثانى عشر [١٩٨٨] فى إسرائيل ٢٨ قائمة، من بينها ١٤ قائمة جديدة، مقارنة بالقوائم الـ ١٣ الجديدة التى شاركت فى انتخابات الكنيست الحادى عشر [١٩٨٤]. والقوائم الجديدة المشاركة هى: القوة الصامتة، وحركة "ترشيش"، وقبائل "إسرائيل/ بن شلومو: [انشقاق عن حزب "شاس" تزعمه [شمعون بن شلومو] ويتحدث باسم يهود اليمن]، و"موليدت" [الوطن]، وطريق الأرض، واتحاد اليمنيين بزعامة الحاخام [شالوم منصور]، ويتحدث باسم المجتمع اليمنى، و"ميماد" [المعسكر المركزى الدينى، وهو حزب جديد بزعامة الحاخام يهودا عميطال] مرتبط بحزب العمل، وحركة "الموشافيم"، وحركة "لاؤور/حاسيداي"، وراية التوراة [اتحاد "الحارديم"، وهو حزب دينى انشق على "أجودات إسرائيل" بزعامة الحاخام اليعازر شاس]، وحركة "من أجل مجتمع عادل"، وحركة "الجنود".

المسرحين"، وحركة "أصحاب المعاشات"، والحزب الديمقراطي العربي [٤٥].

وتنافست في انتخابات الكنيست الثاني عشر أربع قوائم خاصة باليهود الشرقيين، هي قائمة "فيكتورتيار"، وقبائل "إسرائيل/بن شلومو"، واتحاد اليمنيين، واتحاد "السيفارديين" حراس التوراة "شاس". وكانت القوائم الخاصة بهم في انتخابات الكنيست الحادي عشر [١٩٨٤] أربع قوائم أيضاً، هي: "شاس" و"تامى"، وقائمة "فيكتورتيار"، وقائمة "مردخاي بن بورات" [الحركة من أجل التجديد]. وفي انتخابات الكنيست الثاني عشر [١٩٨٨] انضمت "تامى" إلى قائمة "الليكود"، بينما انسحب [مردخاي بن بورات] بقائمه بعد هزيمته [٤٦].

ورغم الهدوء النسبي الذي صاحب انتخابات الكنيست الثاني عشر، مقارنة بانتخابات الكنيست العاشر [١٩٨١]، والكنيست الحادي عشر [١٩٨٤]، نظراً لغياب التعبئة الطائفية التي ميزت الانتخابات السابقة، لازالت الطائفية مفتاحاً حاسماً للسلوك التصويتي للناخبين الإسرائيليين. وبالرغم من ميل الناخبين الشرقيين، منذ انتخابات عام ١٩٧٧، للتصويت لصالح "الليكود"، كان الأمر مختلفاً في انتخابات ١٩٨٨، حيث أعطت الانتخابات الأخيرة أفضلية لليهود الشرقيين انعكست على مواقعهم في القوائم الانتخابية للحزبين الكبارين، مقارنة بالانتخابات السابقة. ففي انتخابات عام ١٩٨٨، جاءت أسماء اليهود الشرقيين في المواقع الأولى تحقيقاً لما حققوه من ممارسة للسلطة السياسية والاقتصادية. وكان هناك ستة عشر مرشحاً من أصل شرقي في قائمة "المعراج" حتى المرتبة رقم ٤٥ في القائمة، بينما كان هناك إثني عشر مرشحاً فقط، في قائمة "الليكود". وإن كان المرشحون الشرقيون في قائمة "الليكود" قد جاءوا في مواقع أفضل مقارنة بقائمة العمل، كما كانت مواقفهم في القائمتين أفضل مقارنة بمواقعهم في قوائم الحزبين السابقة [٤٧].

ولم يبد "الليكود" اهتماماً كبيراً باليهود الشرقيين، وقضيتهم، في حملته لانتخابات الكنيست الثاني عشر. فمن ناحية، استمر "الليكود" يركز في برنامجه الانتخابي على قضية مستقبل الأراضي المحتلة، مؤكداً موقفه من تلك القضية. ومن ناحية أخرى، تحكمت الصراعات الشخصية داخل التكتل في تشكيل قائمته الانتخابية، فعلى مستوى حزب "حيروت"، الحزب الرئيسي في تكتل "الليكود"، كان هناك ثلاثة معسكرات هي: معسكر "شامير" - "أنس"، ومعسكر "ديفيد ليفي" [مغربي]، ومعسكر "شارون". ثم كان هناك مرشحو الحزب الليبرالي، ومرشحو حركة "أوميتز"، و[أهرون أبو حصيرة] مرشح "تامى". ومن ناحية ثالثة، ركز "الليكود" في دعايته الانتخابية على الوجوه الجديدة ذات الشهرة، مثل [بنيامين نتينياهو]، سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة من قبل، و[بنيامين بييجين] ابن [مناحيم بييجين]، وكانا في معسكر "شامير" - "أنس"، وكان ترتيبهما في القائمة التاسع والثالث عشر على التوالي. كذلك كلف حزب "حيروت" عن أن يكون حزباً أيديولوجياً منذ فترة طويلة، وذلك حسبما يرى الدكتور [يهودا جولدبرج]، جامعة بار ايلان ومؤلف كتاب [اليمين الجديد]، إذ كتب في صحيفة "حداشوت" بتاريخ ١٩٨٨/٦/٦ يقول، إنه "لا يوجد فرق جوهري بين 'حيروت' وحزب العمل" [٤٨].

ودفع ذلك بالبعض إلى الإشارة إلى أن "الليكود" قد اكتسب نوعاً من الصبغة الأشكنازية اتضحت أساساً في قفز أبناء الزعماء القدامى إلى قمته، وتأكدت تلك الصبغة من استمرار تدنى تمثيل اليهود الشرقيين من خلال مقاعده في الكنيست، رغم اندفاع حزب العمل وتركيزه على اليهود الشرقيين في تكتيكاته الانتخابية.

وكانت محاولات حزب العمل للتخلص من صورته القديمة، كحزب للأشكناز، الدافع الأساسي لأن يغير تكتيكه الانتخابي لاسيما في المجال الطائفي، حيث انتقل الحزب من أسلوب وصاية الأشكناز القدامى إلى شكل المشاركة الطائفية الذي اتضح في مجال التمثيل السياسي. ويؤكد هذا التحول ما ذكر حول طلب [شيمون بيرس] من [اسحق رابين] بالتنازل عن المكانة الثانية في قائمة الحزب لـ "اسحاق نافون" لكي يتمكن الحزب من وضع مرشح من اليهود الشرقيين في مكانة بارزة؛ وإن كان ذلك لم يحدث، حيث اضطر حزب العمل إلى إدراج الموضوع الأمني السياسي في مقدمة دعايته الانتخابية. [٤٩]

ومع هذا شهد حزب العمل تغيرات مهمة، فقد أسفرت الانتخابات الداخلية التي جرت في يونيو ١٩٨٨ عن دخول مرشحين جدد لقائمة الحزب، وازدياد وزن ممثلي اليهود الشرقيين في الحزب، إذ دخل القائمة ثمانية مرشحين جدد من اليهود الشرقيين، معظمهم من أصل مغربي، ليرتفع عدد اليهود الشرقيين في قائمة الحزب إلى ١٦ شخصاً بين المرشحين الـ ٤٤ الأوائل. وطبقاً لنتيجة الاجتماع المفتوح للجنة المركزية للحزب لاختيار الأشخاص الأوائل في القائمة، بعد مراعاة القيود المفروضة، كان ٣٠٪ من المرشحين الجدد من اليهود الشرقيين، و٣٥٪ منهم في أعمار تتراوح بين الثلاثين والأربعين، والعديد منهم مسئولين في الحكم المحلي ولديهم قواعد محلية قوية. وضمت الوجوه الجديدة، على قائمة العمل، شخصيات ذات توجه شعبي من الشرائح الاجتماعية الأفقر، والتي تنتمي لمجموعات ممثلة في الماضي على قوائمها، لاسيما النشطين في الأحياء الفقيرة وأحرزة الفقر في المدن. [٥٠]

وأبرزت إعلانات حزب العمل الانتخابية، في التلفزيون، مرشحيه ذوي الأصول الشرقية، مع الإشارة إلى اختلاف مصالح "الليكود" عن مصالحهم، حيث أن "الليكود" يوجه الميزانية لخدمة أهدافه الأيديولوجية في الضفة الغربية، ولا يوجهها لتحسين أحوالهم في مدن التطوير. كما ركز مرشحو الحزب، من اليهود الشرقيين، على هذا التغيير. مثال ذلك ما قاله [إيلي دايان] مرشح الحزب وعمدة أشكليون [عسقلان] المغربي المولد: "قبل سنوات لم يكن لدى شخص مثلي، سيفاردي ومتدين، الفرصة لكي يكون مرشحاً لحساب حزب العمل". [٥١]

وتتضح أهمية التغير الذي شهده حزب العمل من مقارنة قائمته الانتخابية عام ١٩٨٨ بقائمته الانتخابية عام ١٩٨٤، حيث يتضح أن نسبة التغير تجاوزت ٥٠٪. ورغم ذلك لا يتضمن ذلك التغير أي دلالات جوهرية، فالمرشحون الجدد من اليهود الشرقيين لا يشكلون فيما بينهم تكتلاً يمثل مصالح اليهود الشرقيين ويزعزع هيمنة اليهود الغربيين على الحزب، كذلك احتفظت قيادة الحزب لنفسها بالأماكن الستة الأولى في القائمة، تحدد مرشحيها من دون انتخاب، كما أدرج ممثلو حركة "ياحد" الثلاثة [عيزرا وايزمان، وبنيامين بن اليعازر، وشلومو عمار] في الأماكن ١٥، ٣٥، ٤١

من القائمة دون انتخاب، كما لوحظ أن الوبوء الجديدة وضعت في أماكن متأخرة [ابتداء من المكان ١٩ فيما بعد]. وأشار [رافي سميت] من مركزي "مويث" للأبحاث إلى أن وضع المرشحين الـ ٣٥ الأوائل في قائمة الحزب لم يتغير إلا تغييراً ضئيلاً، وأكد أن تلك التغييرات سيكون لها تأثير ضئيل على نتيجة الانتخابات. [٥٣]

كما لم يقتصر التغيير الكبير الذي طرأ على قائمة مرشحي حزب العمل بتغيير ذي دلالة في برنامجه السياسي، لاسيما في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أشار البرنامج إلى أن حكومة "المعراخ" ستمنح مكانة مفضلة لمدن التطوير، كما أنها ستقوم بتوسيع مجال النشاط الفعلي والاجتماعي لمشروع ترميم الأحياء السكنية، وتتعاون مع الوكالة اليهودية لمصلحة مدن التطوير، وتبذل مجهوداً لتصفية أوضاع المئونة الاجتماعية والاقتصادية في مدن التطوير، وتشكل وحدة متابعة من مندوبين عن الحكومة ورؤساء مدن التطوير لتفرض تنفيذ قانون مدن التطوير لسنة ١٩٨٨. [٥٣]

وعلى مستوى الأحزاب الدينية، تنافست ثلاثة قوائم دينية خاصة باليهود الشرقيين، هي: قبائل "إسرائيل/بن شلومو" المنشقة عن حزب "شاس"، والتي تتحدث باسم يهود اليمن، واتحاد اليمانيين الذي يتزعمه الحاخام [شالوم منصور]، و"شاس" الاتحاد السفاردي، حراس التوراة.

واتسمت الانتخابات الداخلية في الحزب القومي الديني "المفدال" والتي جرت على جولتين يومي ١٨، ١٧ أبريل ١٩٨٨ بالطابع الطائفي، خاصة من جانب اليهود الشرقيين، والتي ساهمت في فوز [أفينرحاي شاكي] الذي حصل على أصوات المندوبين من اليهود الشرقيين من كافة الكتل في الحزب تقريباً. وانعكس ذلك في تشكيل قائمة الحزب الانتخابية التي اتسمت بالطابع الطائفي كذلك، حيث كان الأشخاص الأربعة، بين الأشخاص الستة الأوائل في قائمة الحزب، من اليهود الشرقيين، مما دفع البعض إلى الإقرار بأن "المفدال" تغير تماماً لدرجة أنه لم يعد هو "المفدال" المعروف، كما أشارت افتتاحية جريدة "عل همشمار" بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٨ إلى أن نتائج الانتخابات تشير إلى دلالات خطيرة في بؤر سياسية واجتماعية مختلفة. [٥٤]

وكرد فعل على نتيجة الانتخابات الداخلية في المفدال أنشئ حزب ديني جديد في إسرائيل هو حزب "ميماد" [المعسكر المركزي الديني] بزعامة الحاخام "يهودا عميطال"، الذي يرتبط بحزب العمل ويعتمد على اليهود من أصل أوروبي، لاسيما الناطقين بالإنجليزية، لينافس "المفدال" و"شاس". وقد قال الصحفي [موتى باسوك] أن حزب "ميماد"، عبارة عن قائمة أكثر اشكنازية وأقل تطرفاً. [٥٥]

نتائج الانتخابات:

عند إغلاق مناديق الاقتراع بلغ عدد الناخبين الإسرائيليين الذين أدلوا بأصواتهم ٣٥٦٧ ٣٠٥ ٣٠٠ ناخباً. ووصلت نسبة التصويت إلى ٧٩٦٥٪ في تلك الانتخابات، وكانت في انتخابات الكنيست الحادي عشر [١٩٨٤] ٧٨٪ لتعاود بذلك ارتفاعها بعد أن وصلت أدنى مستوى لها في الانتخابات ١٩٨٤. [٥٦]

ورغم ما لاحظته البعض بخصوص التوتر الطائفي في انتخابات ١٩٨٨ من أنه ظهر بشكل غير مباشر من خلال الجدول العقيم والمصطنع، الذي توقف على الفور، حول تعارض المصالح بين مدن التطوير وبين المستوطنات، إلا أن تحليل نتائج الانتخابات وتحليل سلوك الناخبين عند التصويت يوضح أن الأسطورة الدينية والطائفية والقبلية كانت قوية وحاسمة في التصويت في تلك الانتخابات. [٥٧]

ويتضح من الأرقام الواردة في الملحق رقم [٢] [انظر الملاحق] أن الاستقطاب الطائفي، وكذلك الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين كان قوياً، حيث يلاحظ من الجدول المذكور أن المدن والمستوطنات التي حصل فيها حزب العمل على أعلى نسبة من الأصوات كانت "رامات هشارون" و"حيفا" و"رعناتا" حيث حصل الحزب على ٤٣٪، و٤٠٪، و٣٩٪ من أصوات ناخبها على التوالي، بينما حصلت الأحزاب الدينية و"شاس" على أقل نسبة من أصوات ناخبي المدن الثلاث. ففي "رامات هشارون" حصلت "شاس" على ١٩٪ من الأصوات، وحصل "أجودات إسرائيل" على ١٣٪ من الأصوات، وحصل الحزب القومي الديني على ١٤٪ من الأصوات. وفي حيفا حصل "شاس" على ١٩٪ من الأصوات، والحزب القومي الديني على ٣٨٪ من الأصوات، و"أجودات إسرائيل" على ٢٤٪ من الأصوات، بينما حصل حزب "شاس" و"المفدال" على أعلى نسب من أصوات المدن والقرى التي حصل فيها حزب العمل على أقل نسبة من الأصوات، مما يشير إلى أن الاستقطاب الطائفي، أقوى من الاستقطاب الناشئ بين المتدينين والعلمانيين. وبمقارنة نسب الأصوات التي حصل عليها كل من العمل و"الليكود" في "بيت شان" وفي "عسقلان" يتأكد ما ذهب إليه البعض بخصوص ثبات نمط تصويت اليهود الشرقيين. [٥٨]

وفي قلب القفزة التي حققتها الأحزاب الدينية وقف حزب "شاس"، الذي حصل بمفرده على عدد من الأصوات يقارب ما حصل عليه حزب "أجودات إسرائيل" وعلم التوراة [الاشكنازين] معاً. وإذا أخذنا في الاعتبار التحول الذي حدث في الحزب القومي الديني "المفدال" حيث زادت قوة اليهود الشرقيين ووزنهم، يصبح صحيحاً ما أشار إليه البعض من أنه رغم تنافس الحزبين الكبيرين في وضع مرشحين من الطوائف الشرقية في أماكن متقدمة نسبياً في قوائمها للكنيست الثاني عشر، إلا أنهما فقدوا الكثير من قوتها في مدن التطوير ومدن المهاجرين، وأن انقلاب عام ١٩٨٨، بالفعل، هو الانقلاب الذي قام به "شاس"، حيث ظهر الاحتجاج الطائفي في صورة احتجاج ديني. [٦٠]

وكان انتصار "شاس" في مدن التطوير نتيجة لقدرته على أن يترجم رغبة أبناء تلك المدن، وغالبيتهم من اليهود الشرقيين، في التقدم والإنتاج، كما أن "شاس" لم يعتمد على التيارات المسيحانية [المتدينة]، كما فعلت الأحزاب المتفرعة عن "أجودات إسرائيل"، وإنما بحث عن تعبير ووجود فعلي واتجه إلى اليهود الشرقيين في مدن التطوير، وكان نجاح "شاس" نتيجة لجهد دؤوب لتوفير فرص عمل ووظائف في المؤسسات التعليمية وأقسام التدريب، وتقديم بنية أساسية لأبناء مدن التطوير. كما تمكن "شاس" من إنشاء جهاز تعليمي متطور تبلورت إلى جانبه مجموعة كبيرة من الزعماء في مدن التطوير مؤيدة لـ "شاس". حقيقة لقد استطاع "شاس" أن

يرسخ أقدامه كحزب يعتد به ويوضع في الحسبان مستغلا في ذلك مالدیه من إمكانيات، ونافس 'شاس'، بنجاح كبير، التيار الديني لحزب 'أجودات إسرائيل' رغم حقيقة أن 'الليكود' كان التيار الرئيسي لطبقات مختلفة من أبناء الطوائف الشرقية". [٦١]

ويوضح موقف الحاخام [اسحق بيرتس] زعيم "شاس" من أن حزبه سيتترك جميع الخيارات مفتوحة بالنسبة لحزبي العمل و"الليكود"، كذلك مرونة موقفه بشأن مستقبل الأراضي المحتلة المتمثل في تأييد وجهة النظر التي ترى "أنه يمكن إعطاء الأرض المقدسة للحكم الأجنبي إذا كان هذا سيضمن السلام وينقذ أرواح اليهود". [٦٢]

إن ارتباط "شاس" القوي باليهود الشرقيين في مدن التطوير كان عاملا حاسما في نجاحه، وعدم ارتباط ذلك بالتطرف في أوساط اليهود الشرقيين، كما يذهب البعض.

ويسعى إلى ترجمة هذا النجاح سياسياً واستثماره في الانتخابات القادمة، حيث يطالب قادة "شاس" بالمناصب الوزارية التي تربطهم أكثر بجمهور الناخبين، لاسيما الشرقيين، حيث تلح في طلب منصب وزير البناء والإسكان ومنصب نائب وزير التعليم. [٦٣]

وعلى أية حال، فقد استفاد اليهود الشرقيون من التنافس عليهم منذ انتخابات عام ١٩٧٧. وكما يتضح من الملحق رقم ٦ [أنظر الملاحق] فقد زاد تمثيل اليهود الشرقيين في الكنيست، فبعد أن كانت نسبة تمثيلهم في الكنيست طوال الفترة الممتدة من الكنيست الأولى وحتى الكنيست التاسع ١٠٪، حيث حصلوا طوال تلك الفترة على ٣٧ مقعداً فقط، زاد عدد المقاعد التي حصلوا عليها بدءاً من الكنيست التاسع وحتى الكنيست الثاني عشر من ٢٢ إلى ٢٧ ثم ٣٢ مقعداً، وأخيراً حصلوا على ٣٧ مقعداً. وقفزت نسب تمثيلهم من ١٠.٧٪ إلى ٢٠.٢٪ وأخيراً ٣٠.١٪ على التوالي.

وتشير نتائج انتخابات الكنيست الثاني عشر [١٩٨٨] إلى حدوث تحول مهم في نمط تصويت اليهود الشرقيين على نحو يشير إلى أنهم بدأوا يبحثون عن قوى سياسية جديدة تمثلهم. وإن كان يصعب القول، في ضوء التحول العام من جانب الناخبين اليهود إلى التصويت لصالح الأحزاب الدينية بشكل عام، بأن الناخبين الشرقيين المؤيدون لـ "شاس"، الذين بدأوا ينفصلون عن "الليكود" قد وجدوا في "شاس" التنظيم الذي يعبر عنهم. إلا أن طابع "شاس" الأكثر تسامحاً والأكثر مرونة، مقارنة بالأحزاب الدينية الأشكنازية الأخرى، وتركيزه على تقديم الخدمات لليهود الشرقيين، يؤكد أن العامل الطائفي كان أقوى من الميل الديني العام كدافع للتصويت لصالح "شاس".

وتؤكد الأزمة التي واجهتها إسرائيل، والتي تمثلت في محاولتها لتشكيل حكومة في أعقاب انتخابات "الكنيست" الثاني عشر الأثر المهم للعامل الطائفي في

الحياة السياسية في إسرائيل. حيث دخل العامل الطائفي في حسابات تشكيل الحكومة كعامل احتل المرتبة الثانية بعد مواجهة الانتفاضة والتسوية السياسية المرتقبة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

ومن شأن التزايد في تمثيل اليهود الشرقيين، وقوتهم في الحياة السياسية الإسرائيلية أن يكون له أثراً بعيدة، ويؤكد ذلك ما قاله الكاتب الصهيوني الأشكنازي [عاموس كينان] في زوايته الأسبوعية في صحيفة "يديعوت أحرنوت" بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٤ في مقال له بعنوان "بلا وطن"، إذ كتب يقول: "أنا إنسان بلا وطن ولا شعب ولا أرض، فإن بلاد الراب بيرتس [يقصد أسحق بيرتس] زعيم حزب 'شاس' ليست بلادي، وشعب البابا باروخ ليس شعبي، والدولة أيضاً ليست دولتي". [٦٤]

تلك الصرخة لـ [عاموس كينان] نجد صداها في آذان أشكناز آخرين أمثال [يشيعياهو ليبوفيتش]، والكاتب الصهيوني [يورام كانيوك]، وإن كان هذا الواقع يعني بالنسبة لقادة "المعراخ" و"الليكود" "خطوة أشد سوءاً" تدفعهم إلى الاختيار بين مرين: إما تكرار تجربة [حكومة الشلل الوطني] بائتلافهما مرة أخرى، أو تشكيل حكومة "ليكود" بالائتلاف مع الأحزاب الدينية تسمح باحتلال اليهود الشرقيين مناصب وزارية مهمة تمكنهم من تدعيم مواقفهم الانتخابية على نحو يسمح بحدوث انقلاب سيفاردي أكثر تأثيراً في الانتخابات القادمة. عندما يعطى، المغربي، [ديفيد] "ليكود" وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع، ويعطى للمغربي [أسحق بيرتس] زعيم "شاس" وزارة الداخلية، ويصبح [أرييه درعي] "شاس" وزيراً للبناء والإسكان. ويتضح من إلحاح "الليكود" على تشكيل حكومة ائتلافية مع العمل، وكذلك من خلال المفاوضات المكثفة بين الحزبين الكبيرين، في هذا الصدد، أن قادة إسرائيل، ومجلس حكماء التوراة، الأشكنازيين، ليسوا على استعداد لتغيير الطابع الأشكنازي الغربي للدولة.

لكن ما علاقة ذلك بالصراع العربي-الإسرائيلي وإدارته وتصويته؟

تتجاوز الإجابة على هذا السؤال التعريف بظاهرة اليهود الشرقيين، وتفسيرها إلى الممارسة والفعل السياسي المباشر. هنا ننتقل من الحياد العلمي إلى الموقف المنحاز. وتفتح الإجابة على هذا التساؤل الآفاق لطرح الأفكار والتصورات والرؤى الخاصة بالتعامل مع تلك الظاهرة. في إطار ظاهرة الصراع العربي-الإسرائيلي الأعم والأشمل هناك اتفاق شبه تام بين الباحثين على اختلاف مشاربهم ومواقفهم الفكرية على أن الصراع العربي-الإسرائيلي ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، وأن تلك الأبعاد في حالة تفاعل مستمر فيما بينها، حيث يصبح من الصعب، عملياً، فصل البعد الديني-الحضاري في الصراع عن بعده السياسي أو الاقتصادي-الاجتماعي أو العرقي.

كما يتفق الباحثون على أن التناقض القائم بين مجموع المستوطنين الصهاينة وبين أبناء الشعب الفلسطيني، أصحاب الأرض، يحكم بقية التناقضات الأخرى داخل التجمع الإسرائيلي، وفي مقدمتها التناقض بين يهود البلاد العربية والإسلامية

[السيفارديم] وبين اليهود الأوربيين [الأشكنازين]، وهو تناقض معقد ومتعدد الوجوه والأبعاد كذلك. وتتحدد المسارات والنتائج المترتبة على سيروية هذا التناقض بالمسارات والنتائج المترتبة على صيرورة التناقض الأعم والأشمل، وتؤثر في تلك الصيرورة الأخيرة عوامل عديدة متفاعلة فيما بينها، وخارجة عن السيطرة المنفردة للأطراف المتصارعة.

والفهم الدقيق للتناقضات التي تحكم مسار ظاهرة ما من شأنه أن يساعد في اتخاذ الخطوات السليمة والملائمة. وهكذا، كان الفهم الدقيق لطبيعة التناقض العرقي الطائفي في التجمع الإسرائيلي مهماً لطرح شعار "دولة فلسطين الديمقراطية". وفي ضوء التناقض الأعم، يكون من الواضح أن حلا لمشكلة اليهود الشرقيين مرهون بحل الصراع العربي-الإسرائيلي.

وتشير التطورات الراهنة في مسارات الصراع العربي-الإسرائيلي إلى أن هناك عمليتين تحدثان داخل التجمع الإسرائيلي، في وقت واحد وبوتيرة واحدة تقريباً، مما يعطى انطباعاً بتطابقهما، لكنهما متوازيتان في حقيقة الأمر، كما أنهما تزيدان من حدة الانقسام الرأسي للتجمع الإسرائيلي، كما تتجه كل عملية منهما إلى الانجذاب إلى قطبي الصراع العربي-الإسرائيلي، وفقاً للخلفية البيئية والحضارية للقوى الدافعة لصيرورة كل عملية.

وتتمثل العملية الأولى في تزايد الطابع العنصري والقمعي للكيان الاستيطاني الإسرائيلي. هذا الطابع يتجه إلى المساس باليهود أنفسهم، مع تزايد الميول الفاشية والنزعة العنصرية والتوسعية في المؤسسة الحاكمة التي تزداد انعزالاً. وتبدو واضحة بداية هذا التحول المتسارع نحو الفاشية مع محاولات الحزبين الكبيرين [العمل والليكود] تغيير قانون الانتخاب لتصفية الأحزاب الصغيرة الصهيونية وغير الصهيونية، في إسرائيل.

بينما تتمثل العملية الثانية في ما يمكن تسميته:

"The Process Of Orientalization"

بمعنى تحول إسرائيل المستمر والمتزايد لكي تصبح دولة شرقية تسودها قيم الشرق، أو قيم البيئة الحضارية والثقافية المحيطة بها. وهذه العملية تحدث رغماً عن قادة إسرائيل الأشكناز المعادين لتلك البيئة، نتيجة لكون اليهود العرب أصبحوا يشكلون غالبية السكان اليهود في إسرائيل. ومع تزايد وعي اليهود الشرقيين السياسي، وتحررهم من سيطرة الأشكنازين، فإنهم يقتربون خطوة من القطب العربي-الفلسطيني.

وتبقى مسألة تحرر هذا الجزء الغالي في منطقتنا العربية -فلسطين- رهناً بالتحولات السياسية والاقتصادية-الاجتماعية في المنطقة، لاسيما في دولها المركزية. تلك التحولات التي تدفع، لاعتبارات موضوعية، في اتجاه مزيد من الاستقلال ومزيد من الحريات السياسية والتسامح والديمقراطية، وتقترب أكثر من الوحدة. وهي تحولات لا تحدث بمعزل عن الصراع الأساسي في المنطقة، تماماً كما أن العمليتين المشار إليهما داخل التجمع الإسرائيلي لا تحدثان بمعزل عن هذا الصراع المركزي، وتتأثران

بشدة بتحركات أطراف هذا الصراع وأهدافهم.

أن تحرير فلسطين، هو تحرير كافة شعوب المنطقة، باختلاف معتقداتهم وأجناسهم وألوانهم، من أشكال السيطرة الأجنبية، ومن الطائفية، وضيق الأفق. وهو كذلك إنهاء عقبة جديدة في تاريخ هذه الأمة. ومن انتفاضة الشعب الفلسطيني، ستنتلق انتفاضات أخرى في كل بقعة من تلك الأرض، انتفاضات ترفع رايات الاستقلال والوحدة، وتعلن عن ميلاد عصر جديد لتطور الأمة العربية.

هوامش الدراسة

[١] أشرف راضى، الفجوة: الصراع الطائفى فى التجمع الإسرائيلى، دار البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧، الفصل الرابع، ص ص ٩٩-١١٦،

جدع جلادى، إسرائيل نحو الانفجار الداخلى: التقاطب بين المستوطنين الأوربيين وأبناء دار الإسلام، دار البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، الفصل السادس، ص ص ٢٠١-٢٢٣.

[٢] شيفخ فايس، تحليل انتخابى: الجانب الغامض للتصويت، دافار، ١٩٨٨/١١/٣.

[٣] يورام بيرى، كم منهم سيدخل القبيلة؟ دافار، ١٩٨٨/٧/٢٩.

[٤] د. أسعد عبد الرحمن، حيثيات السلوك الانتخابى لليهود الشرقيين فى الماضى والحاضر ونتائجه، شئون فلسطينية، العدد [١٢٤]، آذار [مارس]، ١٩٨٢، ص ٦٤.

[٥] فلسطين الثورة، ١٩٨٨/١١/١٣.

[٦] Newsweek, November 14, 1988, P.24

[٧] يكتب على البرنامج الانجليزى

[٨] ججع جلادى، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٧، ١٤٨.

[٩] الشعب القاهرية، ١٩٨٨/٨/١٦.

[١٠] الشرق الأوسط، ١٩٨٨/٩/١.

الرأى، ١٩٨٨/٩/١٤.

المستقبل، ١٩٨٨/١٠/١٥.

[١١] الشرق الأوسط، ١٩٨٨/٩/١٤.

[١٢] ججع جلادى، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

[١٣] أشرف راضى، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩، أنظر أيضاً حنة شاهين، القوى الفاعلة فى الانتخابات الإسرائيلية، شئون فلسطينية، العدد [١١٦]، تموز [يوليو] ١٩٨١، ص ٣٠.

[١٤] المصدر السابق، ص ٣٠

[١٥] جدع جلادى، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧. وكذلك حنة شاهين، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٠، ٣١.

[١٦] السياسة، ١٩٨٨/٩/١٩.

الشرق الأوسط، ١٩٨٨/٩/١٩.

العرب، ١٩٨٨/٩/١٩.

[١٧] يورام بيرى، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية [ن.م.د.ف.]، السنة [١٥]، العدد [٩]، أيلول [سبتمبر] ١٩٨٨، ص ص ٦٥٨، ٦٥٩.

[١٨] المصدر السابق، ص ص ٦٥٥، ٦٥٦.

[١٩] يورام بيرى، كم سينتقل للقبيلة؟ دافار، ١٩٨٨/٧/٢٩، وكذلك:

U. S. News And World Report, 31, 1988.

[٢٠] ن.م.د.ف، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٥٧، ٦٥٨.

U. S. News .., Opt. Cit

[٢١]

السياسى، ١٩٨٨/٦/٥.

هآرتس، ١٩٨٨/٦/٨.

Time, November 14, 1988, P.P. 14, 15 .

Viorst, Milton, The Kissinger Covenant and Other [٢٢]

Reasons Israel Is In Trouble, The Washington Monthly June 1987.

القبس، ١٩٨٨/١٠/٣٠ نقلا عن الفاينانشال تايمز.

Schnall, David J. Radical Dissint in Contempoeary Israeli [٢٣]

Politics: Cracks in the wall-, Praeger Publishers, Newyork, 1979. P. 199.

Viorst, Opt\ Cit .

[٢٤]

Schnall, Opt. Cit., P. 199.

Viorst, Opt. Cit .

[٢٥]

أشرف باضى، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

[٢٦] المصدر السابق، ص ص ٩٠، ٩٣.

- [٢٧] شيخ فايس. دافار، ١٩٨٨/١١/٣.
- [٢٨] يورام بيرى، ن.م.د.ف. مصدر سبق ذكره، ص ٦٦٠، ٦٥٩. د. رفعت لقوشة دراسة في الواقع الإسرائيلي، الوفد، ١٩٨٨/٦/٣.
- [٢٩] د. أسعد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.
- [٣٠] هاني عبد الله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٥٩، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨١، ص ٥٣ - ٥٤. Brenner, Opt. Cit., P.P 194, 195. أشرف راضي، مصدر سبق ذكره ص ١٤٥.
- [٣١] د. أسعد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.
- [٣٢] جدع جلادى، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١. أشرف راضي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.
- [٣٣] شيفج فايس، دافار، ١٩٨٨/١١/٣. Washington Post, October 18, 1988 Ibid. يورام بيرى، ن.م.د.ف. مصدر سبق ذكره، ص ٦٥٧، ٦٥٥.
- [٣٥] جدع جلادى، مصدر سبق ذكره، الفصل الخامس ص ١١٥ - ١٩٧.
- [٣٦] د. أسعد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٧١ - ٧٢.
- [٣٧] حنة شاهين، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.
- [٣٨] أشرف راضي، مصدر سابق ذكره، ص ١٠١-١٠٣.
- [٣٩] د. أسعد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩، ٦٨. Brenner, Opt. Cit., P.173. Los Angeles Time, September 2, 1988. New York Times, October 23, 1988. الأنوار، ١٩٨٨/١٠/٢.

Time, November 4, 1988.

[٤٠]

[٤١] سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادى عشر - ١٩٨٤: الأبعاد السياسية والاجتماعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قبرص، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ١٠١.

٠١٠٩،١٠٣

[٤٢] أشرف راضي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.

[٤٣] حنة شاهين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢، ٣١، ٢٥.

[٤٤] أشرف راضي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.
سمير جبور، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩، ١٠٨.

[٤٥] عل همشمار، ١٩٨٨/١١/٣.

Washington Jewish Week, October, 20, 1988.

الرأي العام، ١٩٨٨/١٠/١٤.

[٤٦] عل همشمار، ١٩٨٨/١١/٣.

سمير جبور، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥ - ٤٦.

[٤٧] Chistian Science Monitor, October 21, 1988

U.S. News and World Report, October 31, 1988.

دافار، ١٩٨٨/١١/٣.

[٤٨] نظرة على الأحزاب الإسرائيلية والمركة الانتخابية المقبلة للكنيست، تقرير
خاص رقم 88\7\1931.
عل همشمار، ١٩٨٨/١١/٣.

[٤٩] The Middle East Times, July 14, 1988.

الإذاعة العبرية، عن دار الجليل ١٩٨٨/٦/١٨.

دافار، ١٩٨٨/١١/٣.

[٥٠] ن.م.د.ف، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥٣، ٦٥٢.

Washington Post October 18, 1988.

The Middle east imes, Tim, July 14.1988.

Washington Post, October 18, 1988.

The Middle East Times, July14, 1988.

[٥٢] ن.م.د.ف، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥١ - ٦٥٣.

The Middle East Time? July14, 1988.

[٥٣] ن.م.د.ف، السنة [١٥] العدد [١٠] أكتوبر ١٩٨٨، ص ٧٤١ - ٧٤٣.

[٥٤] الأحزاب الإسرائيلية تستعد للمركة الانتخابية، الملف [٥١]، ص ٥٤

.٢٢١،٢٢٠

[٥٥] New York Tims, October 18, 1988.
الملك [٥١]. مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢.

[٥٦] جريدة الاتحاد الحيفاوية، ١١/٦/١٩٨٨.
سمير جبور، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤، ١٣٥.

[٥٧] دان مرجليت قرار قومي قاطع، هآرتس، ١١/٣/١٩٨٨.

[٥٨] شيفخ فايس، دافار، ١١/٣/١٩٨٨.

[٥٩] هآرتس، ١١/١٨/١٩٨٨.

[٦٠] شيفخ فايس، دافار، ١١/٣/١٩٨٨.

[٦١] يهود تسور الوعاء، ذهب إلى الناخبين، عل همشمار، ١١/٦/١٩٨٨.

[٦٢] Time, November 14, 1988.

Weshington Post, November 3, 1988.

[٦٣] عل همشمار، ١١/١٥/١٩٨٨.

[٦٤] اليوم السابع، ١٤ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٨٨، ص ١٢.

تعقيب

د. سعد الدين إبراهيم

أود، أولاً، أن أشكر المركز ومقدمي الورقتين على المعلومات الجيدة والتحليل الممتاز الذي تناول ظاهرة مهمة، وهي ظاهرة الانتخابات الإسرائيلية. أحيى المركز أولاً لأن هذه أول مرة يثار موضوع إسرائيلي داخلي على هذا النطاق الواسع، ويناقش بموضوعية وتجدد، وبدون شحنات عاطفية تمنع من الفهم. وأحيى الباحثين لأنهما تناولا جماعتين مهمتين، وفي رأيي يمتلكان زمام المستقبل، لا فقط بالنسبة لإسرائيل، ولكن أيضاً بالنسبة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي ومستقبله. فهاتان الجماعتان اللتان تبدوان، حتى الآن، كجماعتين هامشيتين يزداد ذورهما بمرور الوقت. وبالتالي فربما نجزم بأنه مع بداية القرن الحادي والعشرين، سيكون مستقبل إسرائيل وعلاقتها وطبيعتها وصلاتها بالفلسطينيين وبالأمّة العربية متوقفاً كله على التطور الذي يحدث لهاتين الجماعتين.

وهذه ملاحظة عامة أولى أود أن أنتقل منها إلى الحديث أو التعقيب تحديداً على ما ورد في الورقتين. فالورقة الأولى للدكتور محجوب عمر تحتوي على معلومات وعلى تعاطف شديد مع هذه الجماعة العربية، التي كانت في تقديري جماعة مظلومة وغير مفهومة ومأزومة. فلم تكن تجد أحداً ينصفها لا في إسرائيل، ولا في الوطن العربي على العموم، ولا حتى بين بقية الشعب الفلسطيني في الشتات. وكان الأسلوب الشائع في التعامل العربي معها هو تجاهلها وعدم الحديث منها كأنها كارثة أو مصيبة، لكن كان ينظر إليها، أيضاً، كجماعة خائنة لقضيتها ولأمتها ولثقافتها وحضارتها. وقد تغير هذا الموقف، بالطبع تدريجياً، لكن لم يتم التعبير عن هذا التغير بشكل واضح وصريح إلا هذه الأيام وكما عبرت عنه الورقة التي بين أيدينا بشكل منصف. وعرب ١٩٤٨، مع ذلك، هم من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي جماعة هامشية، أي أقلية مشكوك فيها من الدولة التي تعيش فيها، ومن بقية الجماعة الكبرى التي تنتمي إليها وهي هاشمية بالمعنى الفيزيقي للكلمة، أي جيب إثني ثقافي عربي في محيط يهودي إسرائيلي صهيوني. وفي طبيعة الجماعات الهاشمية، توجد ظواهر تبدو للمراقب الخارجي غريبة، لكن عند الدراسة يتبدد هذا العجب فيما يتعلق بسلوكها. فأول واجبات وهموم الجماعة الهاشمية هو البقاء، فهي تعاني من ضغوط من كل الاتجاهات، ولاتنتمي لهذا ولا ذاك، لكنها توجد عند تقاطع جماعتين. وهذا ما يحدد هامشيتها بالمعنى الاجتماعي. ومشكلة هذه الجماعة في وضع كالوضع الإسرائيلي، أي عرب ١٩٤٨، أنها مهددة بالذوبان، ومن ثم يكون واجبها الأول هو الحفاظ على الذات أي البقاء. وبالمناسبة كان هذا، أيضاً، هو الهم التقليدي لليهود في الجماعات التي عاشوا بينها على مر العصور، أي الحفاظ على الكيان الإثني. وكل ما فعله عرب ١٩٤٨ لابد أن يفهم في هذا السياق. ولذلك سعدت بالملاحظات التي وردت في الورقة. ورغم أنني أستخدم خطاب أو لغة حديث يختلف عن الورقة لكن المضمون ليس مختلفاً، وهو أن واقعية استراتيجية البقاء، لا تحتمل مزايدات ولا شعارات. فالبقاء يحتاج إلى حساب دقيق وواقعية وعقلانية. وبالتالي فعلى مدى

السنوات الأربعين الماضية، من عرب ١٩٤٨ بمراحل متعددة، تختلف في تسميتها، فأسمى الجيل الأول جيل المهادنة، والجيل الثاني جيل المقاومة، والثالث جيل المصادمة. وفي كل من هذه المراحل، تحرص الجماعة على أن تحسب جيداً أرض المعركة التي تتحرك عليها، ولذلك فإن إعادة قراءة نتائج الانتخابات الإسرائيلية توضح هذا جيداً.

وفي تقديري أن ظهور حزب عربي صافي يدخل الانتخابات إنما يندرج في استراتيجية جيل المصادمة، رغم أنها ليست مصادمة مسلحة وإنما مصادمة سياسية ثقافية. فهو حزب يعلن، لأول مرة، أن هويته الرئيسية عربية رغم قبوله واعترافه بالدولة التي يوجد فيها. بالطبع هناك تجمعات كثيرة معروفة، مثل "ركاح" وغيره، كان معروفاً أنها تجمعات عربية بالأساس، لكن الإفصاح عن الهوية العربية والنزول بها إلى الشارع هو ما اعتبره مقدمات الجيل الثالث، أي لجيل المصادمة.

أما جيل المهادنة فكان لابد أن يهادن ليبقى. وجيل المقاومة كان خطوة متقدمة بعد أن استقر على الأرض وأحبط كل محاولات الاقتلاع والتدوين، وأخذ يقاوم. وتزامن الانتقال من جيل المهادنة إلى المقاومة مع حرب ١٩٦٧ ومع ظهور منظمة التحرير، كما تزامن الانتقال إلى جيل المصادمة مع الانتفاضة. وبالطبع هذه التواريخ ليست قاطعة وصارمة، وإنما أستخدمها كرموز للانتقال من حالة عقلية جماعية إلى أخرى، وبكل ما يستتبع هذا الانتقال من سلوك سياسي.

والملاحظة الثانية على الورقة الأولى أن جزءاً من واقعية الجماعة الهامشية نجده في بعض المعلومات التي وردت بالورقة عن واقعية في الجيل الجديد. فالاستفتاء البسيط المشار إليه، والذي أجرى في إحدى المدارس، يثبت أنه حتى هؤلاء الأطفال لا ينساقون وراء العواطف والوجدانيات، حيث يقررون بنسب معقولة جداً -وتكاد لا تختلف مع نسب إستفتاءات الرأي العام العربي التي قمت بها- شخصياً في الدول العربية بين بالغين- عن ماهية هذا الكيان وموقعهم منه. فالأغلبية الكبرى من هؤلاء الأطفال يقولون أنهم عرب في دولة إسرائيل. وهناك بالطبع أقلية متحمسة، لكن الأغلبية تقرر الواقع دون تزيين، بلا اعتذار ولا ابتهاج، وهذه علاقة الواقعية. ولذلك فهذه الجماعة، إلى جانب أبناء الضفة وغزة، تعتبر أقدر الجماعات العربية على التعامل مع إسرائيل، وهي التي ينبغي أن تقود الاستراتيجية العربية في هذا التعامل، لأن معرفتها بمنهجها خبرة لم يتمرس بها أي قطاع عربي في تاريخ الصراع مع إسرائيل.

والملاحظة قبل الأخيرة هي أن تحول الدروز والبدو إلى الأحزاب العربية أمر مهم. والتحول بين البدو واضح جداً. أما التحول بين الدروز فيكون واضحاً إذا فرزنا الأحزاب المسماة بالصهيونية بدلاً من إجمالها. فإذا أخذنا التقسيم الداخل نجد أن هناك تحولاً واضحاً في تصويت البدو إلى أحزاب عربية، وتحول أقل في تصويت الدروز. فالنسبة الإجمالية التي ذهبت للأحزاب الصهيونية لم تتغير كثيراً، لكن داخل هذه الأحزاب هناك ألوان طيف. فثمة أحزاب تقترب إلى حد كبير من الأحزاب اليهودية العربية والأحزاب العربية فيما تطرحه من بدائل للتسوية في المستقبل.

وهذه نقطة مهمة لأنها تثبت فشل استراتيجية إسرائيل في تفتيت المنطقة وإعادة تركيبها على أساس طائفي. وكان الهدف المبكر لهذه الاستراتيجية هو عرب فلسطين أنفسهم بتقسيمهم إلى بدو ودروز ومسيحيين ومسلمين، وقد بدت هذه الاستراتيجية كما لو كانت قد نجحت مع الدروز والبدو. ولكن الانتخابات الأخيرة تشير إلى فشل هذه الاستراتيجية، حتى في ذلك المعمل الصغير الذي يقع تحت سيطرة الآلة الإسرائيلية الإعلامية والثقافية والتعليمية على مدى ٤٠ سنة. وثبت أن كل ما توهمت إسرائيل أنه أصبح حقائق راسخة يمكن أنزله بسرعة. والملاحظة الأخيرة أوردها على شكل سؤال تفيد الإجابة عليه في قراءة المستقبل، لأنني أعتقد أن أحد أهم أسباب اهتمامنا بهذه الانتخابات يتعلق بالمستقبل. ولذلك مهم جداً، من هذه الزاوية، أن نعلم شيئاً عن تصويت اليهود للأحزاب العربية. لقد قرأنا في الورقة عن تصويت العرب للأحزاب الصهيونية، وطبعاً للأحزاب اليهودية-العربية والعربية. لكن إذا كنا ننظر للمستقبل، وإلى بدائل وصيغ مختلفة، فيجب أن نرى ما إذا كانت هناك أصوات يهودية ذهبت للأحزاب العربية واليهودية-العربية، لأن هؤلاء يعتبرون المنحرفين الإسرائيليين، وهم مقدمة أو طلائع مبكرة أو مفارز استطلاع لتعايش فلسطيني-إسرائيلي في المستقبل. وأريد أن أقول أن جزءاً من التطور المهم بين عرب ١٩٤٨، كجماعة هامشية، تجاوزت مرحلة النكبة في البداية. وكأية جماعة تقع بين ضغوط متعارضة، فإنها تقلع أحياناً عن المشاركة السياسية، لكن هذه المشاركة زادت بالتدريج من أقل من ١٠٪ عام ١٩٦٧ إلى أن وصلت الآن إلى ٧٨٪، وهي نسبة لا تختلف عن نسبة تصويت اليهود إلا ربما بحوالي ١٪. وهذا يدل على تعاظم الوعي السياسي والرشادة في استخدام سلاح سياسي بين يدي الجماعة الهامشية العربية في إسرائيل. وبالتالي إذا استطعنا أن نرى المقابل لها، أي المنحرفين بين اليهود الذين صوتوا لصالح الأحزاب العربية، تكون هذه معلومة مفيدة للغاية.

وانتقل بسرعة للتعليق على الورقة الثانية عن دور اليهود الشرقيين في الانتخابات الإسرائيلية. وأقول أن الحديث الذي سمعته في مناقشة بحث الزميل فريد عبد المجيد عن السفارديم، والديمقراطية الإسرائيلية، وتوزيع الأدوار، وما إلى ذلك، مهم جداً أن نضعه في سياق مناقشة الورقة الثانية. وأشير أولاً إلى أن الأسماء الكثيرة، بالنسبة لغير المتتبع للخريطة الإسرائيلية، تصيب الإنسان بالاضطراب من كثرتها، وخاصة لدى متابعة الانتخابات الإسرائيلية، عاماً بعد عام. فنجد ٢٨ اسماً جديداً، وفي داخل كل اسم توجد مجموعات. والقائمة تختلف من انتخابات لأخرى حيث تظهر تشكيلات وتكوينات شديدة التنوع. فهناك خلطة غريبة في إسرائيل الأمر الذي يعكس الانقسامية العميقة في المجتمع بالمعنى الأنثروبولوجي. فهو مجتمع قابل للتقسيم على عدة معايير وليس على معيار واحد. ولذلك فإن الفهم النيلي المصري المبسط الذي ينظر لبعدين، أو حتى إلى ثلاثة أبعاد، لا يمكن أن يستوعب التعقيد الداخلي للمجتمع الإسرائيلي وقابليته الشديدة للانقسام.

وقد بدأ هذا التجمع يصبح، من هذه الزاوية، مجتمعاً شرق أوسطياً أو شرقياً، لأننا نلاحظ هذه العملية أيضاً في لبنان: الانقسامية الشديدة والتحالفات التي تتغير بسرعة، وهي تحالفات لا يمكن أن نأخذها من خلال البعدين أو الثلاثة الذين نعتادهم هنا في وادي النيل، حيث المجتمع أكثر تجانساً وتماسكاً ووضوحاً في

تركيبه وتكوينه الاجتماعي، وإلا أنتهى التحليل إلى نتائج متسعة في أحسن الأحوال وخاطئة في أسوأ الأحوال. وعند قراءتي للورقة شعرت بأن الباحث، رغم اجتهاده الشديد، تكاد الأسماء والتكوينات واللوان الطيف والأضداد المختلفة أن تبهره. وهذه مقدمة عامة، لأن من يقرأ الأوباق، من غير المتابعين للشئون الإسرائيلية بدقة، ربما يأتيه هذا الشعور. لكن لابد من التعود على ذلك، إذا كنا سنواصل الدراسة العقلانية والموضوعية لهذا المجتمع.

والملاحظة الثانية، حول هذه الورقة، هي تفسير الصعود المستمر لليهود الشرقيين كتجسيد للتطور الديموجرافي والاستقطاب الاجتماعي الاقتصادي الثقافي في إسرائيل. وأشعر في الورقة بأن الباحث يتأرجح، وليس واضحاً، فيما إذا كان يعتبره تقسيماً طائفيًا أم "تقسيمًا دينيًا". وسمعت، حتى خلال المناقشة في الجلسة السابقة، أن بعض اليهود الشرقيين قادمون من غرب أوروبا لأنهم يتبعون التقاليد السفارديم في العبادة. وأعتقد أنه هنا، مرة أخرى، لابد أن نكون واضحين. فحتى الذين جاءوا من أسبانيا والبرتغال لابد أنهم مروا بالمغرب. ومن ثم فهم ذوو ثقافة عربية إسلامية سواء كانوا في أسبانيا أصلاً، حيث عاشوا لمدة طويلة في ظل حضارة عربية إسلامية مهيمنة، أو مروا لفترة أو لأخرى بالمغرب. وأهمية هذه الملاحظة أن الاستقطاب هو استقطاب ثقافي حضاري بالأساس. وإذا أضفنا إليه البعد الطبقي، أو البعد الاقتصادي الاجتماعي، فإننا نجد عملية غريبة تحدث في إسرائيل، وقد لمسها الباحث لمساً خفيفاً. لكنني أضعها بشكل درامي إلى حد ما، فأقول أن "ليكود" تبني قضية اليهود الشرقيين ابتداءً من انتخابات ١٩٧٧، وصعد على أكتفاهم ليصبح أحد الحزبين الكبارين ويتمكن من تشكيل الحكومة لأول مرة. وهؤلاء اليهود الشرقيون كانوا قد وجدوا في العرب، منذ ١٩٦٧، "قاع البرميل". أي أنهم، لأول مرة، يجدون عرباً، بثقافات مختلفين، يمكن أن يكونوا هم الأسياد في التعامل معهم، مما أعطاهم فسحة نفسية. كانوا في حاجة إليها، وهي الشعور بأن جماعة أدنى منهم في السلم الاجتماعي. وهذا الشعور النفسي يعطى راحة، لكن مؤقتة، وهذا ما لم يحسبه "ليكود". فمع انتخابات ١٩٨٨ بدأ ولاء هذه الجماعة لـ "ليكود" يتزعزع، وخاصة في العامين الأخيرين اللذين سبقا الانتخابات. وأخذت الأوضاع الاقتصادية لليهود الشرقيين في التدهور، الأمر الذي أوجد ضحالة في الانتماء الحزبي في إسرائيل. فقد يكون بإمكان "ليكود" أن يستغل الاحتياجات النفسية لليهود الشرقيين، وليس فقط الاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية لهم. ولكن بعد فترة بدأ الإحساس النفسي بأن هناك جماعة أدنى منهم يتبدد، وبالتالي لا يبقى سوى الشيء الأكثر ارتباطاً بالحياة وهو المصالح الاقتصادية والاجتماعية. والحكومة الإسرائيلية خلال العامين الأخيرين، عندما رأسها (شامير)، لم تحقق لهم شيئاً في مواجهة التدهور الآخذ في التزايد. إذن ففحالة هذا الالتزام تجعل بإمكاننا النظر إلى المستقبل بشكل متحرر من القوالب التي اعتدناها في النظر لليهود الشرقيين والغربيين. والمهم أن "ليكود"، بعد أن كان ينظر إليه بين ٧٧ و ١٩٨٤ على أنه حزب اليهود الشرقيين، أخذ يتقرب لليهود الغربيين مرة أخرى. وبدأ حزب العمل، المعروف بأنه حزب اليهود الغربيين، يعمل بدأب لوضع يهود شرقيين على قائمته. وهكذا نجد مؤشرات لعملية "أشكنزة" لـ "ليكود" و"سفرديم" حزب العمل، إذا صح التعبير. وهذا يعني أن الشرقيين أخذوا يعملون "كالمشار"، أي يأخذون من كل الأحزاب ما يستطيعون الحصول عليه. ومن ثم ترتفع

نسبتهم في الكنيست دورة بعد أخرى حتى وصلت الآن إلى ٣٧ مقعداً. وتصورى أن هذه العملية ستستمر في الانتخابات القادمة، ليس فقط بسبب التطور الديموجرافى، ولكن بسبب الخوف من أن يتجه الشرقيون إلى تكوين حزب خاص بهم، وبالتالي يضعون الأحزاب الأخرى في وضع سيئ.

وما أريد قوله في نهاية هذا التعقيب هو أن هناك مأزقاً أيديولوجياً روحياً سياسياً حاداً في إسرائيل. هناك فقر في الخيال السياسى للقيادات الإسرائيلية الموجودة والتي عرفناها، بدليل أنه لم تخرج فكرة طازجة واحدة من إسرائيل منذ ١٩٦٧. وهذا في الوقت الذى بدت الساحة العربية خلال العامين الأخيرين، رغم كل سوءاتها، حية ومتحركة ومليئة بالخيال وبالجدل بشكل إيجابى وتراكمى. ومن ثم فنحن نواجه، لأول مرة ربما في تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، بمبادرات من الجانب العربى بدءاً بالانتفاضة وحتى إعلان الدولة الفلسطينية. وإذا أخذنا الانتفاضة، كمؤشر في الساحة الفلسطينية، نجد أنها أفرزت أشياء كثيرة منها إعلان فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية، وإعلان الدولة والاعتراف بها من كثير من الدول، وقبول أمريكا بالحوار مع منظمة التحرير والبقية تاتى.

وهناك أيضاً حيوية سياسية على الساحة العربية عموماً بدأت بقمة عمان، التي أفرزت بدورها عدة مؤتمرات قمة، منها قمة عربية كاملة في الجزائر، وقمة مغربية، وقمة ثلاثية في العقبة، وقمة ثنائية كثيرة، وغيرها. فهناك، إذن، تحرك عربى يقابله ما يشبه الجمود الفكرى -الذهنى- السياسى فى إسرائيل. وأقول أن هذا الجمود لايمكن أن يستمر ولابد أن تحدث حركة. ومن هنا أنتقل إلى احتمالات المستقبل، والتي قد تبدو غريبة للوهلة الأولى.

الاحتمال، أو السيناريو، الأول هو تحالف أو اندماج عمالى-ليكودى فى حزب واحد خلال السنوات العشر القادمة. وهذا التحالف سيكون ذا طبيعة اشكنازية.

والاحتمال، أو السيناريو، الثانى هو تحالف عمالى عربى ذو طبيعة ليبرالية علمانية تقترب من صيغة المجتمع الديمقراطى العلمانى التعددى فى فلسطين.

والاحتمال، أو السيناريو، الثالث هو التحالف اليهودى الشرقى مع عرب فلسطين. وهذا تحالف ذو طبيعة شرق أوسطية.

وهذه احتمالات، أو سيناريوهات، جديدة. وأعتقد أنه من القراءة المتأنية للأوراق، وخاصة للورقتين المقدمتين فى هذه الجلسة، يمكن أن نجد جذوراً جنينية لكل من هذه الاحتمالات أو السيناريوهات.

ملخص المناقشات

شارك في مناقشات الجلسة الثانية، التي رأسها اللواء طلعت أحمد مسلم، ١١ من المشاركين بالندوة، وهم: أ. بدر أحمد محمد، والسفير حسن سالم، ود. جهاد عودة، وأ. سعيد الحسن، ود. عبد النعيم سعيد، ود. علي الدين هلال، وأ. مدحت الزاهر، وأ. نبيل صادق، وأ. نصر محمد عارف، وأ. هشام الإمام، وأ. وخيد عبد المجيد.

وقد تميز جانب من مناقشات هذه الجلسة بالتركيز على قضية محورية ترتبط بموضوع الورقتين معاً، وهي قضية التكامل والانقسام في إسرائيل. وبرزت خلال هذا الجانب من المناقشة دعوة إلى مزيد من التصنيف لمعنى التكامل، بحيث نميز بين التكامل الاقتصادي، والتكامل النفسي والفكري، أو الهوية والتكامل الاجتماعي على مستوى السلوك والقيم والعادات. فليس صحيحاً الحديث عن هذه الجوانب الثلاثة للتكامل بأفق تعميمي. فالأرجح، مثلاً، أن عرب ١٩٤٨ مندمجون اقتصادياً، وأن سلوكهم ونظرتهم لا تختلف كثيراً عن الإسرائيليين في معان أساسية، مثل معنى النظام ومعنى العمل، فالأرجح أنهم تأثروا بالإسرائيليين في هذا الجانب. لكن تمايزهم الحقيقي، وهذا هو مصدر الشرح، ينبع من احتفاظهم بالهوية الثقافية العربية الإسلامية أو المسيحية.

كما برزت الدعوة إلى الوضوح في تحديد المطلوب من عرب ١٩٤٨ والمتوقع من اليهود الشرقيين. وقيل أنه خطأ سياسي بالغ أن نطلب من عرب ١٩٤٨ نفس ما يقوم به أبناء الضفة وغزة، لأن عرب ١٩٤٨ مواطنون إسرائيليون، وبالتالي لا يستطيعون، بحكم التعريف، أن يفعلوا ما يفعله أهل الانتفاضة، لكنهم يفعلون أكثر لأن لهم، من الناحية النظرية، نفس الحقوق السياسية التي لليهود، وبالتالي بإمكانهم أن يقودوا حركة حقوق مدنية، وأن يحدثوا شخاً داخل إسرائيل. أما بخصوص التوقع من اليهود الشرقيين، فقد وصفت الاحتمالات، أو السيناريوهات، التي طرحها د. سعد الدين إبراهيم، في نهاية تعقيبه، بأنها أفكار جريئة ومبدعة يمكن رفضها بسرعة، لكن يمكن، أيضاً، وضعها كاحتمالات للمخطط العربي خلال الفترة المقبلة، لأن هذه السيناريوهات لن تتحقق وحدها. لكن إذا كانت هناك قوى عربية تتصور أن المستقبل، كما تريده، يقتضي تحقق أحد هذه البدائل، فمن المتصور وضع خطط محددة بشأنها.

وفي سياق هذا الجانب من المناقشة طرح، أيضاً، تساؤلان مهمان: أولهما عن مدى تأثير الانتفاضة على عملية التكامل داخل إسرائيل، وثانيهما عن كيفية الاستفادة من الانقسام في المجتمع الإسرائيلي لصالح التحرك العربي الحالي.

وإلى جانب هذا الجانب العام في مناقشات الجلسة الثانية، ركز جانب آخر على دور عرب ١٩٤٨، وجانب ثالث على دور اليهود الشرقيين في الانتخابات الإسرائيلية الثانية عشر. فبخصوص دور عرب ١٩٤٨، في هذه الانتخابات، أشارت المناقشة إلى

بعض المبالغات التي انطوت عليها الورقة، وأهمها المبالغة في تقدير هذا الدور وما يمكن أن يؤدي إليه من تأثير على الانتخابات الإسرائيلية، والمبالغة في تقرير أبعاد التغير في تصويت البدو واعتباره نوعاً من المفاجأة، لأن القطاع الأكبر من أصوات البدو، التي ذهبت للحزب العربي الديمقراطي، هي أصوات مرتبطة برئيسه عبد الوهاب الداوشة. ولذلك كانت هذه الأصوات تذهب إلى حزب العمل عندما كان الداوشة بين صفوفه.

وبرز رأى، خلال مناقشة دور عرب ١٩٤٨، يؤكد على ضرورة القيام بمزيد من البحث لهذا الدور. وأثيرت، في هذا الصدد، عدة ملاحظات تتحفظ على رؤية الورقة والتعقيب لدور عرب ١٩٤٨. الملاحظة الأولى أن المراحل التي تحدث عنها د. سعد الدين إبراهيم، في تعقيبها، لأساس لها في تطور نمط تصويت عرب ١٩٤٨، حيث التغير محدود للغاية ولا يوحى بأى انتقال. إلى الصدامية. والمزجج أن هناك جزءاً مهماً منهم لديه إعجاب بالدولة الإسرائيلية، عند مقارنتها بالدول العربية الراهنة، وخاصة من زوايا أوضاع الفلسطينيين. والملاحظة الثانية أن عرب ١٩٤٨ كانوا قد تطبعوا تماماً، خلال الفترة الماضية، كمواطنين إسرائيليين. وأصبح همهم الرئيسي هو الحصول على مزايا اليهود، لكن الانتفاضة أيقظت لديهم دافعية الحفاظ على عربيتهم.

والملاحظة الثالثة أن ثمة مفارقة بين تأثير الانتفاضة وبين بقاء الصوت العربي كما كان عليه قبل الانتفاضة، الأمر الذي يقتضى بحث تطور لغة وخطاب الأحزاب العربية والعربية-اليهودية عشية وخلال الانتخابات.

كما أثيرت، خلال هذه المناقشات، مسألة موقف منظمة التحرير من دور عرب ١٩٤٨ في الانتخابات، وخاصة بمناسبة النداء الذي وجهته المنظمة لهم عشية الانتخابات. وقيل، في هذا الصدد، أنه عندما تختار منظمة التحرير أن توجه نداءً مباشراً للناخب العربي، للمشاركة في انتخابات بهدف ترجيح كفة قوى السلام، فثمة احتمال كبير لتفسير هذا النداء على أنه دعوة لانتخاب بديل واقعي، أى حزب العمل. لأن الأحزاب العربية واليهودية-العربية هامشية وستظل هكذا. وهذا التفسير يدعمه الاتجاه العام لمنظمة التحرير صوب الاعتراف بإسرائيل، والاهتمام بالعمل الدبلوماسي، وبالتالي فربما أدى هذا النداء إلى الحد من تناقص الأصوات التي تذهب للأحزاب الصهيونية. واقتربت بهذا التحليل دعوة لإعادة تقييم الاهتمام المتزايد بالتمثيل العربي في الكنيست، الذي هو برلمان سلطة الاحتلال، والذي يصعب تصور إمكانية أن يصبح العربي قوة مؤثرة فيه، لأنه دور لا يمكن أن يتجاوز العمل من أجل تحقيق مصالح محددة لعرب ١٩٤٨.

وظهر رأى آخر يعترض على النظر إلى عرب ١٩٤٨ على أنهم جماعة هامشية، وعلى اعتبار جيل ١٩٤٨ بمثابة جيل المهادنة، لأن هذا الجيل هو الذي رفض أن يترك الأرض، رغم كل الضغوط، وتشبث بها.

وتضمنت مناقشة هذا الجانب، أيضاً، طرح بعض التساؤلات، أهمها تساؤل عن

مستقبل وضع عرب ١٩٤٨ في خالة التوصل إلى تسوية سلمية، وخاصة إناء صعوبة استيعاب إسرائيل لهم، واحتفاظهم بهويتهم العربية. وتساؤل آخر عن أسباب تجاهل حركة عبد الله بن درويش الإسلامية في ورقة د. محجوب عمر، رغم أنها تعمل، منذ ١٩٤٨، للحفاظ على الهوية الثقافية للعرب، خاصة وأن أساس البقاء هو الارتباط بالثقافة وليس فقط بالأرض.

أما الجانب الثالث، من مناقشات الجلسة الثانية، فقد تناول دور اليهود الشرقيين في إسرائيل. وركز جز، مهم من هذا الجانب على قضية المصطلحات المستخدمة للتعبير عن انقسام إسرائيل إلى يهود شرقيين وغربيين. فقل أن ثمة مشكلات تتعلق بالمصطلحات المتعددة المستخدمة للتعبير عن اليهود الشرقيين بصفة خاصة مثل "سفارديم"، ويهود دار الإسلام، واليهود العرب، ويهود آسيا وإفريقيا، ويهود الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لكن المشكلة تنبع، أساساً، من ضرورة التمييز بين اليهود الشرقيين و"السفارديم"، لأنه ليس كل "السفارديم" شرقيين. بل إن مصطلح "سفارديم" يشير بالأساس إلى يهود أسبانيا، وكذلك البرتغال، وهم يهود غربيون. كما أن قطاعاً من يهود بريطانيا، واليهود الحسيدين في أوروبا، وبعض يهود بولندا يتبعون التقاليد السفاردية في العبادة، من شعائر وصلوات وأناشيد، مما إلى ذلك.

ولذلك برزت الدعوة، في هذه المناقشة، إلى ضبط المصطلحات المستخدمة في هذا السياق، ليس فقط لما لهذا الضبط من أهمية نظرية، ولكن أيضاً لأهميته الاستراتيجية بخصوص مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي. فالحديث من "اشكنازيم" و"سفارديم" ينصرف بالأساس إلى الانقسام الطائفي، بينما يرتبط الحديث عن الشرقيين والغربيين بالانقسام الحضاري. وهناك تراث في مجال التمييز بين الشرقيين و"السفارديم" في الأدبيات الكلاسيكية لهذا الموضوع منذ أن كتب [رفائيل باتاي] كتابه [إسرائيل بين الشرق والغرب] حيث ميز بين المصطلحين، وأطلق على "السفارديم" شبه شرقيين Semi Orientalists. ومن صالح العرب ترسيخ التعامل مع هذا الموضوع من خلال الجانب المتعلق بالانقسام الحضاري لا الطائفي، أي التركيز على أن الانقسام إنما بين يهود شرقيين وغربيين بالأساس. وقد يكون هذا حافزاً لتطوير استراتيجية عربية لتقسيم المجتمع الإسرائيلي على أساس حضاري، وتهدف إلى مواجهة الاستراتيجية الإسرائيلية الساعية إلى تفتيت العالم العربي على أساس طائفي.

وأثيرت في هذه المناقشة، أيضاً، فكرة المبالغة في تقدير الانقسامات الإسرائيلية مع إغفال مؤسسات الاندماج في هذا المجتمع. فليس متصوراً أن يتمكن هذا المجتمع من خوض ما خاض من معارك ناجحة، وأن يحقق هذا التقدم التكنولوجي، دون أن تكون لديه آليات للاندماج وسط تعدديته الهائلة. فلديه مؤسسات تعليمية وثقافية، ومؤسسة عسكرية، وسبل مختلفة للتنشئة بما يتيح تحقيق درجة من الإجماع في هذا المجتمع. وفي هذا الإطار برزت دعوة لمعالجة الموضوع من زاوية ما إذا هناك تحسن أم تدهور في ظروف اليهود الشرقيين على مر الزمن. ففي حالة التثبت من وجود تحسن، يصبح من الصعب الحديث عن الغليان الاجتماعي الذي تشير إليه ورقة أ. أشرف راضي. فهذا الغليان يقتضي أن تتحول جماعة إثنية ما إلى جماعة

احتجاج ورفض للمجتمع.

وفي نهاية هذه الجلسة قام د. محجوب عمر وأ. أشرف راضي، مقدما الورقتين، بالتعليق على بعض ما ورد في المناقشات. وركز التعليق د. محجوب عمر على أن هناك شيئاً إيجابياً مؤكداً تعكسه المناقشات، وهو التأكيد على أهمية عرب ١٩٤٨، بهذا الشكل، لأول مرة على الساحة المصرية.

وحول النقد الذي وجه إلى الورقة من زاوية أنها بالغت في بعض جوانب الموضوع، أشار إلى أنه لم يبالغ إلا في تمنياته لعرب ١٩٤٨، مع التأكيد على أن الانتخابات لا يمكن أن تكون المؤشر الوحيد على الدور الذي يلعبونه، وعلى أن المعركة الحاسمة، من الناحية الاستراتيجية، ستدور على ساحة عرب ١٩٤٨. وأوضح ذلك بأنه أصبح من الممكن تحييد الأنظمة العربية وتحييد قطاع من الفلسطينيين، إما بالتوطين أو بإعطاء دولة أو بكليهما، لكن الذين يستحيل تحييدهم هم الـ ٧٠٠ ألف عربي في إسرائيل، لأن معنى هذا أن يتخلى الإسرائيليون عن صهيوننتهم. ولذلك فإن عرب ١٩٤٨ قوة استراتيجية في الصراع لا يمكن تحييدها. وحول ما أثير بشأن فاعلية عملية التكامل في إسرائيل، قال إن المؤسسة الصهيونية ليست مؤسسة تكامل أو اندماج، ويتحيل أن تدمج حتى اليهود أنفسهم. فهي، على العكس، مؤسسته فصل وفرز وتمايز، لأنها مؤسسة قائمة على العنصرية، ولا يمكن إلا أن تؤدي لانشقاقات عنها، هذا فضلاً عن موقفها المعلن من عرب ١٩٤٨. ووافق على أن هؤلاء العرب تأثروا بالانضباط والنظام وبكل الحضارة الغربية التي أحضرها اليهود الغربيون معهم، لكنهم في النهاية عرب ولا يمكن أن يتخلوا عن ذلك بأي حال من الأحوال.

وركز التعليق أ. أشرف راضي على ما أثير بشأن الطبيعة الانقسامية لإسرائيل، موضحاً أنه بحث آليات التكامل في دراسة سابقة وتوصل إلى عدم فاعليتها. فمؤسسات الاندماج لا تعمل في اتجاه تحقيق التكامل بين المستوطنين الصهاينة بشكل يسمح بوصف التجمع الإسرائيلي بالمجتمع. وأشار إلى أن احتجاج اليهود الشرقيين على حزب العمل عام ١٩٧٧ كان احتجاجاً على المؤسسات الإسرائيلية ككل، لأن هذا الحزب كان يتعامل معهم من خلال تلك المؤسسات.

وقال أنه معنى، أساساً، بما تفرزه الطبيعة الانقسامية لإسرائيل من تناقضات، وفي مقدمتها تناقضيين أساسيين: أولهما التناقض بين المستوطنين الصهاينة في مجموعهم وبين العرب. وثانيهما، التناقض بين اليهود الشرقيين والغربيين. فجملة العوامل المؤثرة في حركة كل من هذين التناقضين كثيرة ومتشابكة ومعقدة، وهما تناقضان رئيسيان. سيكون لهما أثرهما على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي برمته.

الفصل الثالث

الانتخابات ... والقضية الفلسطينية

* القضية الفلسطينية في المعركة الانتخابية.
أ. حسنين توفيق إبراهيم

* تعقيب
أ. محسن عوض

* ملخص المناقشات.

القضية الفلسطينية في المعركة الانتخابية

١. حسنين توفيق إبراهيم

بالرغم من أن مشكلة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، كانت دائماً أحد قضايا التنافس على السلطة داخل الكيان الإسرائيلي منذ ذلك التاريخ، إلا أنه نظراً لاعتبارات عديدة، محلية وإقليمية ودولية، أصبحت القضية الفلسطينية، وبخاصة مستقبل الأراضي المحتلة والانتفاضة الفلسطينية القضية المحورية في انتخابات الكنيست الثاني عشر [نوفمبر ١٩٨٨]، حتى أن البعض اعتبر هذه الانتخابات بمثابة استفتاء على مستقبل هذه الأراضي، بل وعلى مستقبل عملية السلام برمتها في المنطقة.

وفي هذا الإطار أصبحت كلمتا الأمن والسلام محور الدعاية والشعارات الانتخابية للقوى والحركات السياسية في إسرائيل، وبخاصة القوتان الرئيسيتان، وهما حزب العمل وتكتل "الليكود". فحزب العمل نظر إلى الانتخابات باعتبارها اختياراً بين مصائر وليس بين أحزاب فحسب، وطالب الناخب الإسرائيلي بأن يختار بين إسرائيل المتجهة نحو السلام وإسرائيل المتجهة نحو الحرب. أما تكتل "الليكود" فطرح نفسه باعتباره وحده القادر على إقرار السلام وفرضه على العرب، وأن القوة هي الضمان الحقيقي للسلام.

والهدف الأساسي من هذه الدراسة هو رصد وتحليل وضعية القضية الفلسطينية في انتخابات الكنيست الثاني عشر بقصد معرفة حدود الاستمرار والتغير في سياسات ومواقف القوى السياسية الرئيسية في إسرائيل ذاتها. وتحديد طبيعة وعناصر الاتفاق والاختلاف بصدد هذا بينها، مع إثارة بعض التساؤلات والإشكاليات حول مستقبل المشكلة الفلسطينية التي تعد جوهر الصراع العربي-الإسرائيلي، على ضوء ما أسفرت عنه الانتخابات الإسرائيلية من نتائج، وعلى ضوء التطورات الإقليمية والدولية الراهنة، المرتبطة بدرجة أو بأخرى بالصراع العربي-الإسرائيلي.

وجدير بالذكر أن دراسة القضية الفلسطينية في انتخابات الكنيست الثاني عشر تتضمن التعرف على مواقف الأحزاب والحركات السياسية في إسرائيل بشأن عدة عناصر أهمها: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في إقامة دولته المستقلة، ومستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والمؤتمر الدولي كطريق لتحقيق التسوية، وتمثيل الفلسطينيين، وقضية المستوطنات، ومشكلة القدس، وكيفية التعامل مع الانتفاضة..

وستركز الدراسة، بصفة أساسية، على مواقف القوتين الرئيسيتين في النظام الإسرائيلي [حزب العمل وتكتل "الليكود"]، وستعرض للمواقف المتميزة لبعض الأحزاب

والحركات اليمينية والدينية المتطرفة بشدة، وكذلك بعض الأحزاب والقوى اليسارية والعربية [١].

وبداية أود التأكيد على أن المادة العلمية المستمدة من الصحافة الإسرائيلية، والتي تضمنتها الدراسة متتبسة من سجل الوقائع الفلسطينية الشهري، في مجلة شئون فلسطين.

وتغطي هذه الدراسة النقاط التالية:

أولاً: الإطار المحلي والإقليمي والدولي لانتخابات الكنيست الثاني عشر.

ثانياً: المشكلة الفلسطينية في البرامج الانتخابية.

ثالثاً: المشكلة الفلسطينية في الحملة الانتخابية.

رابعاً: حدود الاستمرار والتغير في سياسات ومواقف القوتين الرئيسيتين [العمل و"الليكود"]، إزاء المشكلة الفلسطينية.

خامساً: حدود الاتفاق والاختلاف بين العمل و"الليكود" بشأن المشكلة الفلسطينية.

سادساً: ماذا بعد الانتخابات الإسرائيلية؟

وتعرض الدراسة لكل من النقاط السابقة بقدر من التفصيل.

أولاً: الإطار المحلي والإقليمي والعربي والدولي لانتخابات الكنيست الثاني عشر.

تمت انتخابات الكنيست الثاني عشر في ظل مجموعة من العوامل والظروف المحلية [الإسرائيلية والفلسطينية] والإقليمية العربية والدولية، أضفت عليها أهمية محورية، وبخاصة فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية ومستقبل عملية السلام في المنطقة. فعلى المستوى الإسرائيلي، تمت هذه الانتخابات بعد أول تجربة لتألف أكبر قوتين سياسيتين في إسرائيل [العمل و"الليكود"] في إطار حكومة وحدة وطنية، وذلك على أثر انتخابات ١٩٨٤. اتسمت هذه الحكومة بدرجة من التردد وعدم القدرة على المبادأة، وبخاصة على صعيد الصراع العربي-الإسرائيلي، حتى أن البعض أطلق عليها حكومة "الشلل الوطني" [٢]. ومن هذا المنطلق راح زعماء كل من العمل

والليكود في حملتهم الانتخابية يؤكدون عدم الاستعداد لتكرار هذه التجربة، وحرص كل منهما على الفوز وتشكيل الحكومة بمفرده أو بالائتلاف مع بعض الأحزاب والحركات الصغيرة [٣].

كما أن الانتخابات تمت في إطار زيادة الاستقطاب الأمني والسياسي والشعبي داخل المجتمع الإسرائيلي بشأن مستقبل الأراضي المحتلة، وذلك نظراً لتصاعد الانتفاضة الفلسطينية، أو بلغة أكثر دقة، الثورة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد ترتب على هذه الانتفاضة [٤]، التي دخلت عامها الثاني في الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٨٨، ترتب عليها انهيار الكثير من المسلمات التي سعت إسرائيل لتكريسها والترويج لها مثل: الاحتلال الليبرالي والاحتلال الحضاري وإمكانية تعايش الفلسطينيين العرب واستيعابهم داخل الكيان الإسرائيلي [٥]. كما ترتب عليها، أيضاً، إسقاط بعض جوانب نظرية الأمن الإسرائيلي، فإسرائيل أقامت نظريتها الأمنية على أساس ضمان استمرار تفوقها العسكري على الدول العربية مجتمعة، واحتكار السلاح النووي، وأن الخطر يأتيها من الخارج [٦]. ولقد جاءت الانتفاضة، بما تخللها من أعمال عنف وعصيان مدني وإضراب، لتمثل خطراً من الداخل يهدد الكيان الإسرائيلي، بل والفكرة الصهيونية ذاتها. ولم تفلح آلة الحرب الإسرائيلية، وما استخدمته من أساليب قمعية (الطرد، الاعتقال، نسف البيوت، استخدام الرصاص المطاطي، القنابل المسيلة للدموع، فرق الاغتيال... الخ) في أن تضع حداً لها. ومن هذا المنطلق مثلت الانتفاضة، وكيفية وضع نهاية لها، مجالا للتنافس السياسي والحزبي بين القوى والتيارات السياسية الرئيسية داخل إسرائيل، وقضية لاستقطاب الرأي العام في الحملة الانتخابية. يضاف إلى ماسبق أن هذه الانتخابات جرت في سياق الاتجاه بقوة في تنفيذ بنود الاتفاق الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بعمليات التسليح والتعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية، وانضمام إسرائيل إلى برنامج حرب النجوم وقيامها بإطلاق أول قمر صناعي.

وعلى المستوى الفلسطيني:

أجريت انتخابات الكنيست الثاني عشر في إطار استمرار انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وإذا كانت الانتفاضة قد تركت أثراً سلبية خطيرة على الكيان الإسرائيلي، فإنها تركت أثراً إيجابية هامة على المستوى الفلسطيني. فالانتفاضة، نظراً لاتساع نطاقها الجغرافي [شملت كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧]، ولاتساع نطاق المشاركة الاجتماعية فيها [شملت مختلف الفئات الاجتماعية والتيارات السياسية والفكرية، وإن كان محورها جيل الشباب وصغار السن]، وطبيعة قيادتها، وأنماط اللجان والتنظيمات التي أفرزتها، وأشكال العنف واللاعنف التي تخللتها، وتطور قدراتها وآلياتها على الاستمرار [٧] نظراً لكل ماسبق، كانت الانتفاضة عاملاً هاماً لبلورة الكيانية والهوية الفلسطينية، وإعادة المشكلة الفلسطينية إلى أجندة الاهتمام العربي والدولي من جديد، بعد أن كانت قد سقطت إلى مرتبة دنيا في سلم أولويات واهتمامات الأطراف العربية والدولية. فالرسالة التي توجهها الانتفاضة هي أن هناك شعباً فلسطينياً ينبغي تقرير مصيره، ويرفض الاحتلال

الإسرائيلي بدخلف أساليبه وممارساته، ويعارض سياسات الضم والتهويد التي تمارسها إسرائيل، ولا يقبل خطط ومشروعات التسوية المطروحة، وبخاصة من الجانبين الإسرائيلي والأمريكي، ويحتج على مواقف وسياسات العجز والتردد من قبل النظم العربية.

ولقد ساهمت الانتفاضة في خلق إجماع فلسطيني عام حول القضية، فهي ربطت بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من جانب والفلسطينيين داخل إسرائيل وفي الخارج من جانب آخر. وسمحت بإيجاد المناخ الملائم لخلق حد أدنى من الاتفاق بين مختلف الفصائل والتنظيمات الفلسطينية داخل منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد تجلى ذلك في التحرك السياسي النشط الذي مارسته المنظمة عقب اندلاع الانتفاضة، وذلك حتى يكون العمل السياسي من أجل التسوية العادلة للقضية الفلسطينية متمشياً مع العمل الشعبي في الأراضي المحتلة. ولقد انتهى هذا التحرك بالقرارات التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني، في دويته الطارئة التي عقدت بالجزائر في نوفمبر [١٩٨٨]، وبخاصة تلك المتعلقة بإعلان قيام الدولة الفلسطينية استناداً إلى الشرعية الدولية، متمثلة في قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٧. والتأكيد على ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، تحت إشراف الأمم المتحدة، وعلى أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، وبمشاركة جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، مع طرح تصور للعلاقة المستقبلية بين الأردن وفلسطين على أساس كونفدرالي طبقاً لأختيار وإرادة الشعبين. وبذلك أسقطت المنظمة الكثير من العقبات والحجج التي كانت تتذرع بها إسرائيل والولايات المتحدة لعدم قبول التعامل مع المنظمة، والاعتراف بها والتفاوض معها.

وعلى المستوى العربي:

جاءت هذه الانتخابات بعد حوالي عام من عودة العلاقات الرسمية بين مصر وأغلب الدول العربية [عقب قمة عمان نوفمبر ١٩٨٧]، وما صاحب ذلك من اتجاه عام إلى رأب الصدع ووقف الانهيار في الصف العربي، وتهدة، بل محاولة، حل الصراعات والتوترات بين بعض الدول العربية [٨]. كما أن الانتفاضة الفلسطينية ألقت بظلالها على النظم العربية عامة، بحيث عملت على تحريك بعض فاعليتها، ودفعت بالقضية الفلسطينية ضمن أولوياتها من جديد بعد أن كانت قد تدنت في سلم الأولويات العربية، نتيجة لبروز تحديات أخرى نظرت إليها بعض الدول العربية على أنها أكثر خطورة، وبخاصة التحدي الذي مثلته الحرب العراقية-الإيرانية التي استمرت ثمان سنوات. ناهيك عن انشغال كل نظام عربي بهوموم ومشكلاته الداخلية أو بخلافاته مع النظم المجاورة [عربية أو غير عربية].

وبالرغم من أن الانتفاضة قد أعادت المشكلة الفلسطينية إلى بؤرة الاهتمام العربي، حيث شهد عام ١٩٨٨ تحركاً فلسطينياً عربياً على المستوى السياسي لتنشيط إمكانات انعقاد المؤتمر الدولي لتحقيق تسوية شاملة للصراع العربي-الإسرائيلي. وبالرغم من الإشارة اللفظية من قبل النظم العربية بالانتفاضة الفلسطينية، إلا أن تدعيم هذه

النظم للانتفاضة، مادياً ومعنوياً، دون المستوى المطلوب. فهذه النظم لم ترتفع إلى مستوى الانتفاضة، ولم تترجم التأييد اللفظي إلى أفعال وسياسات ملموسة، بل أن أكثر من نظام عربي يرى أنه ليس من مصلحته استمرارها. فالانتفاضة طورت أساليبها وآلياتها بالشكل الذي يضمن لها درجة من الاستقلالية إزاء تدخلات النظم العربية، كما أن هذه النظم تخشى من انتقال العدوى، فتنقض شعوبها ضدها، فأغلبها نظم فاقدة للشرعية وتعتمد في استمرارها على القوة والإكراه. لذلك فمن مصلحتها اتجاه التطورات نحو إنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي، والذي تمثل القضية الفلسطينية جوهره. [٩]

وجاءت انتخابات الكنيست الثاني عشر في إطار تطورات أخرى هامة على الساحة العربية تمثلت بالأساس في توقف الحرب العراقية-الإيرانية، وذلك بقبول الجانبين لوقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات من أجل التسوية السياسية. وعلى هذا الأساس طرحت العديد من التساؤلات حول مستقبل الدور القومي للعراق بعد انتهاء الحرب، وبخاصة فيما يتعلق بموقفه من الصراع العربي-الإسرائيلي. وبإحاطة بعض المحللين والخبراء الإسرائيليين يحذرون من خطورة اتجاه العراق ليلعب دوراً مؤثراً على ساحة الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة وأن القدرة العسكرية العراقية، التي أصقلتها تجربة الحرب الطويلة، تشكل مصيداً استراتيجياً للأمة العربية في صراعها مع إسرائيل. [١٠]

ومن التطورات الهامة على الساحة العربية، والتي تعكس بعض الدلالات فيما يتعلق بانتخابات الكنيست الثاني عشر، قرار النظام الأردني بفك الروابط القانونية والإدارية بين الأردن والضفة الغربية في أغسطس ١٩٨٨، الأمر الذي أوجد فراغاً في الأراضي المحتلة، سعت المنظمة لسنده، وذلك بإعلان قيام الدولة الفلسطينية في نوفمبر ١٩٨٨. هذا إلى جانب التوصل إلى حد أدنى من الاتفاق بين النظام الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية حول العلاقة بين الدولة الأردنية والدولة الفلسطينية في المستقبل، وذلك خلال قمة العقبة التي عقدت بين الرئيس "مبارك" والملك "حسين" وياسر عرفات في ٢٢ أكتوبر ١٩٨٨ [١١].

وعلى المستوى الدولي:

جاءت انتخابات الكنيست الثاني عشر في وقت يتجه فيه العلاقات نحو وفاق دولي جديد على مستوى المواجهة المركزية بينهما. وتجلي ذلك في زيادة كم وكيف التفاعلات الإيجابية بينهما خلال الأعوام الثلاثة الماضية، في شكل لقاءات القمة والزيارات المتبادلة، ومحادثات خفض الأسلحة النووية متوسطة المدى... الخ. ويرتبط هذا التوجه العام بسعي العملاقين لتسوية المشكلات والصراعات الإقليمية التي تشكل بؤراً للتوتر والصدام بينهما [١٢]. وفي هذا الإطار يمكن فهم دورهما في أزمة أفغانستان وقضية نيكاراغوا والحرب العراقية-الإيرانية. ولا يخرج الصراع العربي-الإسرائيلي عن دائرة هذه المشكلات، وإن كان أطولها وأعقدها وأكثرها تشابكاً. ولقد ترتب على الانتفاضة الفلسطينية، أيضاً، عودة الاهتمام الدولي، وبخاصة من قبل القوتين العظميين، بالمشكلة الفلسطينية [١٣]. والذي لا شك فيه أن هناك مفاوضات

مباشرة بينهما بشأنها، ومن المتوقع زيادة اهتمامهما بها خلال المستقبل المنظور انطلاقاً من كافة الظروف والمتغيرات الراهنة على المستوى المحلي [الفلسطيني، والإسرائيلي] والإقليمي العربي، والدولي. ولعل آخر التطورات في هذا المجال مبادرة شولتز، ومدور القرار الأمريكي بقبول الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، فهذا يشكل تطوراً في الموقف الأمريكي، ولوعلى المستوى الشكلي، وستكشف الفترة المقبلة عن أبعاد القرار وجدواه وحدود جدية الجانب الأمريكي، وإن كان لا ينتظر من الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة "بوش" أن تحدث تحولات حقيقية في السياسة الأمريكية إزاء المشكلة الفلسطينية، وإن قامت ببعض التغيرات الشكلية في هذا المجال. كما أن هناك اتجاهاً دولياً عاماً، له مؤيدوه في أوروبا الغربية والكتلة الشرقية وبلدان العالم الثالث، يساند فكرة المؤتمر الدولي كطريق للتسوية الشاملة في الشرق الأوسط.

وفي هذا الإطار تمت الانتخابات الإسرائيلية، ومن ثم كان لابد أن يلقي بظلاله -بدرجة متفاوتة- على ديناميات العملية الانتخابية ونتائجها، كما أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة ستتأثر في تعاملها مع المشكلة الفلسطينية بهذا الإطار، بمستوياته المختلفة، وستسعى للتأثير فيه.

ثانياً: المشكلة الفلسطينية في البرامج الانتخابية:

غالباً ما تعبر البرامج الانتخابية عن التوجهات والسياسات العامة للأحزاب ومواقفها المبدئية. إزاء مختلف القضايا الداخلية والخارجية المرتبطة بالتنافس والصراع على السلطة. ويعد البرنامج الانتخابي، لحزب ما، مدخلاً لفهم وتقييم السياسات الداخلية والخارجية للحزب في حالة فوزه في الانتخابات وتشكيله للحكومة. ولقد بدأت الكتل والأحزاب الإسرائيلية المتنافسة، بنشر برامجها الانتخابية ابتداءً من مايو ١٩٨٨، وذلك تمهيداً للانتخابات في نوفمبر ١٩٨٨.

فما الذي تضمنته هذه البرامج عن المشكلة الفلسطينية؟ [١٤].

١- تكتل "الليكود":

من أبرز ما جاء به في برنامجهم حول المشكلة الفلسطينية ما يلي:

"إن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل ثابت وأبدي، ولا يمكن إجراء أي نقاش أو جدل بشأنه. وإن هذا الحق يمتد إلى كافة أجزاء أرض إسرائيل، وستعمل حكومة "الليكود" من أجل تطبيق القانون الإسرائيلي على يهودا والسامرة وقطاع غزة للحيلولة دون تسليمها إلى أي سلطة أجنبية. وإن مشروع الحكم الذاتي الذي تم الاتفاق عليه خلال مباحثات كامب-ديفيد لا يشمل على أي صلاحيات تنفيذية أو سياسية، وهو لا يعتبر بمثابة اعتراف ذاتي، إذا حصل الشعب العربي على اعترافه الذاتي من خلال ٢١ دولة عربية مستقلة. وسيتم إنجاز السلام بين إسرائيل والدول العربية عبر تجزئة الشعبين: شعب إسرائيل في أرض إسرائيل والعرب في الدولة

العربية، والعمل من أجل تطبيق مشروع الترانسفير، أي تبادل سكاني بين إسرائيل والعرب عبر تحويل السكان العرب من يهودا والسامرة إلى الدولة العربية" [١٥]. هذا إلى جانب بناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة وتوسيع المستوطنات القائمة، واتخاذ إجراءات أشد قوة في الأراضي المحتلة من أجل تهدئة الأوضاع [١٦].

وهكذا يقوم برنامج "الليكود" على أساس رفض أي تقسيم إقليمي لأرض إسرائيل، ومن ثم رفض الانسحاب عن الأراضي الفلسطينية المحتلة واعتبارها أراضٍ محررة تم استرجاعها عام ١٩٦٧، ورفض الاعتراف بالشعب الفلسطيني وبحقه في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة، ورفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها منظمة إرهابية ترمي إلى تدمير إسرائيل، وعدم التفاوض معها، واعتبار أن خطها الاعتدالي مؤامرة مكشوفة لتحقيق هدفها.

ويتمسك "الليكود" بتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي في إطار مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية المعنية، وبخاصة مصر والأردن. ويربط تسوية المشكلة الفلسطينية بترتيبات الإدارة الذاتية التي تضمنتها اتفاقيات كامب ديفيد. و"الليكود" تصور وتفسر محدد للحكم الذاتي، يفرغه من أي مضمون حقيقي. طرح هذا التصور "مناحم بيجين" منذ عام ١٩٧٧، فقد أكد على إمكانية التوصل إلى حل وظيفي في الضفة الغربية، أقرب ما يكون إلى صيغة الحكم الذاتي الإداري للسكان العرب وليس للأرض، مع احتفاظ إسرائيل باليد العليا في أمور وقضايا الأمن، وضمان استمرار الوجود العسكري الإسرائيلي في يهودا والسامرة وغزة، وتمتع الإسرائيليين بحق الاستيطان والتملك في المناطق التي سوف تخضع للحكم الذاتي الإداري، وتمسك إسرائيل بحقها في السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة، واستبعاد القدس نهائياً من هذا الموضوع.

ومع الاستعداد لبدء مفاوضات الحكم العسكري بين مصر وإسرائيل طرح "بيجين"، في مايو ١٩٧٩، مشروعاً للحكم الذاتي في الضفة والقطاع أشار فيه إلى انسحاب الحكم العسكري، بعد تشكيل سلطة الإدارة الذاتية، على أن تتولى أجهزة الأمن الإسرائيلية مسؤولية الأمن الداخلي، وانسحاب قوات الجيش الإسرائيلي وتمركزها في مناطق محددة من أقاليم الحكم الذاتي، مع كفالة حق الاستيطان للإسرائيليين في تلك المناطق، وحق إسرائيل في فرض سيادتها عليها بعد انقضاء سنوات الحكم الذاتي الخمس [١٧]. وهكذا، فهو حكم ذاتي إداري للسكان، وليس للأرض، في إطار الهيمنة الإسرائيلية، حيث أعطت إسرائيل لنفسها الحق في الاستيطان، وتولى شؤون الأمن والدفاع في الضفة الغربية والقطاع، والاحتفاظ بالسيادة على هذه الأراضي.

وفي إطار هذا التصور "الليكودي" للحكم الذاتي، وصلت المفاوضات بين مصر وإسرائيل بشأنه إلى طريق مسدود، بعد فترة طويلة من المباحثات [مايو ١٩٧٩-مارس ١٩٨٢] وأغلق ملف الحكم الذاتي بعد أن أعلنت القيادة المصرية الجديدة، عقب اغتيال الرئيس السادات، بعدم أحقية أحد في التحدث باسم الفلسطينيين [١٨]. واستمر هذا التصور، الذي طرحه "مناحيم بيجين" للحكم الذاتي، العامل الحاكم لرؤية "الليكود" لهذه المسألة بعد ذلك، وإن كان "الليكود" في حملته

الانتخابية قد عرض لبعض التفسيرات والتعديلات الشكلية في هذا الموضوع

وأكد "الليكود"، في برنامجه، استعدادة للتفاوض مع ممثلين عن سكان الأراضي المحتلة، وحدد عدة شروط صارمة يجب توافرها في هؤلاء الممثلين منها: ألا يكونوا على صلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن يعترفوا بإسرائيل، وأن ينبذوا الإرهاب. وأشار في حملته الانتخابية إلى ضرورة تعاون الدول العربية المجاورة في اختيار هؤلاء الممثلين [١٩].

٢- حزب العمل:

من أهم البنود التي وردت في برنامج حزب العمل عن المشكلة الفلسطينية ما يلي: "يتم التوصل إلى حل لمصير المناطق المحتلة عبر مفاوضات سياسية وليس بوسائل عسكرية. والشريك المفضل للمفاوضات هو حكومة الأردن، مع وفد أردني-فلسطيني مشترك، وستبدأ عملية التفاوض بمؤتمر دولي، لا يتمتع بصلاحيات تكفل له حق فرض قرارات، والهدف منه التوصل إلى مفاوضات مباشرة بين الأطراف. وإن القدس الموحدة ستبقى عاصمة إسرائيل، دون إجراء أى مفاوضات بشأنها. وسيبقى نهر الأردن حد إسرائيل الأمني ولن يعبره أى جيش أجنبي. ولن يتم إخلاء المستوطنات في منطقة غور الأردن أو تسليمها إلى أى سلطة أجنبية. وستكون حكومة حزب العمل على استعداد لإجراء حلول جزئية أو مؤقتة، من حيث المضمون والفترة الزمنية، كخطوة على طريق إيجاد حل نهائي [٢٠]."

وهكذا، طرح حزب العمل إمكانية التوصل إلى حل وسط إقليمي، يتم بموجبه مقايضة بعض الأرض بالسلام [٢١]، وذلك في إطار اقتسام الأراضي المحتلة بين إسرائيل والعرب، بحيث تتخلى إسرائيل عن قطاع غزة والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية من الفلسطينيين في الضفة الغربية، وتحتفظ بالمناطق ذات الكثافة السكانية البسيطة والمرتبطة بأمن إسرائيل. وتعمل من أجل ترحيل الفلسطينيين منها إلى المناطق التي تم التنازل عنها، على أن تلحق المناطق المتنازل عنها بإدارات عربية [الأردن بالنسبة للضفة الغربية، ومصر بالنسبة لغزة]، مع احتفاظ إسرائيل ببعض الضمانات الأمنية. في هذه الأراضي مثل: أن تكون هذه المناطق منزوعة السلاح، وأن يكون لإسرائيل محطات إنذار مبكر وقواعد عسكرية فيها... الخ.

وعلى المستوى الإجرائي، يطرح حزب العمل إمكانية أن تتم هذه العملية في ضوء تسوية نهائية بين العرب وإسرائيل في إطار مؤتمر دولي احتفالي للسلام، يشارك فيه ممثلون عن الفلسطينيين من خلال وفد أردني-فلسطيني مشترك، يكون مقدمة للمفاوضات المباشرة.

وهكذا لم يتضمن برنامج حزب العمل أى إشارة إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة. ولم يقر الانسحاب الشامل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧، ولم يتضمن أى اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها

الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى.

٣- الأحزاب والحركات اليمينية الأشد تطرفاً:

كشفت انتخابات الكنيست الحادى عشر والثانى عشر عن تصاعد التيار اليمينى المتطرف بشدة داخل إسرائيل. ففي انتخابات ١٩٨٤ تمكنت الأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة من الحصول على ٦ مقاعد فى الكنيست [٥ لتحالف "هاتحيا" - "تسوميت"، ومقعد لحركة "كاخ"]. وفى انتخابات ١٩٨٨، التى لم يصرح لحركة "كاخ" بدخولها، حصلت الأحزاب والحركات اليمينية على ٧ مقاعد [٣ لحزب "هاتحيا" - النهضة، و٢ لحركة "تسوميت" - المفترق، و٢ لحركة "موليدت"، التى لم يكن لها وجود فى انتخابات ١٩٨٤] [٢٢].

وهناك عدة تفسيرات لهذه الظاهرة تتعلق بضعف ثقة الناخب الإسرائيلى فى القوتين الرئيسيتين [العمل و"اليكود"]، نظراً لاعتبارات عديدة تتصل بشيوع جو من اللبلة وعدم الوضوح فى مواقفهما وسياستهما إزاء بعض المشكلات الكبرى. ولقد كان ذلك فى خلفية انتخابات ١٩٨٤ [٢٣]، واستمر فى انتخابات ١٩٨٨. كذلك ترتبط بتدهور الأداء السياسى لكلاهما خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية بينهما، وخاصة فيما يتعلق بوضع نهاية للانتفاضة. كما أن انخراطهما خلال المعركة الانتخابية فى الدعاية والمناورات السياسية، دون طرح حلول جادة للمشكلات الحقيقية، كان من عوامل اهتزاز ثقة الناخبين فيهما، ومن ثم لم يحقق أى منهما تقدماً ذا شأن فى انتخابات الكنيست الثانى عشر [٢٤] واتجهت نسبة أكبر من أصوات الناخبين نحو الأحزاب الصغيرة والمتطرفة، والتى تلعب دوراً هاماً فى تشكيل الائتلافات الحاكمة داخل إسرائيل منذ نشأتها. كما أن اندلاع الثورة الشعبية فى الأراضى المحتلة وفشل الحكومة الإسرائيلية فى إخمادها ساهم فى خلق إحساس نفسى بالخوف والهلع لدى المواطن الإسرائيلى، الأمر الذى أدى إلى المزيد من الجنوح نحو اليمينية والتطرف، وإن كان قد ساهم أيضاً فى خلق بعض القوى والتيارات الداعية للسلام. كما أن وجود بعض التوترات فى حزب العمل، وفى جبهة اليسار الإسرائيلى بصفة عامة، وتشتت الصوت العربى فى الانتخابات، وطرح حزب العمل لبعض الأفكار والممارسات المتطرفة خلال الحملة الانتخابية... الخ. كافة العوامل السابقة ساهمت فى صعود التيارات اليمينية والدينية المتطرفة [٢٥].

وبخصوص المشكلة الفلسطينية، فإن رؤية الأحزاب اليمينية المتطرفة تنطلق، بصفة عامة، وبدرجات متفاوتة، من عدة مبادئ أهمها: [٢٦] العمل من أجل دولة يهودية نقية، ولا يكون ذلك إلا من خلال تهجير وطرد السكان العرب من الأراضى الإسرائيلية [الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧]، حتى ولو بالإكراه واستخدام القوة، وممارسة الاستيطان الشامل فى كل أرض إسرائيل، وفرض السيادة الإسرائيلية على يهودا والسامرة وقطاع غزة. وكان حزب "هاتحيا" [١٩٧٩] قد حدد أهدافه فى إعادة النظر فى اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، وعدم الانسحاب من الأراضى التى تحتفظ بها إسرائيل، وفرض السيادة عليها، وحل مشكلة

اللاجئين الفلسطينيين بإرسالهم إلى العربية السعودية وبقية دول النفط العربية.

ومن الحركات اليمينية العنصرية المتطرفة حركة "كاخ" بزعامة الحاخام "مائير كاهانا"، التي لم يصرح لها بدخول انتخابات الكنيست الثاني عشر، وكانت قد حصلت على مقعد في انتخابات الكنيست الحادي عشر، وتعرب حركة "كاهانا"، صراحة، عن كراهيتها للعرب، وتعمل على التحريض ضدهم، وترفع شعار طرد الفلسطينيين [٢٧].

ونظراً لتصاعد النزعة اليمينية لدى قطاعات من الرأي العام الإسرائيلي، تزايد إحساس التكتلين الرئيسيين بعدم قدرة أي منهما على تشكيل الحكومة بمفرده، كما كانت تكشف استطلاعات الرأي، وشعور كل منهما بالحاجة إلى الدخول في مساومات ومزايدات لتشكيل حكومة ائتلاف مع الأحزاب الصغيرة بعد الانتخاب، كل هذه العوامل دفعتهما نحو المزيد من التطرف والتشدد بدرجات متفاوتة.

٤- الأحزاب والحركات الدينية:

وتتمثل في: "المفدال" [الحزب الديني الوطني]، وحزب "أجودات إسرائيل" [الاتحاد الإسرائيلي]، و"شاس" [اتحاد "السفارديم" حراس التوراة]، وحزب "ديجيل-هاتوراه" [علم التوراة]. ولقد تمكنت هذه الأحزاب من الحصول على ١٨ مقعداً في انتخابات ١٩٨٨، مقابل ١٣ مقعداً في الكنيست الحادي عشر عام ١٩٨٤، أخذاً في الاعتبار التغير الذي حدث في خريطة الأحزاب الدينية ما بين الانتخابين، وحزب "ديجيل هاتوراه" لم يكن له وجود عام ١٩٨٤، بينما اختفت في انتخابات ١٩٨٨ كتلة "موشنا" [التراث] التي تشكلت قبيل انتخابات ١٩٨٤.

ويعكس هذا عدة دلالات تتعلق بتنامي التيار الديني المتطرف داخل إسرائيل، والذي ارتبط، في جانب منه، بالتعصب لليهود الشرقيين [٢٨]، وبحدوث بعض التغيرات في اتجاهات التصويت لدى قطاعات من المجتمع الإسرائيلي، وبالتدهور النسبي في قدرة القوتين الرئيسيتين... الخ. ويلاحظ أن القوة السياسية لهذه الأحزاب تفوق قوتها الواقعية والتمثيلية وذلك نظراً لحساسية الدور الذي يمكن أن تلعبه في بناء وانهيار الائتلافات الحاكمة، فهي تتمتع بقدرة عالية على المساومة في هذا المجال، إذ تمثل كما يقولون "رمانة الميزان" [٢٩].

وفيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية يلاحظ تعدد مواقف الأحزاب الدينية ما بين الاعتدال والتطرف بشأنها. فأحزاب "شاس" و"أجودات إسرائيل" و"ديجيل هاتوراه" تتطرف بشأن قضية الدين والدولة، بينما تتبنى رؤى أقرب إلى تصورات حزب العمل بدرجة أو بأخرى فيما يتعلق بفكرة الحل الوسط الإقليمي [٣٠].

أما حزب "المفدال" فيطالب في برنامجه بأرض إسرائيل الكبرى، والعودة إلى أرض الأجداد، والحفاظ على نقاء الدولة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بتدعيم وتشجيع الاستيطان في الأراضي المحتلة، ورفض الانسحاب منها، وضمها لدولة إسرائيل، وطرد

وتتهجير سكانها العرب، مع رفض المؤتمر الدولي للسلام، وبقاء القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل [٣١].

وتلتقى الأحزاب اليمينية وبعض الأحزاب الدينية المتطرفة في مواقفها إزاء الأراضي المحتلة مع "الليكود"، وإن كان بعضها أكثر تطرفاً وتشدداً منه في هذه المسائل. ففكرة الطرد والتهجير والإبادة والضم، التي تعلن عنها بعض هذه الأحزاب صراحة، لم يطرحها بهذه الصراحة وذلك الوضوح التيار السائد في "الليكود"، وإن قال بها بعض مقوريه. ولما كان "الليكود" ينظر إلى هذه الأحزاب كحلفاء محتملين له في تشكيل حكومة ائتلافية بعد الانتخابات، فإنه كان لابد أن يقترب أكثر من مبادئها ويندفع بشدة في اتجاه التطرف، وخاصة من قبل بعض كوادره وقياداته الشابة.

٥- أحزاب وحركات الوسط والأحزاب اليسارية والعربية:

ومن هذه الأحزاب والحركات: "المابام" [حزب العمال الموحد]، و"داتس" [حركة حقوق المواطنين]، وحركة "شينوى" [التغيير]، و"حداش" [الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة]، والقائمة التقدمية للسلام، والحزب الديمقراطي العربى. وتعكس هذه الأحزاب والحركات درجات متفاوتة من التوجه العام نحو الحقوق الفلسطينية والعربية. وتضمنت برامجها الانتخابية مواقف وتصورات متعددة بشأن المشكلة الفلسطينية، تبدأ بتصورات "المابام" وحركة حقوق المواطنين التي تقترب من رؤية حزب العمل، وتنتهى بموقف الحزب الديمقراطي العربى الذى يؤكد على ضرورة حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وحقه فى إقامة دولته المستقلة.

ومن أهم ما جاء فى برنامج "المابام": إن السلام الشامل رهين بحل مشكلة أمن إسرائيل وحل المشكلة القومية للشعب الفلسطينى. ومن خلال المفاوضات يستطيع الشعب الفلسطينى تقرير مصيره فى إطار دولة كونفدرالية مع الأردن. وبعد الاتفاق على تعديلات حدودية حيوية لأمن إسرائيل، تنسحب إلى حدود أمنية ومعترف بها، وتعاد المناطق وفقاً لجدول زمنى متفق عليه وتكون منزوعة السلاح، مع ضمان ألا تجتاز أى قوة عسكرية نهر الأردن. وفيما وراء الحدود الآمنة والمعترف بها، وفى إطار سلام متفق عليه، تنفذ فى إطاره ترتيبات الأمن، يجب على إسرائيل أن تحترم قرارات الفلسطينين فيما يتعلق بسيادتهم واستقلالهم ووضعية علاقتهم مع الأردن وتبقى القدس الموحدة عاصمة إسرائيل.

ومن الناحية الإجرائية، فإن "المابام" يرى تحقيق السلام من خلال مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن وممثلين مؤهلين للشعب الفلسطينى، بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية فى حالة استعدادها للاعتراف بإسرائيل وقبول قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ونبذ العنف والإرهاب. وعلى إسرائيل قبول أى أسلوب للمفاوضات، بما فى ذلك المؤتمر الدولى، ولخلق جو ملائم لبدء المفاوضات على

إسرائيل أن تقترح اتفاقاً متبادلاً لوقف فوري لجميع أعمال العنف بين إسرائيل والفلسطينيين، ويفرض ذلك على إسرائيل ضرورة التوقف عن مصادرة الأراضي والمياه والاستيطان في الأراضي المحتلة [٣٢].

أما بالنسبة لحركة حقوق المواطنين، فقد أكدت في برنامجها "على أهمية وضرورة اعتراف إسرائيل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، حتى تستطيع أن تشارك في مفاوضات السلام كممثل للشعب الفلسطيني. وعلى إسرائيل أن تحترم قرار الشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير، سواء في شكل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، أو إقامة إطار فيدرالي أو كونفدرالي مع الأردن. وضمن اتفاقية سلام ستكون إسرائيل مستعدة للانسحاب من المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧، لأنها تشكل عبئاً عليها وتعرض نظامها الديمقراطي للخطر وغير ضرورية لأمنها، وذلك مع ضمان أن تبقى منزوعة السلاح، ويبقى لإسرائيل ترتيبات أمن فيها. ولما كانت المستوطنات تشكل عائقاً للسلام فيجب التوقف عن إنشاء مستوطنات جديدة، ومنع تكثيف المستوطنات القائمة. وإن اتفاق السلام الذي سيحدد السيادة في الضفة والقطاع سيحدد مصير المستوطنات" [٣٣].

وتعارض حركة "شينوى" [التغيير] بناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة، وخصوصاً تلك التي يعرقل إنشاء المستوطنات فيها احتمالات السلام. وتقترب رؤيتها من تصور حزب العمل لتحقيق التسوية [٣٤].

وتضمن برنامج الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ما يلي: "ضرورة الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة جنباً إلى جنب مع إسرائيل، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية والجولان، بالإضافة إلى جنوب لبنان، وضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تشارك فيه جميع الأطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى، الأمر الذي يعني ضرورة الاعتراف بالمنظمة، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وحل مشكلة اللاجئين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، والمطالبة بأن تكون القدس العربية عاصمة للدولة الفلسطينية. وتنفذ الجبهة في برنامجها "الليكود" وسياساته، إذ تعتبرها طريقاً للحرب وسفك الدماء، وتؤكد الجبهة تضامنها مع الشعب الفلسطيني ممثلاً في انتفاضته الوطنية" [٣٥].

ومن أهم ما جاء في برنامج القائمة التقدمية للسلام، بخصوص المشكلة الفلسطينية، ما يلي: "التأكيد على ضرورة الاعتراف المتبادل بحق الشعبين: الشعب اليهودي في إسرائيل، والشعب العربي في فلسطين بحق تقرير المصير. وتحقيق هذا المبدأ يستوجب الانسحاب الكامل من جميع الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جوار دولة إسرائيل، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وحل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة" [٣٦].

ومن أبرز ماورد في برنامج الحزب الديمقراطي العربي ما يلي: "ضرورة الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب دولة إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، تشارك فيه جميع الأطراف على قدم المساواة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، ووقف مصادرة الأراضي العربية، والعمل على إعادة الأراضي المصادرة إلى أصحابها". [٣٧]

وإذا كانت برامج الأحزاب اليسارية والعربية وحركات الوسط، قد تضمنت الكثير من العناصر الإيجابية فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية، إلا أن المفارقة الكبرى تتمثل في عجز هذه الأحزاب عن تحسين مركزها السياسي على أرضية اللعبة السياسية والانتخابية في إسرائيل، وقد أظهرت نتائج الانتخابات الأخيرة ذلك. فالأحزاب المؤيدة للفلسطينيين، والعرب بصورة واضحة ["حداش"، والتقدمية للسلام، والحزب الديمقراطي العربي] لم تحقق سوى ٦ مقاعد في الانتخابات، كما أن أحزاب اليسار والوسط القريبة من حزب العمل ["مابام"، "شينوي"، "راتس"] لم تحقق سوى ١٠ مقاعد. وينعكس ذلك في ضعف تأثيرها في عملية صنع القرارات والسياسات، وبخاصة تلك المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية. كما أن العمل و"الليكود" يحرصان على أن تظل أغلب هذه الأحزاب والحركات بعيدة عن تشكيل الائتلافات الحاكمة. وتتضح معالم الصورة عند مقارنة وضع هذه الأحزاب بوضعية الأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة، فالأخيرة تمتلك قدرة أكبر على المساومة وممارسة التأثير، سواء في تشكيل الائتلافات الحاكمة أو ممارساتها السياسية.

وليس هنا مجال التفصيل في أسباب ضعف الأحزاب اليسارية وذات التوجه العربي عموماً. ويكفي القول بأن جانباً هاماً من فهم هذه الظاهرة يكمن في وجود اضطرابات وتراجعات في صفوف هذه الأحزاب بصفة عامة، وفشلها في التنسيق فيما بينها خلال المعركة الانتخابية. [٣٨] وتنامي التيارات اليمينية والدينية نظراً لأسباب عديدة سبق ذكرها. كما أن الأحزاب ذات التوجه العربي تطرح بعض المبادئ والأفكار التي تعد خارج دائرة الإجماع السياسي بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية في إسرائيل. وخاصة تلك المتعلقة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في إقامة دولته المستقلة، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، واعتبار القدس العربية عاصمة للدولة الفلسطينية.

وخلاصة القول:

إن البرامج الانتخابية للأحزاب والحركات السياسية في إسرائيل تضمنت رؤى ومواقف متعددة إزاء المشكلة الفلسطينية. تبدأ بتصورات الأحزاب اليمينية وبعض الأحزاب الدينية المتطرفة، والقائلة بعدم التنازل عن أي شبر من أرض إسرائيل، وضم يهودا والسامرة وقطاع غزة، وفرض السيادة الإسرائيلية على هذه الأراضي، وتنتهي بتصورات ورؤى الأحزاب اليسارية والعربية الداعية -بدرجات متفاوتة- إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في إقامة دولته المستقلة، وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. وما بين هذا وذاك تنتشر مواقف القوى

السياسية الأخرى اقتراباً أو ابتعاداً.

ثالثاً: المشكلة الفلسطينية في الحملة الانتخابية.

تنبع أهمية متابعة المشكلة الفلسطينية، كما جاءت في الحملة الانتخابية للكنيست الثاني عشر، من عدة اعتبارات منها: أن الحملة تضمنت الكثير من التفصيلات والتوضيحات والتعليقات لما هو وارد في البرامج. كما أنه خلالها أظهرت بعض القوى الحزبية، وبخاصة القوتان الرئيسيتان، مواقف واتجاهات إزاء بعض عناصر المشكلة الفلسطينية لم تكن واردة، أو على الأقل لم تكن واضحة، في البرامج الانتخابية. وتفيد متابعة الحملة الانتخابية، ورصد مواقف وسياسات القوى المتنافسة فيها، في التمييز بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي في خططها وسياساتها.

وستتناول الدراسة المشكلة الفلسطينية في الحملة الانتخابية كما عكستها مواقف وممارسات العمل والليكود^١، فهما قطبا التنافس على السلطة ومحور الحملة الانتخابية.

اتسمت حملة انتخابات الكنيست الثاني عشر بعدة سمات لابد من أخذها في الاعتبار عند تتبع وضعية المشكلة الفلسطينية فيها. ومن أهم هذه السمات:

أ- انخراط الأحزاب، وبخاصة العمل و"الليكود"، في سباق محموم من الشعارات والالتهامات وحملات التشهير والتشكيك عبر الصحافة وأجهزة الإعلام والمؤتمرات والاجتماعات الانتخابية... إلخ. فكل من العمل و"الليكود" راح يتهم الآخر بأنه المسئول عن الانتفاضة، وبأن سياساته تعرض أمن إسرائيل للخطر. وصف زعيم العمل تكتل "الليكود": بأنه معسكر الخوف واليأس، وقادته مجموعة من المصابين بالعمى السياسي، وسيقودون إسرائيل إلى حرب جديدة [٣٩]، وأن حزب العمل هو الطريق لكسر الجمود [٤٠]. وتبنى "الليكود" شعار أنه وحده القادر على إقرار السلام، وأن تصورات وسياسات حزب العمل تعرض أمن إسرائيل للخطر. ولقد غطت حرب الشعارات هذه على مواقف كل منهما إزاء القضايا والمشكلات الهامة، وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية.

ب- اتسمت مواقف القوتين الرئيسيتين، إزاء المشكلة الفلسطينية خلال الحملة الانتخابية، بدرجة من الغموض والاضطراب والتناقض [المحسوب]. ويؤكد بعض المعلقين على أن هذه لعبة تمارسها الأحزاب، وخاصة الكبيرة، حتى تخاطب وتجتذب مختلف اتجاهات الرأي العام وتقفز على المشكلات الكبرى، ومن ثم فهي تدخل في باب المناورات والرهانات الانتخابية دون أن تعنى غياب استراتيجيات واضحة للعمل أو "الليكود".

ولكن نظراً للظروف التي أحاطت بانتخابات الكنيست الثاني عشر، وبخاصة تلك المتعلقة باستمرار الانتفاضة الفلسطينية، وفشل الحكومة الإسرائيلية في إخمادها، وزيادة الاستقطاب على المستويين السياسي والشعبي، وفشل أي من القوتين

الرئيسيتين في طرح بدائل واضحة تمكن إسرائيل من إنهاء هذه الورطة. كل العوامل السابقة ساهمت في غموض وتمييع مواقفهما. لذلك لم يستطع "الليكود" أو العمل أن يحسم الانقسام داخل المجتمع الإسرائيلي حول مستقبل الأراضي المحتلة والانتفاضة الفلسطينية، لصالحه، وجاءت نتائج الانتخابات لتؤكد ذلك.

ج- مارس كل من العمل والليكود مبدأ توزيع الأدوار بين قياداته [٤١] خلال الحملة الانتخابية. فبرز داخل كل منهما صقور وحمائم للتعبير عن مختلف الاتجاهات واستقطاب مختلف الفئات. "فشامير" زعيم "الليكود" بدى معتدلاً عند مقارنته ببعض القيادات الصقورية الشابة داخل "الليكود" مثل "بنيامين بيغن" ابن "مناحم بيغن" و"بنيامين نتنياهو" مندوب إسرائيل السابق في الأمم المتحدة، الذي قال خلال الحملة الانتخابية أنه "جاء من واشنطن ليمنع حزب العمل من بيع أرض إسرائيل للفلسطينيين" [٤٢] ومارس حزب العمل اللعبة نفسها. ففي الوقت الذي يقدم فيه "شيمون بيريز" نفسه باعتباره التعبير عن الاعتدال، والاستعداد لتحقيق السلام، نجد أن "اسحق رابين" وزير الدفاع، وهو من القيادات البارزة في حزب العمل، يمارس أشنع أعمال العنف المادي والمعنوي ضد الانتفاضة. كذلك حرص حزب العمل على تعليم صفوفه ببعض القيادات الشابة الأكثر تطرفاً، على أمل اجتذاب بعض الاتجاهات اليمينية المتطرفة. ولأول مرة، منذ بدء الحياة البرلمانية في إسرائيل، جاء اسم "أبايبن"، وزير الخارجية، متأخراً في القوائم الانتخابية للحزب باعتباره أحد الحمائم [٤٣].

على ضوء الملاحظات السابقة، التي اتسمت بها الحملة الانتخابية، يمكن تتبع المشكلة الفلسطينية خلالها على النحو التالي:

١- مستقبل الأراضي المحتلة [الضفة الغربية وقطاع غزة].

اتجه كل من العمل و"الليكود"، خلال الحملة الانتخابية، لتبوير وتوضيح موقفه إزاء الأراضي المحتلة. فأكد "الليكود" على الحقوق التاريخية والدينية لشعب إسرائيل في هذه الأراضي، وكيف أنها أجزاء من إسرائيل حُررت عام ١٩٦٧. وكذلك ركز زعماءه على الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية، التي لا يمكن في ضوءها التنازل عن شبر واحد من هذه الأراضي، وذلك لأن جانباً هاماً من استراتيجية إسرائيل الدفاعية يعتمد على قدرتها على تعبئة الاحتياطي، وهذه الأراضي ضرورية لتأمين انتشار القوات الإسرائيلية في مواقعها دون أي عوائق من قبل أي قوى معادية توجد في هذه الأراضي متى تم الانسحاب منها. لذلك يجب الاحتفاظ بنهر الأردن، كخط دفاع لإسرائيل [٤٤]. كما أن الانسحاب عن هذه الأراضي يعني فتح المجال أمام منظمة التحرير الفلسطينية لإقامة دولة فلسطينية عليها تكون مقدمة لتدمير إسرائيل. والخلاصة، كما عبر عنها "شارون" وزير التجارة والصناعة، أن الانسحاب من يهودا والسامرة وقطاع غزة من شأنه الإضرار بالأمن الإسرائيلي [٤٥].

ويقدم "الليكود" حلاً للمشكلة الديموجرافية في الأراضي المحتلة، والمتمثلة في أن هناك حوالي ١٥ مليون فلسطيني في هذه الأراضي، وإذا ما أخذ في الاعتبار

ارتفاع المعدل السنوي للمواليد بين الفلسطينيين العرب، فإنه من المقدر أن يكون عدد الفلسطينيين خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠٢٠ موائياً لعدد اليهود داخل الكيان الإسرائيلي وملحقاته، الأمر الذي يشكل تهديداً لهوية الدولة اليهودية. [٤٦] ويتمثل الحل "الليكودي" لهذه المشكلة في عدة عناصر هي:

- تدعيم المستوطنات القائمة في الأراضي المحتلة وبناء مستوطنات جديدة. ويرى "الليكود" أن عملية الاستيطان هذه ستعتمد على يهود "الفلاشا"، وعلى اليهود السوفييت الذين يتوقع زيادة هجرتهم إلى إسرائيل في ظل الانفراج الدولي الجديد بين موسكو وواشنطن، [٤٧] والتحسين المستمر في العلاقات السوفيتية-الإسرائيلية.

- تفريغ الضفة الغربية وقطاع غزة من الفلسطينيين، وذلك من خلال عمليات الطرد والتهجير بشتى الوسائل والأساليب إلى الدول العربية المجاورة، وخاصة الأردن، حيث ينظر "الليكود" إلى الأردن باعتباره الوطن البديل للفلسطينيين. [٤٨]

- التخطيط من أجل إقامة قاعدة صناعية في الضفة والقطاع لربط المهاجرين الجدد بهذه الأراضي وتوطينهم فيها، ولكي تساهم في احتواء واستيعاب السكان العرب في الأراضي المحتلة في إطارها، نتيجة لاعتمادهم اقتصادياً على هذه المؤسسات. [٤٩]

ولقد ساهمت الانتفاضة في بروز بعض القيادات داخل "الليكود" طالبت بالتخلي عن بعض الأراضي المحتلة، وبخاصة تلك المأهولة بالسكان العرب، وعلى الجانب الآخر برز تيار أكثر تطرفاً طالب بضم الضفة الغربية وقطاع غزة وطرد سكانها، إلا أن أياً من التيارين لم يستطع أن يفرض نفسه داخل "الليكود". [٥٠] وحدث خلاف داخل "الليكود" حول قرار الأردن بفك الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية في أغسطس ١٩٨٨، فقد رأى "شامير" زعيم "الليكود"، بأنه ليس هناك جديد يمكن أن يترتب على هذا القرار، بينما كانت نظرة "شارون"، وزير التجارة والصناعة مختلفة، حيث رأى ضرورة أن تتحرك إسرائيل، على الفور، وتعلن ضم أجزاء من الأراضي المحتلة، وذلك خشية أن تتحرك المنظمة وتملأ الفراغ الناجم عن القرار وتواجه العالم بأمر واقع وهو إعلان الدولة الفلسطينية، إلا أن اقتراح "شارون" لم يلق قبولا في الحزب. [٥١]

ولما كانت قضية أمن إسرائيل أحد القضايا الأساسية في الحملة الانتخابية، فقد اتجه كل من العمل و"الليكود" إلى تطعيم صفوفه بأكبر عدد من الجنرالات المتقاعدين لتأييد وجهة نظره - خاصة فيما يتعلق بالانسحاب من الضفة والقطاع على أسس عسكرية-استراتيجية. وكان مديراً الحملة الانتخابية لكلاهما شخصيتين عسكريتين شغلا منصب وزير الدفاع من قبل هما "عيزر فايتسمان" مدير الحملة الانتخابية لحزب العمل و"موشى أرينز" مدير الحملة الانتخابية لـ "الليكود". [٥٢]

واستمر "الليكود" خلال حملته الانتخابية في التأكيد على أن مستقبل الأراضي المحتلة مرتبط بترتيبات الإدارة الذاتية، كما جاءت في اتفاقيات كامب-ديفيد، التي تمثل الأساس الوحيد للتفاوض بين العرب وإسرائيل. وأعرب زعيم "الليكود"، أكثر من

مرة، عن استعدادهم، فور فوزه في الانتخابات، لدعوة كل من مصر والأردن وممثلين عن الفلسطينيين من الداخل يشترط فيهم: رفض العنف والإرهاب، والاعتراف بإسرائيل، وأذا يكونوا على علاقة من أي نوع بمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك للدخول في مفاوضات مباشرة من أجل السلام. واستمر "الليكود"، خلال حملته الانتخابية أيضاً، في التأكيد على أن ترتيبات الإدارة الذاتية التي تم الاتفاق عليها، تعنى لا دولة ولا سيادة ولا حق تقرير المصير للفلسطينيين، وأن هذه الترتيبات هي الضمان لعدم حدوث أي تقسيم إقليمي لأرض إسرائيل. [٥٣]

وقد عبر عن هذا التصور "شامير" رئيس الوزراء وزعيم الليكود بقوله "إن اتفاقيتي كامب-ديفيد. لاتلزماننا بالانسحاب ولو مليمتراً واحداً من أرض إسرائيل. والاتفاقيتان تلزماننا بأمر واحد وهو إجراء مفاوضات حول المناطق المحتلة، لكن في أرض إسرائيل لا مكان للمناورات، ولن ترسم خطوط جديدة على الخارطة". [٥٤] وفي الوقت الذي راح "شامير" فيه يشدد على اتفاقيات كامب-ديفيد، وما تتضمنه من ترتيبات للحكم الذاتي، أشار مدير الحملة الانتخابية لـ "الليكود" إلى أنه بالرغم من أن اتفاقيات كامب-ديفيد تضع تصوراً أولياً يجعل من الأردن ومصر شركاء في المفاوضات حول الحكم الذاتي، فإن حكومة "الليكود" قد تمضي بدون هذه الاتفاقيات إذا تطلب الأمر ذلك، وإن مشاركة مصر لم تكن مطلوبة إلا على أساس توضيح بعض التفاصيل الخاصة بالحكم الذاتي". [٥٥]

ويبقى السؤال لماذا يركز "شامير" زعيم "الليكود" بشدة على اتفاقيات كامب-ديفيد وترتيبات الحكم الذاتي، علماً بأنه امتنع عن التصويت عليها، في حينه، عندما كان رئيساً للكنيست، كما أن حكومة "الليكود" هي المسئولة عن تعثر مفاوضات الحكم الذاتي التي استمرت قرابة ثلاث سنوات بين مصر وإسرائيل؟

ثمة عدة تفسيرات لذلك. أولهما، أن لـ "الليكود" تصوراً وتفسيراً محدداً لمعنى الحكم الذاتي بحيث يفرغه من أي مضمون حقيقي على نحو ما سبق ذكره. وثانيهما، أن كامب-ديفيد هي الطريق للدخول في مفاوضات مباشرة مع العرب، وتمثل بالنسبة لـ "الليكود" مخرجاً من القبول بفكرة المؤتمر الدولي، التي تلقى قبولا كبيراً على المستويين العربي والدولي. وثالثها، أن "الليكود" يطرح كامب-ديفيد في وقت تؤكد فيه الدولة العربية التي وقعت كامب-ديفيد، وهي مصر، بأنها مرحلة انتهت، وتعمل من أجل دفع التطورات لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام. وبذلك يظهر "الليكود" الدول العربية باعتبارها الرافضة للسلام، وغير المستعدة للالتزام بالاتفاقيات الدولية. ورابعها، أن "الليكود" على يقين بأن الفلسطينيين لن يقبلوا بترتيبات الحكم الذاتي، كما جاءت في كامب-ديفيد، وكما يفسرها "الليكود"، فألى جانب أنهم لم يشاركوا في وضعها، فإنها تتناقض مع الحد الأدنى من الطموحات والتطلعات الفلسطينية. وخامسها، أن المفاوضات المباشرة تمثل مجالا لممارسة الضغوط على الدول العربية المعنية، بقصد الحصول على أكبر قدر من التنازلات.

وبالنسبة لحزب العمل، فقد راح يبرر موقفه إزاء الأراضي المحتلة والحل الوسط الإقليمي، انطلاقاً من عدة اعتبارات ديموجرافية واستراتيجية. إذ أن هناك

حوالى [١٥] مليون فلسطينى يشكلون قنبلة بشرية موقوتة تهدد الطبيعة اليهودية والديموقراطية لدولة إسرائيل. فهي إذا لم تمنح هؤلاء حقوق المواطنة الإسرائيلية، فإن ذلك سينفى طبيعتها كدولة ديمقراطية، وسيضر بسمعتها الدولية، بحيث تبدو نمطاً قريباً من الدولة العنصرية فى جنوب أفريقيا. وإذا منحتهم هذه الحقوق، فستتحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، والمتوقع أنهم سيتفوقون من حيث العدد فى المستقبل على المواطنين اليهود، وهذا يشكل تهديداً لهوية الدولة اليهودية ونقائها. لذلك يجب التخلص من غزة ومن المناطق ذات الكثافة العالية من الفلسطينيين العرب، فهي تشكل عبئاً على إسرائيل. [٥٦]

وفى تصريحات أدلى بها "بيريز" للأوبزفر قال "هذه المرة المسألة ليست مسألة خيار بين أحزاب، بل خيار بين مصائر... وما هو الشكل الذى ستكون عليه إسرائيل؟ هل ستكون دولة يهودية وديمقراطية لنا فيها أغلبية السكان على معظم الأرض؟... ويعنى ذلك التنازل عن جزء من الأرض... أم أننا سنحتفظ بكل الأرض ونفقد الأغلبية، وبهذا سنعيش فى إسرائيل مختلفة تماماً". [٥٧]

وفى إطار الرد على المخاوف الأمنية التى يثيرها "الليكود" من جراء الانسحاب، سعى حزب العمل فى حملته الانتخابية لتفنيد هذه المخاوف. وذلك فى ضوء عدة اعتبارات منها: أن الأراضى التى سيتم الانسحاب منها ستكون منزوعة السلاح. وأنه سيبقى لإسرائيل الحق فى الاحتفاظ بترتيبات أمنية فيها، مثل مراكز الإنذار المبكر، والقواعد العسكرية، وخلافه. وأن نهر الأردن سيكون الحدود العسكرية لإسرائيل، وستظل هذه الأراضى تحت السيطرة الكاملة لسلاح الجو الإسرائيلى وفى ضوء الاعتبار السابقة، فإن التخلي عن بعض الأراضى المحتلة لا يمثل تهديداً لأمن إسرائيل.

ولقد حرص حزب العمل على تدعيم وجهة نظره بآراء وتصورات "مجلس السلام والأمن"، وهو يضم بين أعضائه عدداً من الجنرالات المتقاعدين وضباط الاحتياط. [٥٨] وقد نشر المجلس وثيقة بعنوان "الخطوط الأساسية للأمن القومى". من أبرز ما جاء فيها أن بقاء الجيش الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة يضر بقدراته وتدريباته وإعداداته، ويصرفه عن الأهداف الحيوية الأساسية المتمثلة فى ضرورة الاستعداد للحرب، بأهداف أخرى ثانوية. [٥٩] وأكد المجلس فى وثيقته أن استمرار التمسك بالأراضى المحتلة سيقود إلى حروب مستقبلية تكون الخسائر فيها كبيرة. [٦٠]

وبخصوص المستوطنات فى الأراضى المحتلة، أكد حزب العمل فى حملته الانتخابية ضرورة التخلي عن المستوطنات الموجودة فى الضفة الغربية وسط تجمعات سكانية عربية كبيرة، وتدعيم الاستيطان فى المناطق الخالية من السكان داخل إسرائيل، مع العمل على ترحيل الفلسطينيين من أجزاء الضفة التى ستحتفظ بها إسرائيل إلى الأجزاء التى ستتخلى عنها. وأكد كذلك على أهمية تعمير المناطق المهجورة داخل إسرائيل. [٦١]

وطرح حزب العمل عدة بدائل لمصير الأراضى المحتلة التى سوف يتم التخلي

عنها من بينها: القبول بحكم ذاتي كمرحلة انتقالية تمهيداً لتقرير مستقبل الأراضي التي يتم الانسحاب منها، دون المساس بأمن إسرائيل، والاستعداد للقبول بالخيار الأردني، وفحواه ربط هذه الأراضي بصيغة أو بأخرى بالأردن، ذلك بالرغم من ذلك القرار الأردني بإنهاء الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية. [٦٢]

ودخل حزب العمل خلال الحملة الانتخابية في المنافسة على أصوات العرب داخل إسرائيل، حيث راح يقدم نفسه باعتباره حزب السلام والتسوية. وناشد "بيريز"، زعيم الحزب، العرب وطالبهم بالتصويت لصالحه، لأنه في حالة الفوز سيدعو لمفاوضات لتسوية المشكلة الفلسطينية، وحذرهم من أن يعطوا أصواتهم للقوائم العربية الصغيرة أو الحزب الشيوعي، فهم لن يشاركوا مطلقاً في الحكومة، والتصويت لصالحهم لن يكون أكثر فائدة من التصويت للأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة. [٦٣]

٢- طبيعة السلام واسلوب تحقيقه (المؤتمر الدولي)

ركز العمل و"الليكود"، خلال الحملة الانتخابية، على أن السلام بين العرب وإسرائيل يجب أن يتم في إطار التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي، ويقوم على أساس اعتراف الدول العربية بإسرائيل، وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية، طبيعية، معها. ويعكس هذا أبعاداً محددة تتعلق بالجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية لنظرية الأمن الإسرائيلي. [٦٤]

وأكد "الليكود" على أن تحقيق السلام يجب أن يتم عن طريق المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وأي دولة عربية ترغب في ذلك. وإن كان زعماءه قد حددوا بعد ذلك الدول العربية التي يرغبون في التفاوض معها. عقب تشكيلهم للحكومة، حيث صرح "شامير" بأنه سيدعو زعماء مصر والأردن وممثلين لعرب أرض إسرائيل للتفاوض معهم بشأن السلام، على أساس اتفاقيات كامب-ديفيد. [٦٥]

وبذلك يرفض "الليكود" المؤتمر الدولي كطريق لتحقيق التسوية، ويعتبره مؤامرة سوفيتية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي الإسرائيلية المحررة عام ١٩٦٧. وقدم "الليكود" عدة تبريرات لرفضه للمؤتمر الدولي منها: إن إسرائيل قد تصبح معزولة في هذا المؤتمر وتجبر على تقديم تنازلات في بعض أراضيها، وذلك نظراً لوجود اتجاه دولي عام، مؤيد ومساند، لانعقاد المؤتمر كطريق للتسوية. [٦٧] كما أنه ليس هناك ما يضمن أن يبقى المؤتمر الدولي احتفالياً، فليس من المنتظر أن يقبل الاتحاد السوفيتي بدور شكلي في المؤتمر، أو بمؤتمر بلا صلاحيات لإقرار التسوية، وكذلك يتعارض المؤتمر الدولي للسلام مع شرعية الاعتراف بدولة إسرائيل، فسوريا يمكن أن تشارك في المؤتمر دون أن تعترف بإسرائيل. كما أن إصرار العرب على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في المؤتمر يتعارض مع الموقف الإسرائيلي القائم على رفض الاعتراف بالمنظمة ورفض التعامل معها. وفي هذا الشأن ذكر "شامير"، رئيس الوزراء، "إذا فاز المعراخ في الانتخابات، فسوف يؤدي الأمر إلى ذهاب إسرائيل إلى مؤتمر دولي، يعيدها إلى حدود عام ١٩٦٧، ويضطرها إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية،

وبهذا سوف تشق الطريق لدولة فلسطينية في الضفة الغربية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية... وإذا نجح "الليكود" فهذا يعنى القضاء على فكرة الدولة الفلسطينية وطلّى فكرة المؤتمر الدولي [٦٨].

أما حزب العمل، فيوافق على انعقاد المؤتمر الدولي للسلام، [٦٩] وذلك في إطار مجموعة من الشروط والمحددات، يركز عليها في حملته الانتخابية أهمها: أن يكون مؤتمراً احتفالياً، بروتوكولياً لا يملك أى صلاحيات لإقرار التسوية، ولا تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية، بل يشارك فيه ممثلون للفلسطينيين من خلال وفد أردنى-فلسطينى مشترك.. وأن الأساس الوحيد للمفاوضات هو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٣ و٣٣٨، ولا يمكن أن ينعقد هذا المؤتمر إلا بعد توقف أعمال العنف في الأراضي المحتلة [الانتفاضة] [٧٠]. ومن الشروط، أيضاً، ألا يسمح للمؤتمر بإلغاء أى اتفاق سابق توصل إليه مفاوضون إسرائيليون وعرب. وأن تجرى مفاوضات عربية-إسرائيلية خارج المؤتمر. وأن يعقد المؤتمر لفترة قصيرة، مع الاتفاق المسبق على إجراءات سير المؤتمر والمشاركين فيه.

وبهذه الشروط يفرغ حزب العمل فكرة المؤتمر الدولي من أى مضمون، فهو مؤتمر شكلى، بمثابة مظلة دولية للمفاوضات المباشرة. وأن إسرائيل لابد أن توافق على الممثلين الفلسطينيين الذين سيتم اختيارهم طبقاً لشروط صارمة على نحو ما سبق ذكره، وبالتالي لا تشارك المنظمة في عملية التفاوض باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى. كما أن ارتكاز المفاوضات على قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٣ و٣٣٨ طبقاً للتفسير الإسرائيلى لهما، يعنى عدم اعتراف إسرائيل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، ومن ثم بالدولة الفلسطينية المستقلة، وتجاهل كافة قرارات الأمم المتحدة الأخرى الصادرة منذ عام ١٩٤٧ بشأن القضية الفلسطينية، سواء تلك المتعلقة بالتقسيم أو بالقدس أو باللاجئين... الخ. ومن هذا المنطق لم يختلف حزب العمل عن تكتل "الليكود". فكلاهما يطرح المفاوضات المباشرة كطريق للتسوية، وإن كان العمل يربطها بمؤتمر دولى شكلى كمقدمة لها.

وفى إطار التلاعب بمتغيرات الموقف، والتنافس على أصوات الناخبين والمناورات الانتخابية، لم يتردد زعيم حزب العمل فى تمييع موقف الحزب إزاء المؤتمر الدولي، فصرح بأنه شخصياً يؤيد المؤتمر الدولي، إذ أنه لا يمكن للأردن الدخول فى مفاوضات مع إسرائيل إلا من خلاله، ولكن من الصعب على الحزب القبول بالمؤتمر الدولي، نظراً لوجود خلافات داخل الأحزاب بشأنه، فهناك المؤيدون والمعارضون له. [٧١]

وفى هذا الإطار أكد حزب العمل أن الوصول إلى تسوية نهائية يجب أن يتم على مراحل، وعبر تسويات مؤقتة، [٧٢] ووفقاً لجدول زمنى يتفق عليه. ففى مرحلة أولى يمكن إجراء مفاوضات مع ممثلين للفلسطينيين-تتوافر فيهم شروط معينة- بشأن بعض الترتيبات، التى لاتصبح نهائية إلا خلال المرحلة الثانية التى يشارك فيها الأردن، والتى يتم خلالها الانسحاب من بعض أراضي الضفة الغربية وغزة.

وبالرغم من تركيز "بيريز" على حديث التسوية والسلام مع العرب، إلا أن

حزبه لم يستبعد الخيار العسكري، ولقد أكد "رابين"، وزير الدفاع، ومن القيادات البارزة في الحزب، "على أن إسرائيل قادرة على شن حرب إذا كان ذلك ضرورياً... وأن مهمة الجيش أن يكون مستعداً للحرب، وقادراً على كسب حرب تفرض على إسرائيل، وليس هناك ما يمكن أن نطلق عليه الحرب التي يمكن تجنبها، فكلما كنا مستعدين للحرب زادت فرص منعها" [٧٣]. كما أن "بيريز" نفسه صرح "بأن للجيش الإسرائيلي القوة الكافية لتمكيننا، وتمكين حكومة إسرائيل وسياساتها من إجراء مفاوضات سلمية والتوصل إلى سلام" [٧٤]. وهكذا يحرص حزب العمل على توجيهه السلمي مستنداً إلى ضمان استمرار التفوق العسكري كركيزة أساسية له.

ويتضح من العرض السابق تداخل أبعاد لعبة توزيع الأدوار بين قيادات حزب العمل، لطرح مختلف البدائل ومخاطبة مختلف الاتجاهات.

٣- تمثيل الفلسطينيين.

إذا كان كل من "الليكود"، والعمل قد طرح التفاوض المباشر كطريق للتسوية [مع الفوارق]، يبقى السؤال حول تصور كل منهما لكيفية تمثيل الفلسطينيين في هذه المفاوضات.

وأكد "الليكود"، خلال الحملة الانتخابية، استعدادة للتفاوض مع ممثلين عن الفلسطينيين مقبولين من قبل إسرائيل، وحدد شروطاً صارمة يجب توافرها في الفلسطينيين الذين سيتم التفاوض معهم، أبرزها: الاعتراف بدولة إسرائيل، ونيل العنف والإرهاب، ولا تكون لهم صلة من أي نوع بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأكد أنه، في حالة فوزه. سيجري انتخابات في يهودا والسامرة وغزة، لتمكين السكان من اختيار هيئة تمثيلية مؤقتة تمثلهم في المفاوضات المباشرة، ودعا الدول العربية المجاورة إلى المساعدة في هذه العملية [٧٥].

وأكد "الليكود" رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومن ثم استبعاد أي إمكانية للتفاوض معها، وراح زعماءه يكيلون الاتهامات لها، فهي منظمة إرهابية ترمي إلى تدمير إسرائيل والقضاء عليها، وأن خطتها الاعتدالي ما هو الا مناورة سياسية لتحقيق الهدف [٧٦].

أما حزب العمل، فقد استمر في التأكيد على أن تمثيل الفلسطينيين لا يكون إلا من خلال وفد أردني/فلسطيني مشترك. ووضع، أيضاً، نفس الشروط الصارمة التي حددها "الليكود" فيما يتعلق بالفلسطينيين الذين سيتعامل معهم. وعقب القرار الأردني بإنهاء الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية، اتجه حزب العمل إلى إدخال بعض التعديلات في برنامجه وحملة الانتخابية، جوهرها قبوله للتفاوض مع وفد فلسطيني بشكل مستقل، أو في إطار وفد أردني/فلسطيني مشترك [٧٧]. وتزايدت تصريحات زعماء العمل، خلال الحملة الانتخابية، التي تؤكد على استعداد الحزب في، حالة فوزه، للتفاوض مع أي جماعة أو جهة فلسطينية تقبل الشروط

التي سبق وحددها الحزب للتعامل مع الفلسطينيين [٧٨]. بل واستمر يؤكد ضرورة وقف أعمال العنف والإرهاب في الأراضي المحتلة [الانتفاضة] كشرط لأي مفاوضات. [٧٩]

وبالرغم من أن الخط الأساسي لحزب العمل هو عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وعدم الاستعداد للتفاوض معها، نظراً لأنها منظمة إرهابية تساند العنف والإرهاب، حتى وإن كان بعض قادتها يعلنون عكس ذلك. [٨٠] كما أن هناك انقسامات حادة داخل المنظمة، ومن ثم فهي غير قادرة على بلورة تصور واحد وموقف واحد، لذلك من الصعوبة الحوار معها. [٨١] من وجهة نظر حزب العمل.

وبالرغم من ذلك برز تيار، داخل حزب العمل، طالب بضرورة التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنه يظل تياراً ضعيفاً، ولم يستطيع أن يفرض نفسه داخل الحزب.

وفي إطار الحرص على درجة من تماسك الحزب وعدم خلق انشقاقات داخله، أشار كل من "بيريز"، زعيم الحزب، و"فايتسمان"، مدير حملته الانتخابية، إلى إمكانية إجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية متى ألغت ميثاقها الوطني، ونبذت العنف والإرهاب، وقبلت قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، كأساس وحيد للتفاوض واعترفت بإسرائيل. [٨٢]

وهكذا، يبدو أنه ليس هناك اختلافات ذات شأن بين القوتين الرئيسيتين فيما يتعلق بتمثيل الفلسطينيين في المفاوضات المباشرة. فكلاهما يريد فلسطينيين حسب الشروط والمواصفات المحددة على نحو ماسبق ذكره. وحتى عندما يصرح بعض قادة العمل عن إمكانية التفاوض مع المنظمة، فإنهم يضعون شروطاً من شأنها نفي شرعية وجود المنظمة ذاتها. وينجب فهم ذلك في إطار سعي حزب العمل لكسب المزيد من الأصوات العربية داخل إسرائيل.

كما أن تصريحات، من هذا النوع، يمكن أن تساهم في المزيد من الإرباك والانقسام داخل الصف العربي، ما بين مؤيد ومعارض لها، ويمكن أن تكون شركاً للمنظمة، بحيث تدفعهم إلى تقديم بعض التنازلات، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة وتعميق بعض الانقسامات داخلها.

٤- حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة:

استمر كل من العمل و"الليكود"، خلال الحملة الانتخابية في رفض ودحض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإنكار أن هناك شعباً فلسطينياً، ومن ثم رفض فكرة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وما تم طرحه هو صيغة لحكم إداري ذاتي "الليكود" وصيغة لمقايضة بعض الأرض بالسلام [العمل] على نحو ما سبق ذكره. وفي أحد تصريحاته، ذكر رئيس الوزراء وزعيم "الليكود"، "شامير": "إن هناك أجماعاً في إسرائيل على أنه، ما بين البحر المتوسط والصحراء، مكاناً لدولتين فقط، دولة

يهودية عاصمتها كانت وسوف تكون القدس، ودولة عربية شرق نهر الأردن". [٨٣] وهكذا يؤكد "شامير" نظريته إلى الأردن باعتبارها الوطن البديل للفلسطينيين، وهو الاتجاه الذي يحرص الملك حسين على تحصين نفسه ضده.

٥- التعامل مع الانتفاضة.

نظراً للأثار السلبية الخطيرة التي تركتها الانتفاضة على المجتمع الإسرائيلي، على نحو ما سبق ذكره، أصبحت محورياً للصراع على السلطة بين "الليكود" والعمل خلال الحملة الانتخابية. فكلاهما راح يتهم الآخر بأنه المسئول عن اندلاع الانتفاضة. واتهم بعض وزراء "الليكود"، وخاصة "إريل شارون" وزير التجارة الصناعة، اتهموا وزير الدفاع "رابين" بالتساهل في التعامل مع الانتفاضة وهاجموا سياسته الأمنية أكثر من مرة. [٨٤] وعلق كل منهم بدء المفاوضات المباشرة للسلام، في حالة فوزه وتشكيله للحكومة، على شرط أوقف أعمال العنف والإرهاب في الأراضي المحتلة [الانتفاضة]. [٨٥]

وثمة اتفاق بين العمل و"الليكود" وغيرهما من الأحزاب اليمينية على ضرورة قمع الانتفاضة. ويطالب "الليكود" بتدعيم الحل العسكري لإنهاء الانتفاضة، أي زيادة كم وكيف أعمال العنف التي يمارسها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، حتى لو أدى ذلك إلى سقوط المزيد من القتلى، وإبعاد العشرات من الفلسطينيين. [٨٦]

وأكد "شامير" أنه أعد خطة لقمع الانتفاضة في حالة فوزه في الانتخابات وتشكيل الحكومة، ومن أهم عناصرها ما يلي:

- تدمير عدد من مخيمات الفلسطينيين في الضفة والقطاع.
- تشديد الرقابة على التحويلات المالية إلى الأراضي المحتلة.
- إغلاق جميع الصحف والنقابات في الأراضي المحتلة.
- الحد من عمليات العبور من وإلى الأردن.

وبالرغم من أن التوجه العام هو قمع الانتفاضة، إلا أن "اسحق رابين"، وزير الدفاع الإسرائيلي وأحد القادة البارزين في حزب العمل، وهو صاحب القبضة الحديدية في التعامل مع الانتفاضة، صرح بأنه: "يجب أن يكون واضحاً للجميع، أن حل المشكلة لا يمكن إنجازه بواسطة القوة العسكرية فقط، بل عبر السبيل السياسي". [٨٧]

وبذلك ستكون المهمة الأولى، لأي حكومة إسرائيلية بعد الانتخابات هي العمل على إخماد الانتفاضة الفلسطينية بكافة السبل والأساليب.

وختاماً القول:

إنه بالرغم من أن المشكلة الفلسطينية، بأبعادها المختلفة، هي التي طفت على

جو الحملة الانتخابية. إلا أن كلا من العمل و"الليكود" ظل غير قادر، وغير راغب، على تقديم رؤية تخرج الناخب الإسرائيلي من حالة البلبلة والاضطراب التي تعمقت بفعل الانتفاضة الفلسطينية، لذلك جاءت نتيجة الانتخابات لتترجم لانقسام الرأي العام الإسرائيلي بخصوص مستقبل الأراضي المحتلة وعملية السلام. ففي الوقت الذي يرغب فيه بعض الإسرائيليين في التخلص من عبء الأراضي المحتلة، وذلك بالانسحاب من بعضها، فإن هناك قطاعات أخرى تخشى قيام دولة فلسطينية تشكل خطراً على الدولة اليهودية. وهكذا ظلت الأسئلة الرئيسية المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية دون حسم.

رابعاً: حدود الاستمرار والتغير في سياسات ومواقف القوتين الرئيسيتين [الليكود والعمل] إزاء المشكلة الفلسطينية.

من خلال تتبع برامج وسياسات كل من العمل و"الليكود"، منذ انتخابات ١٩٧٣، يلاحظ أن هناك استمرارية لعدد من المبادئ والمواقف الأساسية لكل منهما. فـ"الليكود" استمر في التمسك برفض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ومن ثم رفض فكرة الدولة الفلسطينية. وتمسك بحل مشكلة عرب إسرائيل [الفلسطينيين] في إطار ترتيبات الإدارة الذاتية، كما جاءت في اتفاقيات كامب ديفيد، ورفض فكرة المؤتمر الدولي... الخ. ويعد برنامج "الليكود" السياسي والفكري استمرارية لبرنامج حزب "حيروت"، النواة الأساسية لهذا التكتل، والذي تمحور حول المطالبة بفلسطين كلها كما كانت خلال الانتداب، ورفض الاعتراف بحدود ١٩٤٩ حدوداً نهائية لإسرائيل. وبعد ١٩٦٧ ركز البرنامج على أهمية تشجيع الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل. [٨٨]

ولم يشهد برنامج "الليكود" الانتخابي سوى بعض التغيرات الطفيفة والشكلية التي لا تمس جوهر المبادئ الأساسية، كما أنه عادة ما يحيط هذه التغيرات البسيطة بترسانة من القيود والضوابط تفرغها من أي مضمون حقيقي. فعلى سبيل المثال، لم يتضمن برنامجه الانتخابي للكنيست الثاني عشر النص التقليدي القائل بحق دولة إسرائيل في السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة، ويصبح هذا التغير لامعني له في ضوء السياسة الثابتة لـ"الليكود"، والتي تقوم على رفض أي تقسيم إقليمي لأرض إسرائيل، ومن ثم رفض قيام الدولة الفلسطينية بأي شكل من الأشكال. [٨٩] كما أن ما تضمنه البرنامج عن إمكانية التفاوض مع ممثلين لسكان الأراضي المحتلة عديم القيمة في ضوء الشروط والمواصفات الصارمة التي اشتراطها "الليكود" في هؤلاء الممثلين.

وحتى إذا ما عبر بعض قادة "الليكود" عن مواقف مخالفة للخط العام للحزب، فإنها تظل مواقف فردية محدودة التأثير. وقد تأتى في إطار خطه مرسومة لتوزيع الأدوار بحيث يستقطب الحزب مختلف اتجاهات الرأي العام.

ويعكس حزب العمل، في برامجه الانتخابية، درجة من الاستمرارية إزاء المشكلة

الفلسطينية، وعدلية السلام عموماً. فهو يتمحور حول أفكار الحل الوسط الإقليمي، والتنازل عن بعض الأرض مقابل السلام في إطار مفاوضات مباشرة مع الأردن ومصر. مع ضمان ترتيبات أمنية في الأراضي التي سيتم التخلي عنها. وتمثل سياسة حزب العمل، إزاء المشكلة الفلسطينية، مزيجاً من الأفكار التي تضمنتها مشروع "ألون" وما عرف باسم "الخيار الأردني"، مع بعض التعديلات. فقد اقترح "ألون" أن تكون حدود إسرائيل الشرقية نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت في منتصفه بكل طوله. ولتحقيق وحدة أراضي البلاد وتأمينها يجب أن يضم إليها عدة مناطق من الضفة الغربية وكل قطاع غزة، والعمل على استيطان تلك المناطق. مع تجنب ضم المناطق التي تحتوي أعداداً كبيرة من السكان العرب، وإقامة حكم ذاتي مرتبط بإسرائيل في الأراضي التي سوف تظل خارج السيادة الإسرائيلية، والسعي من أجل التعاون الإقليمي لتوطين لاجئي قطاع غزة في الضفة الغربية. [٩٠]

وقد طرأ تغير على سياسة الحزب على المستوى الإجمالي منذ نهاية عام ١٩٨٦، تمثل في القبول بفكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط. وكما سبق القول فإن العمل يقدم تصوراً للمؤتمر الدولي يفرغه من أي مضمون حقيقي، فهو مؤتمر بلا صلاحيات تكفل له اتخاذ قرارات، ولايتعدى كونه مظلة دولية احتفالية للمفاوضات المباشرة. [٩١]

وحدث تغير آخر في برنامج الحزب، خلال الحملة الانتخابية، تمثل في طرح إمكانية التفاوض مع ممثلين للفلسطينيين، وفقاً لعدد من الشروط، على نحو ما سبق ذكره. وفي إطار هذه الشروط يصبح هذا التطور محدود الأهمية، ويدخل في باب المناورات الانتخابية، وليس في باب التغير الحقيقي في الرؤية والموقف السياسي.

وهكذا يتضح أن هناك استمراراً في الخط السياسي لكل من العمل و"الليكود" إزاء المشكلة الفلسطينية، وإن كانت درجة الاستمرارية بالنسبة لـ"الليكود" تفوق مثيلتها بالنسبة لحزب العمل [حيث شهد برنامج هذا الأخير بعض التغيرات من حيث الشكل والمضمون].

لكن في جميع الحالات ظل التغير في التوجه والسياسة إزاء المشكلة الفلسطينية محدوداً وتدرجياً، ولم يمس المبادئ والخطوط الأساسية لأي منهما. ويؤكد هذا أن استجاباتهما للتغيرات الموضوعية في البيئة المحلية والإقليمية محدودة جداً، بحيث لا تنعكس بشكل واضح على برامج وسياسات كل منهما. فبالرغم من عمق الآثار والتداعيات التي أفرزتها الانتفاضة على المستوى الإسرائيلي والفلسطيني والعربي والدولي، وبالرغم من الإرباك الذي نجم عنها مستوى العمل و"الليكود"، فإن أيًا منهما لم يحدث تغيرات ذات شأن في خطه السياسي، وإن كانا قد صعدا من أهمية وضرورة إخماد الانتفاضة بشتى الوسائل والأساليب.

وثمة عدة أسباب تفسر هذه الاستمرارية منها: وضوح وثبات الأهداف بالنسبة لـ"الليكود" والعمل، وممارسة كل منهما لقدرة من المرونة التكتيكية في إطار التلاعب بمتغيرات الموقف المحلي والدولي لخلق التأييد والمساندة. كما أن عنصر القيادة في

كل منهما يساهم في هذه الاستمرارية. فتاريخياً اتسمت قيادات التكتلين الكبيرين، في الأغلب، بدرجة من الثبات والوعي بالأهداف، والحنكة السياسية، والقدرة على المناورة. كما أن هناك ظاهرة استمرارية الإدراك القيادي في "شامير" و"شارون"، على سبيل المثال، استمرارية لخط "بيجين" بدرجات متفاوتة... وهكذا. ومن عوامل الاستمرارية، أيضاً، القبول ببعض الاختلافات الفرعية التي ربما لا تتفق مع الخط الأساسي للحزب، طالما بقيت فردية ومحدودة. وإذا وصلت هذه الاختلافات إلى درجة كبيرة، فإنه قد يحدث انشقاق عن الحزب الكبير، ويبقى الأخير مستمراً على مبادئه وسياساته الأصلية. وهي ظاهرة عرفها كل من العمل و"الليكود". كما أن وجود امتدادات تاريخية للعمل و"الليكود"، يعود بعضها إلى مرحلة ما قبل قيام الدولة، يكرس تقاليداً للاستمرارية. [٩٢]

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن طبيعة الكيان الصهيوني، من حيث كونه كياناً استيطانياً عنصرياً دخليلاً، تساعد على استمرارية الأهداف، بالنسبة للقوى والتيارات السياسية الرئيسية. وهي تتمحور حول السعي من أجل التفوق العسكري، واكتساب الشرعية الإقليمية، والتحكم في المنطقة. [٩٣]

خامساً: حدود الاتفاق والاختلاف بين العمل و"الليكود" بشأن المشكلة الفلسطينية.

باهتت بعض النظم العربية، وبعض الدوائر الصحفية والإعلامية والثقافية في الوطن العربي على حزب العمل، فوصف الملك "حسين" فوز "الليكود" بأنه سيكون كارثة على عملية السلام. وأصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً ناشدت فيه الإسرائيليين، والعرب داخل إسرائيل، بالتصويت لصالح القوى الساعية للسلام. ترى هل هناك اختلافات جوهرية بين "الليكود" والعمل فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية، وبالصراع العربي-الإسرائيلي عموماً؟ وهل كان الوضع سيختلف كثيراً إذا فاز حزب العمل بأغلبية بسيطة، وشكل الحكومة بمفرده، أو بالائتلاف مع بعض الأحزاب الصغيرة؟

بخصوص السؤال الأول، يتضح من خلال التحليل السابق أنه لا توجد اختلافات جوهرية عموماً. فاختلافاتهما في التبريرات والتفسيرات، وبعض الأمور الشكلية والإجرائية، وفي الأساليب والآليات فقط. [٩٤]

وبعيداً عن هذه الاختلافات الشكلية، يتفق العمل و"الليكود" حول عدة مبادئ وأسس استراتيجية أهمها:

- ١- إنكار هوية الشعب الفلسطيني، وعدم الاعتراف بحقه في تقرير المصير، ومن ثم رفض فكرة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل.
- ٢- رفض الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧.

- ٣- عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ووصفها بالإرهاب.
- ٤- الحفاظ على نقاء الدولة اليهودية.
- ٥- ضمان استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي.
- ٦- ضمان عدم دخول أي جيش أجنبي، أو سلاح، غرب نهر الأردن.
- ٧- رفض فكرة المؤتمر الدولي ذات الصلاحيات، وإن كان العمل قد قبل بمؤتمر دولي احتفالي.
- ٨- طرح التفاوض المباشر كأسلوب للتسوية، وإن كان العمل قد قبل بمؤتمر دولي بروتوكولي كمقدمة للمفاوضات المباشرة.
- ٩- قبول التفاوض مع ممثلين لسكان الأراضي المحتلة، ولكن في ظل شروط محدودة.
- ١٠- ضرورة العمل من أجل إخماد الانتفاضة بكافة الأساليب.
- ١١- وقف أعمال العنف والاضطراب والإرهاب في الأراضي المحتلة كشرط مسبق لأي مفاوضات.
- ١٢- بقاء القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل.
- ١٣- إن طبيعة السلام مع الدول العربية يجب أن تقوم على أساس الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية طبيعية معها.

وهكذا، يبدو أن هناك اتفاقاً بين العمل و"الليكود" حول عدد من المبادئ الاستراتيجية والأمنية، ومن ثم فأى رهان عربي على حزب العمل يجب أن يأخذ هذه الخلفية بعين الاعتبار. فثمة قضايا ومسائل جوهرية يجب ألا تكون موضوعاً للتنافس الانتخابي، لأن هذا من شأنه تهديد شرعية دولة إسرائيل ذاتها. ولذلك فإنه لو قدر لحزب العمل، مثلاً، الفوز في الانتخابات، وتشكيل الحكومة، فإنه لن يتخلى عن المبادئ السابقة، وهي مبادئ تتناقض مع أي حد أدنى يمكن قبوله فلسطينياً وعربياً، وبالتالي لابد وأن تدخل عملية السلام، التي يطرحها حزب العمل، في طريق مسدود.

سادساً: ماذا بعد الانتخابات الإسرائيلية ؟

لا شك في أن نتائج الانتخابات الإسرائيلية ستلقى بظلالها على مستقبل القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي عموماً. فأى من القوتين الرئيسيتين ["الليكود" والعمل] لم يستطع أن يحسم الموقف لصالحه، وبالتالي يكون قادراً على تنفيذ تصوره حيال المشكلة الفلسطينية عقب تشكيله للحكومة. كما أن الانتخابات كشفت عن صعود دور الأحزاب الدينية واليمينية، وهي قريبة عموماً من مواقف وتصورات "الليكود" حول المشكلة الفلسطينية. ومن هنا أصبحت فرصة "الليكود" لتشكيل الحكومة بالائتلاف مع الأحزاب اليمينية والدينية كبيرة. ولقد دخل "الليكود" في مفاوضات ومساومات معقدة مع هذه الأحزاب، ومع حزب العمل، لتحقيق هذا الهدف. وحدثت انقسامات داخل صفوف حزب العمل، بعد الانتخابات، حيث تزايدت الانتقادات لزعامة الحزب باعتبارها فشلت في إدارة الحملة الانتخابية، وهناك من طالب "بيريز" بالتنحي عن الزعامة. وكذلك حدث الانقسام حول إمكانية تفاوض الحزب مع الأحزاب

الدينية لتشكيل الحكومة، أو مشاركة "الليكود" في إطار حكومة موسعة، وهو الاقتراح الذي قبله "بيريز" و"رابين"، ولم يلق قبولا في الحزب.

بغض النظر عن كل ماسبق، فما هي الآثار المحتملة للانتخابات الإسرائيلية على مسارات العمل من أجل تسوية المشكلة الفلسطينية؟ وما هي الأساليب والاستراتيجيات التي من شأنها تمكين الفلسطينيين والعرب من تحجيم الآثار والتداعيات السلبية لهذه التطورات، وتعميق إيجابياتها في صالح الحقوق الفلسطينية والعربية؟

يمكن القول إن هناك عدة أطر مستحكمة مستقبل الحل السياسي للمشكلة الفلسطينية خلال المستقبل القريب أو المتوسط. هي الإطار الإسرائيلي، والإطار الفلسطيني، والإطار العربي، والإطار الدولي. ولا بد أن يكون للفلسطينيين والعرب تصورات وبدائل محددة للتعامل مع كافة الأطر السابقة.

أولاً: الإطار الإسرائيلي.

على ضوء نتائج الانتخابات، فإنه من المتوقع أن يتولى "الليكود" تشكيل الحكومة بالائتلاف مع بعض الأحزاب الصغيرة أو مع حزب العمل إلى جانب بعض الأحزاب الصغيرة. [٩٥] ومن بين الشروط الأساسية التي يطرحها "الليكود" لتشكيل حكومة يشارك فيها حزب العمل، وأن تظل له رئاسة الحكومة طوال السنوات الأربع، وأن يتخلى حزب العمل عن فكرة المؤتمر الدولي. وفي الحالتين سيصبح التصور "الليكودي" هو المحدد لسياسة إسرائيل إزاء المشكلة الفلسطينية خلال المرحلة المقبلة. فمن المتوقع زيادة أعمال القمع ضد الانتفاضة، والعمل من أجل تجميد الأوضاع في الأراضي المحتلة واستمرار حالة اللاسلم واللاخرب. وقد تمضي حكومة إسرائيل في خطوات، من جانب واحد، من أجل حكم ذاتي إداري في الأراضي المحتلة بلا مضمون، وذلك في إطار البحث عن بديل للمنظمة الخاصة بعد أن رفعت الولايات المتحدة الأمريكية الخطر عن الحوار مع المنظمة. وقد يتخلى "الليكود"، مؤقتاً، عن فكرة ضم الضفة والقطاع، نظراً لعدم ملائمة الظروف الراهنة، على المستوى الفلسطيني والعربي والدولي [كما سيتضح فيما بعد]، ومثل هذه الظروف التي تشكل تحدياً ضاغطاً على الحكومة الإسرائيلية قد تدفع إلى المزيد من التماسك بين "الليكود" والعمل داخل الحكومة [متى شارك فيها العمل]، وبالتالي يكون لها قدرة أكبر على المبادرة، وتخرج من حالة الشلل التي كانت سمة حكومة الوحدة الوطنية خلال السنوات الأربع الماضية، ولكن في اتجاه العمل لإعاقة التطورات الدافعة نحو حل المشكلة الفلسطينية.

ولا يتصور أن تتراجع أي حكومة إسرائيلية عن الآليات الشهيرة التي يتفق بشأنها العمل و"الليكود" والتي سبقت الإشارة إليها.

ويجد تصور "الليكود" تجاوباً من قبل قطاعات لها وزنها في المجتمع الإسرائيلي، وخاصة بين جيل الشباب الذي نشأ ووجد إسرائيل كما هي، وبالتالي فهو لا يقبل بفكرة الانسحاب عن أي جزء من أراضي يهودا والسامرة وقطاع غزة، ولا يقبل

بفكرة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، خاصة في ضوء عمليات التخويف المستمرة التي يمارسها "الليكود" والأحزاب اليمينية من أن قيام دولة فلسطينية معناه انتحار دولة إسرائيل، وقيام حرب عالمية ثالثة. وعلى الجانب الآخر فإن حركات السلام، والأحزاب ذات التوجهات العربية ضعيفة، وتأثيرها محدود.

إذن، الإطار الإسرائيلي، بمتغيراته الجديدة، يعد معوقاً للجهود والتطورات الرامية إلى تسوية المشكلة الفلسطينية، ويجب ألا يستبعد العرب احتمال أن تقوم إسرائيل بشن حرب خلال الفترة المقبلة، وإن كانت الحرب قد بدأت فعلاً في الأراضي المحتلة، ولكن بأساليب أخرى. فالحرب ستمكنها من ضرب الانتفاضة، وتفريغ الأراضي المحتلة من سكانها، وبالتالي إسقاط أي معنى لإعلان الدولة الفلسطينية، وضرب أي قدرات متنامية للدول العربية.

ثانياً: الإطار الفلسطيني.

كما سبق القول، لقد ساهمت الانتفاضة في بلورة الكيانية والهوية الفلسطينية، وسمحت بإبراز أحد الأبعاد الأساسية في الصراع باعتباره صراعاً فلسطينياً-إسرائيلياً. وكانت، أيضاً، عاملاً هاماً في دفع التحرك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي وصل الذروة بإعلان قيام الدولة الفلسطينية، وبالخطاب الذي ألقاه السيد "ياسر عرفات" أمام الجمعية العامة في مقرها الأوربي عن القضية الفلسطينية. وقد بلورت كل هذه التصورات رؤية فلسطينية للسلام تشكل "خياراً فلسطينياً" أبرز بنودها: العمل من أجل انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وأساس المؤتمر قراراً لمجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، مع التسليم بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة استناداً إلى قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ الصادر عن المنظمة الدولية، ويتضمن انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية. وإلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم، وإزالة كافة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة، والسعي لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، تحت إشراف الأمم المتحدة لحماية الشعب الفلسطيني، وتوفير مناخ ملائم لإنجاح المؤتمر الدولي، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة. على أن يقوم مجلس الأمن بوضع ترتيبات الأمن بين جميع الدول المعنية في المنظمة بما فيها الدولة الفلسطينية ودولة إسرائيل. وأن العلاقة بين الأردن وفلسطين ستقوم على أسس كونفدرالية، وفقاً للاختيار الحر للشعبين.

وفي إطار هذا التوجه المعتدل للمنظمة، أسقطت كل الحجج والذرائع التي تتمسك بها إسرائيل والولايات المتحدة لرفض الاعتراف بها. فاتجهت المنظمة إلى الاعتراف بإسرائيل ونبذت الإرهاب، وأكدت قبولها لقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨. وكان رد الفعل الإسرائيلي متعنتاً، كالعادة، إزاء هذه التطورات، فاعتبرها

"شامير" دعاية وخداعاً. وطالب "بيريز" بضرورة البحث عن بديل للمنظمة من داخل الأراضي المحتلة.

وكذلك استمر رد الفعل الأمريكي متعنناً [رفض منح عرفات تأشيرة دخول للولايات المتحدة الأمريكية لحضور اجتماعات الجمعية العامة في دورتها الخاصة بالقضية الفلسطينية]، ولكن قبلت بعد ذلك فتح الحوار مع المنظمة، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات حول مستقبل العلاقات الفلسطينية-الأمريكية. ترى ماهي المسؤوليات الملقاة على عاتق المنظمة في المستقبل؟ وما هي التحديات التي يتعين عليها مواجهتها؟ وما هي حدود استجابة الأطراف الأخرى، وبخاصة إسرائيل والولايات لخط المنظمة هذا؟ وإلى أي مدى هي مستعدة للاستمرار فيه؟

تتمثل التحديات والإشكاليات التي يتعين على المنظمة التعامل معها في: العمل من أجل استمرار الانتفاضة الفلسطينية، التي شكلت مصدراً للدفع السياسي لحركة المنظمة، وتحجيم كافة القوى والانقسامات التي يمكن أن تشكل خطراً على الانتفاضة من داخلها، واستثمار المناخ السياسي والتداعيات التي خلقتها الانتفاضة من أجل حل المشكلة الفلسطينية. فقد أكدت أنه ليس هناك مجال للتعايش أو قبول الاحتلال. والقول بضرورة استمرار الانتفاضة يجب ألا يقف عند مستوى الرغبة أو التمني، لكن لابد أن يترجم إلى أفعال تمكن الانتفاضة من الاستمرار، ولو بأشكال ووسائل مختلفة. ويتضمن هذا ضرورة تطوير وتدعيم الأجهزة والمؤسسات واللجان الشعبية التي أفرزتها الانتفاضة لتدبير وتولي أمور الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بحيث تتحول الانتفاضة إلى نمط حياتي.

ويقع على عاتق المنظمة، أيضاً، العمل من أجل بناء الأسس الموضوعية للدولة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، لإعلان قيام الدولة يجب تدعيمه ببناء المؤسسات والأجهزة الفلسطينية التي تعني نفياً لمؤسسات الاحتلال. وفي هذا الإطار لابد من بلورة تصور واضح لنمط العلاقة بين المنظمة والدولة بعد أن تشكل حكوماتها المؤقتة.

وفي ظل مناخ الانتفاضة، يبقى على المنظمة، أيضاً، العمل من أجل وحدة فصائلها خلف أهدافها المرحلية وبعيدة المدى، فالخلافات والانقسامات داخل المنظمة كقيلة بإصابة العمل الفلسطيني بانتكاسة حادة. ومن هنا لابد من تكريس مبدأ الأغلبية وقواعد الديمقراطية بشأن عملية اتخاذ القرار داخل المنظمة. وإذا كانت المرحلة المقبلة ستشهد تشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة، فإن هذه الحكومة سيكون عليها اتخاذ قرارات صعبة ومصيرية، ويجب أن تكون الخلافات بشأنها في أضيق الحدود. فثمة أمور مصيرية، تتعلق بمستقبل شعب ودولة، يعد الخلاف بشأنها نوعاً من الترف.

وبإيجاز، فإنه سيكون على المنظمة أن تعمل من أجل استمرار الانتفاضة في الداخل، والتحرك السياسي على المستوى الخارجي [الإقليمي والدولي] لكفالة الدعم والتأييد "للخيار الفلسطيني".

ثالثاً: الإطار العربي.

إذا كانت الانتفاضة الفلسطينية، وإعلان قيام الدولة الفلسطينية، قد بلورا كيانية فلسطينية، ووضعاً فلسطينيين أمام مصيرهم، بحيث بدأ يبرز أحد الأبعاد الرئيسية في الصراع وهو البعد "الفلسطيني-الإسرائيلي"، وما يمكن أن يترتب على ذلك من إنهاء لوصاية أي نظام عربي على الفلسطينيين، الأمر الذي يتيح للمنظمة المزيد من حرية الحركة. إلا أن هذا لا يعني تقليص البعد العربي في الصراع، ولا يمكن أن يكون مبرراً لكي تنفض النظم العربية يدها عن الفلسطينيين وتتركهم لمصيرهم طالما أعلنوا عن قيام دولتهم.

ويقع على عاتق النظم العربية ترجمة التأييد اللفظي للانتفاضة إلى مواقف وممارسات رسمية وشعبية عملية، دون أن يغنى ذلك نقل الانقسامات والخلافات العربية إليها. وكذلك عليها مساندة، والاتفاف حول، التحرك السياسي للمنظمة على المستوى الدولي، دون أن يعني ذلك سعي هذا النظام أو ذاك للتحكم في حركتها. ويمكن للنظم العربية أن توظف علاقاتها الدولية وإمكانياتها خلف فكرة المؤتمر الدولي، باعتباره البديل السياسي المطروح على الساحة، والذي من شأنه أن يحول دون إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الصراع، إذ يسمح بمشاركة الاتحاد السوفيتي وبقية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وإذا كان من الصعوبة بمكان انعقاد المؤتمر الدولي، نظراً للعراقيل التي تضعها إسرائيل والولايات المتحدة في طريقه، وحتى إذا انعقد فإن العرب والفلسطينيين لن يستطيعوا أن يجنوا مكاسب ذات شأن من وراءه طالما لا يوجد تصور عربي واضح للمؤتمر، وطالما بقي الاختلال الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل، وذلك لأن نتائج أي مفاوضات ستأتي لتترجم هذا الاختلال.

لذلك فمن الضروري العمل من أجل تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، خاصة في ظل الظروف التي خلقتها الانتفاضة. ولايتأتى ذلك إلا بالاستمرار في دفع اتجاهات المصالحة، وتصفية الخلافات بين النظم العربية ذات الفاعلية في المنطقة مثل مصر وسوريا، وسوريا والعراق، ومصر وليبيا. والعمل من أجل تدعيم التنسيق العربي الفعال في شتى المجالات، وبخاصة المجال العسكري، فالقوة العسكرية العربية تشكل رصيذاً استراتيجياً للانتفاضة الشعبية الفلسطينية، وبكيزة لأي مفاوضات من أجل السلام والتسوية. وعلى العرب ألا يستبعدوا الخيار العسكري، بحيث يكون التحرك العربي مستنداً إلى ركائز ثلاثة: انتفاضة شعبية في الأراضي المحتلة (مطلوب العمل من أجل استمرارها)، وتحرك سياسي فلسطيني عربي لانعقاد المؤتمر الدولي، وقدرة عسكرية عربية تبلور معنى الإرادة العربية وتؤكد الاستعداد لاحتمالات المواجهة النظامية، في حالة فشل جهود التسوية السلمية.

رابعاً: المستوى الدولي.

ثمة اتجاه عام على المستوى الدولي مفاده ضرورة وضع نهاية للمشكلة الفلسطينية، والصراع العربي-الإسرائيلي عموماً، في إطار مؤتمر دولي للسلام، ولاشك في أن الانتفاضة وجهود التحرك الدبلوماسي من قبل المنظمة وبعض النظم العربية ساهمت في تدعيم هذا الاتجاه.

ومن هنا يقع على الفلسطينيين والعرب استثمار هذا المناخ الدولي، وتوظيفه من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي-الإسرائيلي.

وفي هذا السياق، يمكن للنظم العربية أن تمارس الضغط والتأثير على الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تقييم مواقفها وسياساتها إزاء الصراع العربي-الإسرائيلي، وهنا تثار أمور محددة تتعلق بالعمل من أجل تطوير الاعتماد الجماعي العربي على الذات، وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة في مجالات الاقتصاد والتسليح والتكنولوجيا. وتدعيم العلاقات العربية في دول الكتلة الشرقية، وبخاصة الاتحاد السوفيتي والدول الأوربية وبلدان العالم الثالث، وذلك بقصد تحقيق التوازن في العلاقات العربية-الدولية.

وفي ضوء ذلك، تستطيع النظم العربية أن تمارس قدراً أكبر من التأثير على الولايات المتحدة الأمريكية عبر العديد من الوسائل الاقتصادية والسياسية والإعلامية. كذلك عبر توظيف رصيد بعض النظم العربية لدى الولايات المتحدة.

وفي هذا الإطار، فإنه يجب الحذر والتأني في فهم القرار الأمريكي المفاجئ بقبول الحوار مع المنظمة، فثمة ظروف دولية ضاغطة، ساهمت السياسة الفلسطينية في تهيئتها، دفعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ هذا القرار. وبالتالي يجب النظر إلى هذا القرار في حدوده الموضوعية وظروف صدوره. ومن السابق للأوان تقييمه ونعته بأنه تحول تاريخي في السياسة الأمريكية [كما جرى على لسان بعض المسؤولين، وفي بعض الأوساط الصحفية العربية] تجاه المشكلة الفلسطينية. لكن يبقى على العرب استثمار هذا المناخ الدولي المواتي لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، الأمر الذي يفترض تحركاً سياسياً ودبلوماسياً منسقاً على مختلف الأصعدة لخلق أكبر قدر من الضغط الدولي على إسرائيل للقبول بتسوية عادلة للصراع العربي-الإسرائيلي.

وخلاصة القول: إن الانتفاضة الفلسطينية، بما ترتب عليها من آثار وتداعيات، على مختلف الأصعدة، تشكل مناخاً مواتياً وظروفاً أفضل يستطيع الجانب الفلسطيني العربي أن يستثمرها من أجل التوصل إلى تسوية مقبولة [في ضوء هذه الظروف]. ويتوقف الأمر، في النهاية، على حدود قدرة وفاعليات الجانب العربي على دعم الانتفاضة الفلسطينية، وخلق حد أدنى من التنسيق والتضامن العربي، وبخاصة في المجال العسكري، بحيث يشكل ركيزة لأي تحرك فلسطيني-عربي نحو التسوية السلمية.

تري هل سترتفع النظم العربية إلى مستوى الآثار التي خلقتها الانتفاضة؟
هذا هو التحدي !!

الهوامش

- [١] ستستخدم الدراسة مفاهيم [اليمن واليسار والوسط] تجاوزاً لتوصيف الأحزاب السياسية في إسرائيل، لأن هناك العديد من الإشكاليات المثارة بشأن أسس ومعايير تصنيف الأحزاب السياسية في إسرائيل. لمزيد من التفاصيل أنظر:
- * د. حامد ربيع. النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية [القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥]، ص ٢٠٥ وما بعدها.
- * إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي [القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٨] ص.ص. ٣٠٦-٣٠٤.
- ٢- صلاح الدين حافظ، "انتخابات إسرائيل ومستقبل الحرب والسلام"، الأهرام القاهرية، ٢٦/١٠/١٩٨٨.
- ٣- السياسة الكويتية، ١٩٨٨/٨/٥.
- ٤- ستستخدم الدراسة كلمة "الانتفاضة" نظراً لشيوعها.
- ٥- لمزيد من التفاصيل، أنظر:
- * سمير جبور، "الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة: الدلالات والانعكاسات إزاء المجتمع الإسرائيلي"، شؤون عربية، عدد ٥٥ [سبتمبر ١٩٨٨]، ص.ص. ٨٢-١٠١.
- * دون بيرتز، "الانتفاضة: الثورة الفلسطينية"، ترجمة محمود شحادة عبد الغنى، الثقافة العالمية، عدد ٤٢ [سبتمبر ١٩٨٨]، ص.ص. ٧-٢٥.
- ٦- حول أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي، أنظر:
- * عطا محمد حسن صالح زهرة، نظرية الأمن القومي في التقاليد الإسرائيلية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١.
- وحول تداعيات وأثار الانتفاضة على هذه النظرية، أنظر:
- * د. نظام العباسي، "الانتفاضة الفلسطينية الراهنة: رؤية تاريخية"، شؤون عربية، عدد ٥٦ [ديسمبر ١٩٨٨]، ص.ص. ١٠٧-١١٧.
- * يوثيل ماركوس، لا يرون النهاية، هآرتس، ٢١/٥/١٩٨٨.

٧- لمزيد من التفاصيل حول أسباب وخصائص الانتفاضة الفلسطينية، أنظر:

* د. هيثم كيلاي، "الانتفاضة"، شئون عربية، عدد ٥٤ [يونيو ١٩٨٨]، ص.ص. ١٣-٢٦.

* سميح شبيب، "الانتفاضة وملاحم السلطة الوطنية"، شئون فلسطينية، عدد ١٨٧ [أكتوبر ١٩٨٨]، ص.ص. ٣-٩.

* د. شفيق الغبرا، "الانتفاضة الفلسطينية: أسبابها، آلية استمرارها وأهدافها"، المستقبل العربي، عدد ١١٣ [يوليو ١٩٨٨]، ص.ص. ٥٩-٧٤.

* هالة مصطفى "التيار الإسلامي في الأرض المحتلة"، المستقبل العربي، عدد ١١٣ [يوليو ١٩٨٨]، ص.ص. ٧٥-٩٠.

* حلقة نقاش، "الانتفاضة الفلسطينية: السياق التاريخي-القوى الفاعلة، المسار والمستقبل"، المستقبل العربي، عدد ١١١ [مايو ١٩٨٨]، ص.ص. ٦-٣٣.

* د. أسعد عبد الرحمن، "الانتفاضة الفلسطينية: الأسباب والمسار، النتائج والآفاق"، شئون عربية، عدد ٥٦ [ديسمبر ١٩٨٨]، ص.ص. ٩٧-١٠٦.
د. محجوب عمر، "الانتفاضة: تراث وحاضر ومستقبل ظافر"، ورقة غير منشورة، ١٩٨٨.

Adamm Roberts "Decline of illusions: The Staus
of The Israeli Occupied territories Overzi
Years," International Affairs, Vol: 64, NO.
3 [Summer 1988], PP 345 - 359.

٨- أنظر:

* التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧ [القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٨]، ص.ص. ١٩٢-١٩٣.

* د. عبد المنعم سعيد، "العودة إلى الصف: مصر والوطن العربي ١٩٧٨-١٩٨٨"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية، الذي ينظمه مركز البحوث والدراسات السياسيات بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، خلال الفترة ٢-٥ ديسمبر ١٩٨٨.

٩- هناك العديد من المؤشرات الواقعية التي تكشف عن ضعف تأييد ومساندة النظم العربية للانتفاضة، بل إن بعض النظم تمنع شعوبها من أن تعبر عن هذه المساندة.

أنظر:

* د. إبراهيم أبراش "الانتفاضة الفلسطينية: فرصة للتأكيد على المبادئ القومية والمنطلقات الوطنية"، الوحدة، عدد ٥١ [ديسمبر ١٩٨٨]، ص.ص. ٢٣٩-٢٣٠.

* عبد الله بلقزيز، "انتفاضة الأرض المحتلة: المقدمات والنتائج" المرجع السابق، ص.ص. ٢٢٩-٢٠٨.

١٠- ذكر البرفيسور "يهو شفاط هاركايب"، مدير المخابرات الإسرائيلية السابق، في دراسة حديثة له عن الصراع العربي-الإسرائيلي، أن احتمالات الحرب بين العرب وإسرائيل تتزايد مع توقف الحرب العراقية-الإيرانية، وحصول كل من سوريا والعراق على أسلحة متقدمة، وفي حالة نشوب الحرب فإن إسرائيل ستضطر إلى توزيع جيشها على جبهتين، "وبالرغم من احتمالات النصر العسكري الفنى في هذه الحرب فإنها ستكون مدمرة للقدرة الإسرائيلية المحدودة على تحمل الخسائر الكبيرة".
أنظر، الأهرام، ١٩٨٨/٩/٢١.

١١- إحسان بكر، "قمة العقبة الثلاثية بعد هجوم السلام الفلسطيني"، القدس، عدد ٦ [نوفمبر ١٩٨٨]، ص.ص. ٧-٤.

١٢- حول التطورات الراهنة في النظام الدولي، أنظر:

* د. علي الدين هلال، "النظام الدولي وتأثيره على النظام العربي"، الباحث العربي، عدد ٦ [يوليو، سبتمبر ١٩٨٨]، ص.ص. ٤٥-٥٠.

* السفير عمرو موسى، "التحولات في النظام الدولي وأثرها على العالم الثالث"، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد-جامعة القاهرة، عدد ٥٥، مايو ١٩٨٨.

١٣- وليم كوانت، "فرص عملية السلام والانتفاضة"، دافار، ١٩٨٨/٥/١٩.

١٤- اعتمد هذا الجزء، بصفة أساسية، على ملف غير منشور أعده مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بتونس بعنوان "مواقف الأحزاب والقوى السياسية الإسرائيلية في انتخابات ١٩٨٨".

١٥- التقرير، مجلد ١، عدد ٨ [١٥-١ يونيو ١٩٨٨]، ص ١٠٠.

١٦- هآرتس، ١٩٨٨/٨/٣٠.

١٧- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

* د. علي الدين هلال وآخرون، تحليل مشروعات التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط ١٩٦٧-١٩٨٧ [عمان: منتدى الفكر العربي، تحت الطبع]، ص.ص. ٧٥-٧٧.

* د. صائب عريقات، السلام على السلام [القدس: منشورات البيار، ١٩٨٧]، ص.ص. ٧٣-٧٦.

* منير الهور وطارف الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٢، [عمان: دار الجليل، ١٩٨٢]، ص.ص. ١٩٧-١٩٨.

١٨- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

* ملف: "مفاوضات الحكم الذاتي بعد ثلاث سنوات"، السياسة الدولية، عدد ٦٤ [أبريل ١٩٨١]، ص.ص. ٦٧-١٥٤.

Joseph Alpher, "Why Begin Should Invite Araft To Jerusalem," Foreign Affairs, Vol. 60, NO. 5 [Summer 1982], PP. 1110 - 1123

١٩- الأنوار اللبنانية، ١٢/٩/١٩٨٨.

٢٠- التقرير، المجلد ٤، عدد ٨٥، [١-١٥ يونيو ١٩٨٨]، ص. ٢٠.

٢١- وحيد عبد المجيد، "السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الوطن العربي: الاستمرار والتغير"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية، الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢-٥ ديسمبر ١٩٨٨، ص.ص. ٣٥-٣٦.

٢٢- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

* Newsweek, November 14, 1988, PP. 22 - 62.

٢٣- أنظر:

* سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادي عشر - ١٩٨٤: الأبعاد السياسية والاجتماعية [بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، ١٩٨٥]، ص.ص. ٢٠-٢١.

٢٤- د. محجوب عمر، "تآكل المؤسسة السياسية ومزيد من العدوانية"، الشعب القاهرية [١٨/١١/١٩٨٨].

٢٥- عماد جاد، "الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل السلام في المنطقة"، الأهرام، ١٨/١١/١٩٨٨.

٢٦- لمزيد من التفاصيل، أنظر: * بشير البكر، "القوى السياسية في إسرائيل"، اليوم السابع [١٧/١٠/١٩٨٨]، ص.ص. ٨-١١.

* نبيل زكي، "وبدا عصر اليمين الإسرائيلي"، آخر ساعة [٩/١١/١٩٨٨].

٢٧- سمير جبور، انتخابات الكنيست، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.

٢٨- وحيد عبد المجيد، "مستقبل التسوية بعد الانتخابات الإسرائيلية والمجلس الوطني الفلسطيني"، المنار عدد ٤٨ [ديسمبر ١٩٨٨]، ص.ص. ٩-١٥.

* هاني العبد الله، "الكنيست الثاني عشر: ١٥ كتلة برلمانية"، شئون فلسطينية، عدد ١٨٨ [نوفمبر ١٩٨٨]، ص.ص. ١٢٥-١٢٨.

٢٩- ليس هنا مجال التعمق في تحليل المتغير الديني في المجتمع الإسرائيلي، فهو له جذوره التاريخية وأبعاده العقيدية والسياسية والسلوكية. وما الأحزاب الدينية إلا أحد أبعاده. فهناك الارتباط الوثيق بين الصهيونية واليهودية. وهناك مصدر الشرعية الدينية لدولة إسرائيل. وهناك مسالك ارتباط القوى الدينية بالمجتمع الإسرائيلي، متمثلة في الأحزاب الدينية والمحاكم الدينية. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

* د. حامد ربيع، النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية [القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥]، ص.ص. ٢٥٤-٢٦١.

٣٠- وحيد عبد المجيد، "مستقبل التسوية..."، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

٣١- صلاح الدين حافظ، مرجع سبق ذكره.

٣٢- ملف "مواقف الأحزاب والقوى السياسية الإسرائيلية في انتخابات ١٩٨٨"، غير منشور، صادر عن مكتب منظمة التحرير بتونس.

٣٣- المرجع السابق.

٣٤- المرجع السابق.

٣٥- المرجع السابق.

٣٦- المرجع السابق.

٣٧- المرجع السابق.

٣٨- اليوم السابع، ١٧/١٠/١٩٨٨.

٣٩- الشرق الأوسط السعودية، ١٩٨٨/٩/٨.

٤٠- الأنوار اللبنانية، ١٩٨٨/٩/١٤.

٤١- هو مبدأ معروف في تقاليد الممارسة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، وله تطبيقاته المحلية والإقليمية والدولية. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

* د. حامد ربيع، من يحكم في تل أبيب [بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٧٥] ص.ص. ٤٣٨-٤٤٢.

٤٢- نبيل زكي، "وبدأ عصر اليمن الإسرائيلي"، آخر ساعة القاهرية [١٩٨٨/١١/٩] ص.ص. ١٥-١٦.

٤٣- المرجع السابق، ص ١٦.

٤٤- آخر ساعة، ١٩٨٨/٩/١٤.

٤٥- Time, November 14/ 1988.

٤٦- د. غسان سلامة، "التعددية والتحديد المتبادل: العلاقات العربية-العربية في الراهن والمستقبل"، ورقة قدمت إلى ندوة العلاقات العربية-العربية التي نظمها مكتب مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة [١٩٨٨/٩/٤]، ص ١٨.

٤٧- عبد الستار الطويلة، "السيناريو الأسود الذي أعده الليكود"، روز اليوسف، ١٩٨٨/١١/٢١.

٤٨- صلاح الدين حافظ، الأهرام القاهرية، ١٩٨٨/١٠/٣١.

٤٩- عبد الستار الطويلة، مرجع سبق ذكره.

٥٠- وحيد عبد المجيد، السياسة الإسرائيلية...، مرجع سبق ذكره، ص.ص. ٣٤-٣٥.

٥١- الأخبار القاهرية، ١٩٨٨/٩/٦.

* عالمشمار، ١٩٨٨/٨/٢٣.

٥٢- آخر ساعة، ١٩٨٨/٩/١٤.

٥٣- الأخبار، ١٩٨٨/٩/٦.

٥٤- عالمشمار، ١٩٨٨/٨/٢١.

٥٥- السياسة الكويتية، ١٩٨٨/٩/٦.

٥٦- هآرتس، ١٩٨٨/٩/٩.

* السياسة الكويتية، ١٩٨٨/٩/٢٤.

٥٧- الشرق الأوسط السعودية، ١٩٨٨/٩/٥.

٥٨- آخر ساعة، ١٩٨٨/٩/١٤.

٥٩- معاريف، ١٩٨٨/٨/٣١.

* ولمزيد من التفاصيل حول الآثار التي تركتها الانتفاضة على الجيش الإسرائيلي، أنظر:

* عمر سعادة، "الانتفاضة ومؤسسة الأمن الإسرائيلي"، شئون فلسطينية، عدد ١٨٨ [نوفمبر ١٩٨٨]، ص.ص. ١٢-٣٤.

٦٠- الأخبار القاهرية، ١٩٨٨/٩/٦.

٦١- المساء القاهرية، ١٩٨٨/٩/٨.

٦٢- صلاح الدين حافظ، "هجوم السلام العربي"، الأهرام، ١٩٨٨/١٠/٣١.

٦٣- الرأي الأردنية، ١٩٨٨/٩/٢١.

٦٤- د. على الدين هلال وآخرون، "مشاريع التسوية"، مرجع سبق ذكره.

٦٥- دافار، ١٩٨٨/٩/١٤.

* الأخبار القاهرية، ١٩٨٨/٩/١٣.

* السياسة الكويتية، ١٩٨٨/٩/٢٤.

٦٦- المساء، ١٩٨٨/٩/٨.

٦٧- عبد الستار الطويلة، مرجع سبق ذكره.

٦٨- مغاريف، ١٩٨٨/٩/٧.

٦٩- حول دوية حزب العمل للمؤتمر الدولي، أنظر:

* عماد جاد بدرس، "موقف إسرائيل من المؤتمر الدولي"، السياسة الدولية، عدد ٩٠ [أكتوبر ١٩٨٧]، ص.ص. ١٠٩-١١٣.

* د. عطية حسين أفندي، "مصر والمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط: دراسة في ضوء قواعد التسوية السياسية للمنازعات الدولية"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية - مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد، ٢-٥ ديسمبر ١٩٨٨.

٧٠- الرأي الأردني، ١٦/٩/١٩٨٨.

٧١- الرأي العام الكويتي، ٢٧/٩/١٩٨٨.

٧٢- وحيد عبد المجيد، "الانتخابات الإسرائيلية في ظل الانتفاضة الفلسطينية"، الأهرام الاقتصادي، ١٧/١٠/١٩٨٨، ص.ص. ٢٦-٢٩.

٧٣- الشرق الأوسط السعودية، ٧/٩/١٩٨٨.

٧٤- هارتس، ١٧/٨/١٩٨٨.

٧٥- الأخبار القاهرية، ١٣/٩/١٩٨٨.

* الأنوار اللبنانية، ١٢/٩/١٩٨٨.

٧٦- الأنوار اللبنانية، ١٢/٩/١٩٨٨.

* الشرق الأوسط السعودية، ٥/٩/١٩٨٨.

٧٧- الشرق الأوسط السعودية، ٥/٩/١٩٨٨.

* عالمشمار، ٢٩/٩/١٩٨٨.

٧٨- أميرة حسن، "رسالة القدس"، الأهرام، ١١/٩/١٩٨٨.

* معارف، ٢٧/٩/١٩٨٨.

٧٩- السياسة الكويتية، ٢٠/٩/١٩٨٨.

* الرأي العام الكويتي، ٢٧/٩/١٩٨٨.

* السياسة الكويتية، ٥/٩/١٩٨٨.

٨٠- معارف، ١٥/٩/١٩٨٨.

* الرأي العام الكويتية، ١٩٨٨/٩/٢٧.

٨١- الرأي الأردنية، ١٩٨٨/٩/٢١.

٨٢- الرأي العام الكويتية، ١٩٨٨/٩/٢٧.

* الأنوار اللبنانية، ١٩٨٨/٩/١٢.

* صلاح الدين حافظ، "هجوم السلام العربي"، مرجع سبق ذكره.

٨٣- دافار، ١٩٨٨/٨/١٩.

٨٤- هآرتس، ١٩٨٨/٨/٢٢.

* هآرتس، ١٩٨٨/٨/٢٩.

٨٥- السياسة الكويتية، ١٩٨٨/٩/٢٠.

٨٦- أميرة حسن، "رسالة القدس"، الأهرام، ١٩٨٨/١٠/٣٠.

* الأهرام، ١٩٨٨/١٠/٦.

٨٧- دافار، ١٩٨٨/٩/١٤.

٨٨- للمقارنة بين برنامج الليكود خلال انتخابات ١٩٨١، ١٩٨٤، أنظر:

* سمير جبور، "انتخابات الكنيست الحادي عشر"، مرجع سبق ذكره، ص.ص.

٩٠-٩١.

وللمقارنة بين برنامج الليكود خلال انتخابات ٧٢، ١٩٧٧، أنظر:

* أمل الشاذلي، "ليكود والتسوية: دراسة للتحالف الحاكم في إسرائيل

[القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨.

٨٩- وحيد عبد المجيد، "الانتخابات الإسرائيلية في ظل الانتفاضة"، مرجع سبق

ذكره.

٩٠- أنظر نص المشروع في:

* د. علي الدين هلال وآخرون، مرجع سبق ذكره..

٩١- حول الشروط التي يطرحها العمل لانهقاد المؤتمر الدولي، أنظر:

* د. صائب عريقات، مرجع سبق ذكره، ص. ١٠٨-١٠٩.

٩٢- لمزيد من التفاصيل حول الحياة الحزبية في إسرائيل، أنظر:

* د. حامد ربيع، "النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية"، مرجع سبق ذكره.

٩٣- د. حامد ربيع، "الحركة السياسية..."، مرجع سبق ذكره، ص. ١٧٥-١٨٦.

٩٤- د. علي الدين هلال، "كيف نفهم نتائج الانتخابات الإسرائيلية"، الأهرام الاقتصادي، عدد ١٠٣٤ [نوفمبر ١٩٨٨]. الصفحة الأخيرة.

- السفير | بهي الدين الرشيد، "الانتخابات الإسرائيلية وحكاية شهاب الدين"، الأهالي، ١٦/١١/١٩٨٨.

٩٥- حتى كتابة هذه السطور نشرت الصحف عن اتفاق العمل و"الليكود" بشكل مبدئي على تشكيل حكومة ائتلافية [الأهرام، ٢٠/١٢/١٩٨٨].

١. محسن عوض.

لايمك المعقب على ورقة الزميل حسنين توفيق إلا أن يحيى هذا الجهد البحثي، سواء للإحاطة الشاملة بموضوع البحث، أو للمنهج المتبع، أو للاتساق الموضوعي الذي ينقل القارئ من فكرة إلى أخرى في سلاسة يشهد بها للباحث.

وابتداءً، يتعين الانتباه لأهمية موضوع البحث، فالموضوع ليس مجرد رؤية القوى السياسية في بلد عدو لواحدة من قضايا الهامة. فمنذ أن قبل العالم العربي باستبعاد الخيار العسكري من الخيارات المتاحة لحل الصراع العربي الإسرائيلي، أخذت الانتخابات النيابية الإسرائيلية تكتسب أهمية متزايدة، لما يترتب عليها من تحديد أحد أهم جوانب التسوية السلمية لهذا الصراع. وفي هذا السياق تكتسب انتخابات الكنيست الثاني عشر الأخيرة، أهمية خاصة. فهي تأتي في ذروة حدث فريد هو الانتفاضة، أو بالأحرى ثورة الشعب الفلسطيني في الداخل، وتأتي أيضاً على أعقاب مرحلة فاصلة في التحرك الفلسطيني والعربي، واكبت مقدماتها الحملة الانتخابية، وتفاعلت معها في جدلية ملموسة، واستكملت هيكلها بمبادرة السلام الفلسطينية في الأسابيع التالية للانتخابات.

وبالعودة إلى ورقة الأستاذ حسنين توفيق، فقد قسمت الورقة الموضوع، كما لاحظنا، إلى ستة أقسام، عالجت في القسم الأول الإطار المحلي والإقليمي والدولي التي تمت في ظلها الانتخابات، وتناولت في القسم الثاني والثالث، عرضاً وتحليلاً لرؤية القوى السياسية الإسرائيلية للمشكلة الفلسطينية في برامجها الحزبية، أو حملاتها الانتخابية، وصولاً إلى حدود الاستمرار والتغير في سياسات ومواقف هذه القوى إزاء المشكلة، وحدود الاتفاق والاختلاف بينها. في القسمين الرابع والخامس، وأخيراً، أجابت الورقة، في محاولة للبحث عن إجابة للسؤال الهام: ماذا بعد الانتخابات الإسرائيلية؟

في الأقسام الأربعة الأولى من الورقة، والتي عنيت برصد الإطار المحيط بالانتخابات وتحليل البرامج، والحملة الانتخابية، واستخلاص الثابت والمتغير، يتفق المعقب، إجمالاً، مع الباحث. قد يكون هناك مجال للاختلاف في تعيين وزن أحد العوامل، أو الحاجة لاستكمال بعض النقاط لإضاءة بعض الجوانب المعتمدة...، لكن دون أن يؤثر ذلك في الاتفاق العام جولي مجمل الرصد والتحليل. أما القسمان الأخيران في الورقة، واللذان يعالجان جوانب الاتفاق والاختلاف في رؤية الكتلتين الحزبيتين الرئيسيتين للمشكلة الفلسطينية، والاجتهاد في الإجابة عن التساؤل: ماذا بعد الانتخابات، فهي مسألة تقديرية، وللمعقب فيها اجتهاد ربما يختلف عن اجتهاد الباحث، ليس فقط في التفاصيل ولكن في الأسس أيضاً.

في إطار هذه الرؤية العامة أكتفى هنا بإبراز بعض الأمثلة لإيضاح الملاحظات

التي أبديتها فيما يتعلق بالأقسام الأربعة الأولى، أما القسمان الأخيران فسوف أستاذنكم في مناقشتها تفصيلاً.

أسوق، على سبيل المثال، إشارة الباحث للانتفاضة في تحليله للإطار المحلي للانتخابات، فهو يستخلص منها "انهيار كثير من السمات التي سعت إسرائيل لتكريسها والترويج لها" ...، كما يشير إلى أنها أدت إلى "انهيار بعض جوانب نظرية الأمن الإسرائيلي"، باعتبار أن هذه النظرية مبنية على أساس أن إسرائيل تواجه الخطر من الخارج بينما جاءت الانتفاضة لتمثل طبقاً لنص الباحث "خطرًا من الداخل يهدد الكيان الإسرائيلي والفكرة الصهيونية ذاتها". وإذا كان هذا مانأمل أن تكون الانتفاضة قد حققت، إلا أنني لأعتقد أنها بلغت، بل ويصعب بلوغه بمعدل الأداء الحالي.

مثال آخر أسوقه هنا، فقد تعرض الباحث، في عرضه للمشكلة الفلسطينية في الحملة الانتخابية، إلى أن حملة التشكيك المتبادلة بين الكتلتين الحزبيتين الكبيرتين بشأن مسئولية كل منهما عن موضوع الانتفاضة وحرب الشعارات التي تمت بينهما، قد غطت على مواقف كل منهما إزاء القضايا والمشكلات الهامة. وأنا أعتقد بخلاف ذلك. وأرى أن عمق الجدل الذي ثار بين القوى السياسية أوضح بأكثر قدر من الصراحة موقف هذه القوى من القضية الفلسطينية. وطبقاً للقاعدة العامة، فإن الخلافات تكشف جوانب الغموض، والأمثلة من إسرائيل كثيرة. فالخلافات حول غزو لبنان -أو ما يسمونه عملية سلامة الجليل- هي التي كشفت حقيقة المواقف الإسرائيلية تجاه مختلف جوانب الموضوع، بينما الاتفاق حول حادث إغراق سفينة الأبحاث "ليبرتي" في حرب ١٩٦٧، مثلاً، مازال يضع الحادثة -بعد مرور أكثر من عقدين- في دائرة الغموض، على الأقل في الجانب الإسرائيلي.

والمثال الأخير الذي أود أن أسوقه عن تجاوز التحليل بعض الجوانب المؤثرة فهو غياب القوة الانتخابية الفلسطينية عن التحليل، كنت أتوقع من ورقة مخصصة لمعالجة القضية الفلسطينية في الانتخابات النيابية الإسرائيلية أن تفرد حيزاً مناسباً لهذه القضية. لقد طرح الكثير من المقولات عن حجم القوة التصويتية الفلسطينية، وبالتالي تأثيرها على برامج الانتخابات والحملة الانتخابية، وأيضاً على النتائج. ولكن الباحث اكتفى بإشارات سريعة لبعض الجوانب، وبخل علينا في تناولها.

ننتقل الآن من دائرة الاتفاق إلى دائرة الاختلاف.

لقد بنى الباحث تحليله، في القسم الخامس من ورقته، على محاولة إيجابية على سؤالين جوهريين: هل هناك اختلافات جوهرية بين "الليكود" والعمل فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية؟ وهل كان الوضع يختلف كثيراً إذا فاز حزب العمل بأغلبية بسيطة، وشكل الحكومة بمفرده، أو بالائتلاف مع بعض الأحزاب الصغيرة؟

وبخصوص السؤال الأول، يجيب الباحث بأنه لا توجد اختلافات جوهرية بين العمل و"الليكود" بشأن القضية الفلسطينية بل والصراع العربي الإسرائيلي عموماً.

فالاختلافاتهما في التبريرات والتفسيرات وبعض الأمور الإجرائية والشكلية فقط. ولدى الباحث ثلاثة عشر مظهراً للاتفاق، تبدأ بإنكار هوية الشعب الفلسطيني وتنتهي بالاتفاق حول طبيعة السلام.

ورتب الباحث، على هذه الإجابة، إجابته عن السؤال الثاني، وهي أنه لو قدر لحزب العمل، مثلاً، الفوز في الانتخابات وتشكيل الحكومة فهو لن يتخلى عن المبادئ السابقة، وهي مبادئ تتناقض مع حد أدنى يمكن قبوله فلسطينياً وعربياً، وبالتالي لابد أن تدخل عملية السلام، التي يطرحها حزب العمل، في طريق مسدود.

والتساؤلان اللذان يعرضهما الباحث هاهنا، والاجتهاد في البحث عن إجابة لهما أمر ضروري، حتى لو بدا أحدهما، للوهلة الأولى، من قبيل الرياضة الذهنية بعد تشكيل الحكومة بالفعل بائتلاف الكتلتين الحزبيتين الرئيسيتين. وتوضح أهمية هذه التساؤلات، بشكل أكبر، إذا ما أعدنا طرحها في ضوء ما تحقق بالفعل بعد الانتخابات، وفي ضوء الشروط التي تأسس عليها الائتلاف الحاكم.

واعتقادي أن رؤية المشروعين "الليكودي" والعمالي للتسوية، كأنهما متطابقتان، وليس بينهما اختلافات سوى في التبريرات، والتفسيرات وبعض الأمور الشكلية والإجرائية فحسب مسألة مغايرة للواقع، وتغفل كثيراً من التضاريس. قد يكون من الممكن القول، بأنهما يتفقان في أهدافهما النهائية نحو ابتلاع حقوق الشعب الفلسطيني، ولكنهما دون ذلك يختلفان جوهرياً في منطلقاتهما وفي سياقهما، وفي آثارهما النهائية على القضية الفلسطينية، وعلى الصراع العربي الإسرائيلي عموماً.

ففي منطلقاتهما نجد بصدد مدخلين مختلفين تماماً، أحدهما جغرافي يربط بين تسوية مشكلة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وتسوية الضفة الفلسطينية، وي طرح شروطاً أمنية وسياسية سوف تتوقف نتائجها النهائية على توازن القوى ومقدار ما يستطيع أن يوظفه كل جانب من عناصر قوته. أي أنه يطرح خلا يتسلم فيه العرب أرضاً احتلت، مقابل سلسلة من الشروط والمفاوضات تمس بمجمل أوضاع المنطقة والصراع العربي الإسرائيلي. أما الثاني فلا يطرح، في التحليل النهائي، سوى عرضاً بالمصادقة على شرعية احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ مقابل صفقة لاتزيد عن اتحاد للمجالس البلدية. فيما يغرف بصيغة الحكم الذاتي.

وفي السياق يطرح المشروع العمالي الحل في إطار افتراض صفقة إسرائيلية عربية تشارك فيها بالأساس الأردن ومصر وممثلون فلسطينيون، أما المشروع "الليكودي" فهو حل إسرائيلي صرف يمكن تطبيقه بقرار منفرد إذا لزم الأمر، وفي أحد مراحل البحث عن تسوية، طرحت إمكانية تطبيق مثل هذا الحل بقرار منفرد. وما زال هذا الطرح وارداً.

وفي النتائج النهائية فإن المشروع العمالي يطرح صيغة نهائية لتسوية، أو

بالأحرى تصفية القضية الفلسطينية، بينما المشروع "الليكودي" - وفي إطار اتفاقيات كامب ديفيد يطرح حلاً مرحلياً.

لسنا هنا بصدد الفاضلة بين مشروعية أحدهما مر، وكلاهما لا يتفق مع الحدود الدنيا للمطالب العربية عموماً، والمطالب الفلسطينية خصوصاً. ولكننا بصدد تقدير فرص كل منهما لتحقيق في إطار البيئة الدولية الراهنة ومعطيات الموقف الحالي. ولن نحتاج إلى كثير من الاجتهاد لنصل إلى إجابة تقول بأنه إذا كان المشروع العمالي يواجه مأزق الطريق المسدود، كما يرصد الباحث، لبعده عن الحد الأدنى من المطالب العربية، فإن المشروع "الليكودي" ليس له طريق من الأساس، وقد واجه هذا المشروع الرفض قبل عشر سنوات، وما يزال يواجهه بنفس القدر. حتى أولئك الذين أخذوا على عاتقهم التوقيع على صكوك بشأنه، وتفاوضوا حوله، لم يملكو سوى التخلي عنه في النهاية.

مرة أخرى أود أن أضغط على معنى أننا لسنا بصدد المفاضلة بين حل جيد، وآخر رديء، فكلاهما رديء. ولكننا نستطلع الفرص السياسية في حدود المعطيات الراهنة. وهنا أود أن أضيف أنني أعتقد بأن الشروع العمالي أكثر خطورة على القضية الفلسطينية ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي من المشروع "الليكودي". فالمشروع العمالي يطرح أمام الأنظمة العربية مدخلاً للحل ويخلق حركة وهمية على طريق الحل من شأنها أن تحدث استرخاء فوق ما هو قائم لدى بعض النظم العربية، بينما المشروع "الليكودي" من شأنه أن يطرح الصورة بألوانها الواضحة، الأبيض والأسود، ومن ثم يسمح بفرز المواقف، ويضع كل فريق أمام مسؤولياته الحقيقية. بغير مواربة.

هذا الأمر نجده في الصيغة النهائية المطروحة، كما نجده في الجوانب الإجرائية. فمثلاً يسمح الشروع العمالي بالتفاوض حول شيء ملموس، هو الأرض، فإنه إجرائياً يقبل بصيغة المؤتمر الدولي. ووفقاً لشروطه، فهو مؤتمر احتفالي تبرق فيه كاميرات الصحافة العالمية، ثم ينفض الاحتفال، وينصرف كل فريق إلى عمله في مفاوضات مباشرة. بعبارة أخرى، المؤتمر الدولي مجرد مظلة تتجاوز بها قوى عربية مقولة، تبنتها لدهر، حول رفض المفاوضات المباشرة، ثم تجيء لحظة الحقيقة، ويقابل كل فريق اختياره، أما المشروع "الليكودي" فهو لا يسمح بمثل ورقة التوت هذه. هو يريد الحقائق واضحة لا لبس فيها. وبغض النظر عن قائمة الأسباب التي يقدمها لهذا الرفض، فالنتيجة. أن على الآخرين الاختيار بين الوفاء لمقولات سابقة، أو قبول الواقع بصراحة، وبصرامة.

ويبقى بعد ذلك مجال الاجتهاد مفتوحاً أمام تقدير التأثيرات الاستراتيجية لكل من البديلين الاستراتيجيين المطروحين، بما قد يخرج عن الإطار المباشر لموضوعنا.

ويبقى في هذا الموضوع نقطة أخيرة، وهي أن التساؤل المطروح في البحث كان حول رؤية "ليكودية" مقابل رؤية عمالية، لكن واقع الائتلاف، كما أفرزته التطورات السياسية بعد الانتخابات جازاً بالحل الثالث، وهو رؤية "ليكودية" محاطة

بشروط ائتلافية جديدة، وهو حل يجمع بين سوء القصد، وعجز الحركة أيضاً.

الجانب الأخير الذى أود التعقيب عليه هو القسم السادس والأخير من ورقة أحسنين توفيق، والذى يدور حول التساؤل الهام: ماذا بعد الانتخابات الإسرائيلية؟ والتساؤل، كما يطرحه الباحث، من شقين: الأول ما هى الآثار المحتملة للانتخابات؟ والثانى ما هى الأساليب والاستراتيجيات التى تمكن الفلسطينيين والعرب من تحجيم الآثار السلبية للتطورات، وتعميق الآثار الإيجابية؟ ويعرض الباحث أجابته من خلال عدة أطر يرى أنها سوف تحكم الحل خلال المستقبل القريب أو المتوسط، وهى الإطار الإسرائيلى، والفلسطينى، والعربى، والدولى.

فى الإطار الإسرائيلى، وبعد أن يستعرض الباحث الظروف المحيطة، يخلص إلى القول بأن هذه الظروف قد تدفع إلى المزيد من التماسك بين "الليكود" والعمل داخل الحكومة، متى شارك فيها العمل [وقد فعل]، وبالتالي يكون لهما قدرة أكبر على المبادرة، وتخرج من حالة الشلل التى كانت سمة حكومة الوحدة الوطنية خلال السنوات الأربع الماضية، ولكن فى اتجاه العمل لإعاقة التطورات الدافعة لحل المشكلة الفلسطينية.

ولست أجد مسوغاً موضوعياً للوصول إلى هذا التقدير، فإذا كنا متفقين على أن حكومة الائتلاف بين القوتين السياسيتين الرئيسيتين كانت حكومة شلل وطنى طيلة السنوات الأربع الماضية فيما يتعلق بجهود التسوية السياسية، فما الذى يحول حكومة مماثلة، تقريباً، إلى حكومة ذات قدرة أكبر على المبادرة والحركة؟

وفى تقديرى أن مثل هذا الحكومة سوف تواجه نفس القدر من العجز، فهى فى تشكيلها المصغر المتساوى لاتسمح بالحسم، وهى بتباين رؤيتها الشديدة تجاه العديد من الموضوعات: لا تقوى على المبادرة، وهى بالمأزق الذى تواجهه حيال الانتفاضة الفلسطينية. تحتاج، بالضرورة، إلى مخرج أوسع من مجرد إجراءات القمع المتفق عليها، من حيث مستوى العنف وتوسيع نطاق المواجهة خارج الأراضى الفلسطينية المحتلة، ومواجهة العزلة الدولية، وبدء الحوار الفلسطينى الإسرائيلى.

فى الإطارات التالية: الفلسطينية، والعربية، والدولية، انتقل الباحث مباشرة إلى دائرة ما ينبغى عمله، بدلا مما يحتمل حدوثه. وهو فى إطار ما ينبغى عمله خلق بعيداً عن الواقع الملموس، حتى وإن كان يرى الصعوبات ويعبر عنها فى إشارات سريعة.

* فهو يلحظ إضفاء الطابع الفلسطينى-الإسرائيلى على الصراع كمكسب ينبغى ألا يعنى تقليص البعد العربى للصراع. بينما يبدو هذا المكسب -إذا كان مكسباً حقاً- قد تحقق بفضل رغبة أطراف عربية فى رفع يدها من النزاع، وتحميل الطرف الفلسطينى مسؤوليات تنازلات لا يقوى أى طرف عربى آخر على تقديمها.

* وهو يرى أن على الأنظمة العربية أن توظف علاقاتها الدولية وإمكاناتها

خلف فكرة المؤتمر الدولي، باعتباره البديل السياسي المطروح على انساحة للحيلولة دون انفراط الولايات المتحدة بإدارة الصراع وتمكين بقية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من المشاركة. في الوقت الذي يصل فيه إلى صعوبة انعقاد المؤتمر، وصعوبة تحقيق مكاسب ذات شأن من وراءه، طالما لا يوجد تصور عربي واضح، وطالما بقي الخلل الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل.

* وفي سبيل معالجة هذا الخلل الاستراتيجي، يقدم الباحث وصفه تستند إلى ركائز ثلاث: انتفاضة شعبية؛ مطلوب العمل من أجل استثمارها. وتحريك سياسي فلسطيني لانعقاد المؤتمر الدولي. وقدرة عسكرية عربية تبلور معنى الإرادة العربية، وتؤكد الاستعداد لاحتمالات المواجهة وفي تفاصيل ذلك يأتي دفع اتجاه المصالحة العربية، وتأتي تصفية الخلافات بين الأقطار العربية الفاعلة، ويأتي التنسيق الفعال وبخاصة في المجال العسكري. وأخيراً عدم استبعاد الخيار العسكري.

والواقع أنه ليس من بيننا من لا يطمح تحقيق مثل هذه الأمنيات. وفي رأيي أنها تصلح مشروعاً للخلاص القومي، وليس لحل المشكلة الفلسطينية فحسب. ولكن المهم ما هو نصيب ذلك من الواقع، ما هو الممكن... والمحمّل.

الواقع يقول إن أول مبادرة لإيقاف الانتفاضة جاءت من قطر عربي، قبل أن تطرح على مائدة أول جلسة للحوار الفلسطيني الأمريكي بأكثر من ستة أشهر.

والواقع يقول إن الأقطار العربية التي اهتمت بالانتفاضة، واجتمعت على مستوى القمة، ورصدت مبالغ جسيمة لمساندة الانتفاضة، أعتبر أكثرها أن دورها ينتهي عند هذا الإعلان دون حاجة إلى ترجمته إلى واقع ملموس.

الواقع يقول، أيضاً، إن حصاد الشهداء الفلسطينيين في معارك الخلافات العربية بالمخيمات، خلال الانتفاضة، أكثر من حصاد عام كامل للانتفاضة.

والواقع يقول كذلك أن الرصيد العسكري المأمول من وراء قوات قطر عربي، اتجه لدعم قوى سياسية معادية للفلسطينيين وانقضت الفلسطينية ومتحالفة مع إسرائيل.

الواقع يقول أشياء كثيرة، يمكن أن نستطرد في سردتها، وهي لا تبشر بإمكان تحقيق مثل هذه التطلعات العزيزة. ولا يعني ذلك أن نركن إلى التشاؤم أو عدم الإلحاح على ما ينبغي أن يكون... على أن يظل من الواضح ذلك الخط الناصب بين التفكير الرغبي، وسياسة يمكن زدها في واقع صعب. وأن يتجه إلحاحنا إلى مسائل يمكن الإمساك بها. أن تلج على الخطوط الحمراء، لثمن السلام، وطبيعة ذلك السلام وأن نعمل على حشد رأي عام عربي يظهر إصراره على مواجهة الضغوط الدولية الرامية إلى وأد الانتفاضة قبل أن تبلغ أهدافها.

ملخص المناقشات

شارك في مناقشات الجلسة الثالثة، التي رأسها أ. جميل مطر، تسعة من المشاركين في الندوة، وهم: أ. أحمد عز الدين، والسفير حسن سالم، و د. سيد عبد المطلب غانم، و د. علي الدين هلال، وأ. فاروق عبد السلام، وأ. محمود سعيد، وأ. مدحت الزاهد، وأ. هشام الإمام، وأ. وحيد عبد المجيد.

وقد ركزت المناقشات، في هذه الجلسة، على قضيتين رئيسيتين:

أولاهما: قضية مواقف الأحزاب والقوى السياسية الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية فقد برز رأى يذهب إلى أن الورقة قللت من أهمية الخلاف بين حزب العمل وتكتل "ليكود"، رغم أهمية هذا الخلاف. حيث يوجد مشروعان متميزان تاريخياً للتيارين العمالي واليميني تجاه قضية الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وإلى أن المشروع العمالي الآن، على عكس ماجاء في التعقيب، أصبح يحقق الحد الأدنى من المصالح العربية والفلسطينية بعد أن تواضعت كثيراً إلى الحد الذي يجعلها تقبل بأي شيء، معروض عليها.

كما أثير، في إطار هذه القضية، التساؤل حول مدى تأثير الانتفاضة على مواقف الأحزاب الإسرائيلية، مع الإشارة إلى صعوبة تصور سيناريوهات مستقبلية لما سيكون عليه هذا التأثير، وإلى أن الانتفاضة لم تخلق، بعد، قوة دفع كافية لإحداث تحولات في المجتمع الإسرائيلي تساعد على تحقيق الأهداف الفلسطينية. وقيل، في هذا الصدد، أن الانتفاضة عطلت التسوية، من وجهة نظر حزب العمل التي تقوم على الخيار الأردني بالأساس، والذي كان يجري التمهيد له في إطار ما يهدف إليه هذا الحزب من حل وسط إقليمي، بينما جاءت الانتفاضة لتلغي ذلك الخيار وتؤكد الخيار الفلسطيني. كما أن مشروع "ليكود" يواجه مأزقاً بسبب القليلة السكانية العربية في الأراضي المحتلة. وهذا ما يفسر ما تنتهي إليه معظم الدراسات من استمرار التوازن داخل إسرائيل على حاله، لأن الانتفاضة لم تصل إلى المستوى الذي يؤثر على هذا التوازن، ولأن المجتمع الإسرائيلي نفسه يجد مشكلة في الانسحاب من الأراضي المحتلة، ولا يمكن القياس في هذا المجال على سابقة الانسحاب من سيناء.

ثانيهما: قضية احتمالات التسوية والحرب. وفي إطار هذه القضية برزت عدة اتجاهات أهمها:

- أن الانتفاضة فرضت على إسرائيل، لأول مرة، التعامل مع الفلسطينيين، أي مع القضية الفلسطينية بشكل محدد، بعد أن كانت تتعامل مع صراع عربي-إسرائيلي.

- أن هناك ظواهر تبشر بالخير على الصعيد الفلسطيني، مثل المناخ الجديد بين القوتين العظميتين، والاتجاه إلى تسوية الصراعات الإقليمية، وتقدم أولوية القضية الفلسطينية، لدى الولايات المتحدة، من الأولوية الخامسة إلى الثالثة. بينما ذهب رأى

آخر الى أن تمت الصراعات الإقليمية، التي يجري حلها، يختلف كثيراً عن نمط الصراع العربي الإسرائيلي لسببين: أولهما يتعلق بتوازن القوى، والآخر يتصل بعلاقة أطراف هذا الصراع بالقوتين العظميين.

- إذا لم يجد الصراع العربي الإسرائيلي حلاً نه فلابد أن يجمد في ظل التهديد الدولي الراهنة. ولأن الذي يمنع من هذه التهديد الآن هو استمرار الانتفاضة، فإن برنامجي "ليكود" والعمل يضعان إيقافها كشرط أساسي قبل أي شكل من أشكال الحوار والتسوية. فإذا لم تنجح إسرائيل في إيقاف الانتفاضة عن طريق التحرك السياسي، بعد فشل محاولة إيقافها بالأساليب القمعية، فقد يكون السيناريو البديل أمام إسرائيل هو الحرب كمخرج من مشكلة الانتفاضة. كما أن تحت دخان هذه الحرب يمكن إجراء جراحات عميقة في الضفة وغزة بطرد أعداد كبيرة من سكانها فيما ذهب رأي آخر إلى أنه لا يجب أن نقع في استسهال قرار الحرب، لأن أية قيادة سياسية - بما في ذلك القيادة الإسرائيلية - لابد أن تسأل نفسها عشرات الأسئلة قبل اتخاذ هذا القرار. ومن هذه الأسئلة: حرب ضد من؟ وما أهدافها؟ وما تأثيرها على العلاقات مع مصر ومع أمريكا؟ كما أنه بعد تجربة لبنان ١٩٨٢، واضطرار إسرائيل الانسحاب المهين، لم يعد قرار الحرب الإسرائيلي سهلاً. لكن هذا لا يعني - وفقاً للرأي نفسه - إهدار احتمال صدور مثل هذا القرار، بشرط عدم التعامل معه على أنه مسألة سهلة تخرج إسرائيل من مشكلاتها، لأنه يمكن أن يدخلها في مشكلات جديدة معقدة.

- أن الولايات المتحدة لم تقبل الحوار مع منظمة التحرير فجاء كما ذكرت الورقة، وإنما كان هناك تحضير لهذا التطور بعد قبول منظمة التحرير للشروط التي وضعها كيسنجر عام ١٩٧٥ للحوار معها. وبالتالي فهو لا يعكس تغيراً في الموقف الأمريكي. بينما ذهب رأي آخر إلى أن هذا الحوار يعبر عن تغير في الموقف الأمريكي مدلاً على ذلك بأن المحاور الأمريكي، في جلسة الحوار الأولى بتونس، لقب عرفات بالرئيس President، وبأن هناك تقدماً في أولوية القضية الفلسطينية لدى الولايات المتحدة.

وفي نهاية هذه الجلسة، علق أحسنين توفيق على بعض ما ورد بالمناقشات. فبخصوص ما جاء بالتعقيب حول حدود تأثير الانتفاضة على نظرية الأمن الإسرائيلي، قال إن هناك تأثيراً بالضرورة، خاصة وأن هذه النظرية ظلت تنظر إلى الخطر على أنه قادم من الخارج، لكن، لأول مرة، يأتي الخطر من الداخل، وفشل الجيش الإسرائيلي، الذي هزم جيوشاً عربية نظامية، في وضع حد للانتفاضة. كما أنها سببت الكثير من المشكلات لهذا الجيش، وأثارت جدلاً حول الأمن الإسرائيلي أحد أبرز مظاهره نشأة مجلس السلام والأمن، الذي طرح تصوراً جديداً لهذا الأمن. وبخصوص حدود الاتفاق والاختلاف بين العمل و"الليكود"، تسأل الباحث عما إذا كان هناك خلاف حقيقي بينهما حول الدولة الفلسطينية والقدس العربية والمستوطنات والتعامل مع منظمة التحرير. لكن هناك خلافات في بعض الأمور التكتيكية تجعل برنامج حزب العمل أقرب للعرب من برنامج "ليكود".

وحول احتمالات أن تشن إسرائيل حرباً، قال إنه مهما كان هذا القرار صعباً فلا ينبغي على العرب أن يستبعدوا قيام حرب تتيح لإسرائيل إنهاء الانتفاضة، وطرد أعداد من عرب الأناسى المحتلة، وخلق انقسام داخلي، وضرب أية قدرات عربية متنامية، وخاصة في ضوء وقف حرب الخليج ورأب الصدع في الصف العربي.

الفصل الرابع

مناقشة عامة حول تأثير نتائج الانتخابات

الإسرائيلية على عملية التسوية

- أ. السيد يسين
- د. أحمد صدق الدجاني
- د. عصام الدين جلال
- د. علم الدين هلال
- أ. كامل زهير

مناقشة عامة حول تأثير نتائج الانتخابات

الإسرائيلية علم عملية التسوية

[تميزت هذه الجلسة التي رأسها أ.د. على الدين هلال، بمناخ الحوار عبر مناقشة عامة بدأها أربعة من المفكرين والممارسين الذين اهتموا بالقضية الفلسطينية، وهم د. عصام الدين جلال، ود. أحمد صدقي الدجاني، وأ. كامل زهيري، وأ. السيد يسين فطلب أ.د. على الدين هلال منهم في بداية الحوار أن يقدم كل منهم وجهة نظره فيما يتعلق بتقرير "أين تقف إسرائيل اليوم إزاء قضية السلام والتسوية أو الحرب والعنف في المنطقة؟"، وكيف نفهم نتائج الانتخابات الإسرائيلية ونتائج تشكيل الحكومة الجديدة ليس فقط كواقعة جزئية ولكن أيضاً في إطار تطور الكيان الإسرائيلي ككل، وفي سياق تطور الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام.

وطلب أ.د. على الدين هلال أن تشهد هذه الجلسة الانتقال من مناقشة جزئية الانتخابات الإسرائيلية والاتجاه لوضع هذه الجزئية في الإطار الأوسع للمجتمع والنظام السياسي الإسرائيلي والمواجهة العربية - الإسرائيلية.

عروض أربعة

وقد بدأ الحوار في هذه الجلسة د. عصام الدين جلال رئيس جمعية "الباجواش" المصرية مركزاً على الأفكار التالية:

* هناك ثلاث نتائج رئيسية يمكن استخلاصها من أحداث الانتخابات الإسرائيلية. أولها، أنه رغم بوادر التغيير التي شهدتها المنطقة، فإن الناخب الإسرائيلي لم يتفاعل معها، بما في ذلك الناخب العربي في إسرائيل بشكل ملموس. وثانيها، أن مشكلة تبلور التوجهات الخاصة بالهوية استحوذت على قدر ملحوظ من الاهتمام. وثالثها، أن الأقلية الأصولية في المجال الإسرائيلي، كما هي في المجال العربي، يمكنها بالتنظيم وتكثيف النشاط والمثابرة أن تحدث أثراً وضجة أكبر من حجمها الحقيقي.

* أن عدم حدوث استجابة إسرائيلية للتغيرات الخاصة بالقضية الفلسطينية لا ينبغي أن يثير الكثير من الدهشة لسببين: أولهما، أن هذه التغيرات رغم أهميتها ودلالاتها، لا تمثل إلا مجرد بوادر، ولكي يكون هناك انعكاس لتنفيذ ما لابد أن يكون له حد أدنى من القدرة على التأثير. وثانيهما، عامل الزمن المهم في التعاملات المعتادة كتلك القائمة بين الأحزاب الإسرائيلية، والتي تفترض فترة زمنية لاستيعاب أي تغيير يحدث. وهذان العاملان لم يتوفرا، بعد، في التغيرات الأخيرة على الصعيد الفلسطيني بما يكفل لها إحداث تغيير كذلك الذي أدت إليه حرب ١٩٧٣، التي ظهر

انعكاس واضح لها في انتخابات ١٩٧٧ الإسرائيلية التي أبعدت حزب العمل عن السلطة لأول مرة . ومن هنا تأتي أهمية التركيز على كيفية التوصل إلى الكيفية التي يمكن أن تتيح استكمال التطورات التي حدثت من أجل إيجاد انعكاس ملحوظ على التوجهات السياسية الإسرائيلية .

* أن الانتفاضة لن تزل بعد عام، ورغم الإبداع الذي تقوم به، معزولة . ولم تزل المساعدة العربية لها تأخذ شكلا خطابيا وكلاميا . والانتفاضات التي حققت نتائج من قبل ارتبط تأثيرها الجذري على سياسة الخصم بالدعم السياسي والاقتصادي والعسكري من أول المواجهة أو العمق الجغرافي، ومن هنا تأتي أهمية الدعم العربي للانتفاضة في تحقيق هذا التأثير الذي نتحدث عنه اليوم .

* هناك ظواهر تشير إلى أن اللوبي العربي، الذي ساعد بدون قصد أو تخطيط على تصعيد الصراع وإعطاء الزريعة لاستمرار العدوان والتوسع الإسرائيلي، بدأ يعدل عن هذا الطريق . وتواكب هذا التطور ظواهر إيجابية أهمها وقف حرب الخليج، وكسر "الفيتو الإسرائيلي" على برامج التسليح العربي، وتنوع مصادر الأسلحة العربية، والتنامي الصف العربي بعودة مصر إلى مجالات العمل العربي، والوحدة المغربية، واستكمال السوق الخليجي المشترك . وكل هذا يمكن أن يكون له انعكاس ملموس على التوجهات السياسية الإسرائيلية .

وتضاف إلى هذه الظواهر الإيجابية بداية اتجاه لزيادة المشاركة السياسية في بعض البلاد العربية، مثل الجزائر وتونس ومصر، واحتمالات امتداد هذا التطور إلى بلاد أخرى . وهذا ضمان مهم يمكن أن يتيح إمكانية أن تؤدي التغيرات العربية إلى تأثير واضح على إسرائيل .

* أن هناك اتجاها ملحوظا في السياسة العربية للنزول إلى العضوية والفاعلية وليس الاعتدال، لأن قضية الاعتدال المستخدم هو شبهة على كل حال أن يرفضها . فالحديث هنا، إذن، عن الموضوعية والفاعلية وليس عن القبول والتبعية . ويمكن إذا أحسن استكمال هذا التوجه مع الحرص في تدرجه وحساب الخطوات أن يصبح من المؤثرات المهمة التي تأتي بالنتائج التي نسعى إليها .

* أن الصورة بالنسبة للتوازن العسكري لاتدعو للتفاؤل، لأنه لم يزل في غير صالح التفاهم . فهناك مثلا تراكم الأسلحة الذرية في إسرائيل [حوالي ٢٣٠ رأس ذري في حدود حسابات الجهات الغربية] والطائرات الأمريكية التي تورد لإسرائيل مثل حلف الأطلنطي، ومشروع الطائرة "لافي" الذي لم يستكمل وأنفقت عليه الولايات المتحدة أكثر من مليار و ٣٠٠ ألف دولار، والتطورات الأخيرة على صعيد التعاون الاستراتيجي والتي تتيح لإسرائيل تطوير الصواريخ، وهو مجال لاتدخل فيه بعض الدول الكبرى نفسها، وغيرها . فإسرائيل تعتبر من أنجح الاستثمارات الاستراتيجية الأمريكية . فليس هناك استثمار أمريكي بهذا القدر من المال [٣ مليار دولار سنويا] يحقق هذا التسلط والتحكم في المنطقة استراتيجية بهذا العمق والغنى .

* إن إحداهن التغيير لن يتحقق إلا بالفاعلية العربية . فلن تتغير السياسة الأمريكية بالحوار ولا بالمنطق ولا بالإقناع ولا بالاعتدال، وإنما بالفاعلية والعمل العربي . فالأمر في أيدينا، ويتوقف على قدرتنا على إحداث التغيير الذي يؤثر على التوجهات السياسية الإسرائيلية لتتسق مع الحل العادل.

ثم تحدث د . أحمد صدقي الدجاني المؤرخ الفلسطيني والممارس في حقل الثورة الفلسطينية، مقدماً للأفكار التالية :

* أن هناك عنواناً يفترض وجود عملية تسوية، ومن ثم فإننا نبحث في نتائج الانتخابات الإسرائيلية عن هذه العملية . وعملية التسوية الجارية، الآن، تقوم فيها الولايات المتحدة بدور خاص مع موافقة أوروبية غربية، ونوع من الموافقة السوفيتية في أجزاء محددة ومخالفة في أجزاء أخرى . والذي حدث في الشهور الأخيرة أن طرفاً أساسياً في الصراع قبل بالسير في هذه العملية ودلل على قبوله هذا .

* أن هناك عدداً من المشاهد المقبلة، على المدى القصير تعقب المشاهد السابقة في المجلس الوطني والأمم المتحدة، وصولاً إلى الحوار الفلسطيني الأمريكي . والمشاهد التالية، التي يمكن أن نستشرفها، تتضمن مشهداً يتعلق بالانتفاضة، وآخر بالتمثيل الفلسطيني في الوطن المحتل، وثالثاً بتشكيل حكومة مؤقتة فلسطينية، ورابعاً بعلاقة فلسطينية أردنية، وخامساً بمفاوضات مباشرة تحضيرية، وصولاً لمشهد نهائي يتعلق بافتتاح المؤتمر الدولي . والمدى الزمني لهذه المشاهد المفترضة هو عام ١٩٨٩، آخذين في الاعتبار أن ذكر هذه المشاهد لايعني حتمية حدوثها، لأنه لكل مشهد قوى تؤثر فيه، منها إسرائيل التي أثرت عليها الانتفاضة بأن زادت في تطرفها وخيرتها أمام الظاهرة، وأصبحت أمام أسئلة لا بد أن تجيب عليها بعد أن حاولت التهرب منها على مدى ٣٠ عاماً . وقد عبرت الانتخابات الإسرائيلية عن حصيلة من المناخ . وإذا أردنا أن نوجز نتائجها لعدنا إلى الرسالة التي وجهها إلينا الناخب الإسرائيلي عام ١٩٨٤ : احتلال وحكم عسكري وعنصرية وتوسع وقوة تفرض ذلك كله . وهي الرسالة نفسها إلى وجهها ناخب ١٩٨٨ .

* أن أسلوب التعامل الإسرائيلي مع هذه المشاهد يبدأ بمشهد الانتفاضة التي نص برنامج الحكومة الجديدة على اتخاذ خطوات حاسمة للقضاء عليها . وقد وجهت هذه الحكومة فور تشكيلها عدة رسائل محدودة مثل المباشرة في بناء أول مستوطنة، وإبعاد ١٣ شخصاً من الأراضي المحتلة، وقتل عدد من أبناء هذه الأراضي وجرح غيرهم . فالثابت أن العدو يريد القضاء على الانتفاضة أولاً، وبعدها يمكن أن يتحدث .

والسياسة الإسرائيلية خلال الفترة المقبلة ستتضمن إرهاباً رسمياً وتحركاً سياسياً وعملياتاً عسكرية محدودة .

وبالنسبة للإرهاب الرسمي، فهو موجه للانتفاضة بالأساس . أما التحرك السياسي فهو يتعلق بالمشهد الثاني الخاص بالتمثيل الفلسطيني، حيث يرجح أن يحدث تحرك إسرائيلي عبر العالم للإقناع بفكرة إجراء انتخابات تحت الاحتلال، وفي

إطار الحكم الذاتي. أما بشأن مشهد الحكومة المؤقتة الفلسطينية، فالواضح أن العدو يضرب الانتفاضة، ويسعى للانتخابات ليقتضي على فكرة أية حكومة تمثل الشعب الفلسطيني. ويتوقع العدو، في ثانياً ذلك، أن يستمر الضغط فيما يخص العلاقة الأردنية الفلسطينية. وبهذه الطريقة يكون قد احتوى في عملياته الإرهابية الرسمية وفي عملياته السياسية التحرك السياسي الفلسطيني.

* أن هناك مخططات إسرائيلية بشأن المنطقة العربية. فلدى العدو مخطط واضح بشأن الأردن يقوم على طرد أعداد كبيرة من أبناء الضفة الغربية إليه. وعمليات الطرد، هذه، قد لا تنجو مصر من نتائجها. أما بشأن جنوب لبنان، فإننا نرى الضربات المستمرة الموجهة إليه. وفضلاً عن ذلك كله، بدأت إشارات بما يتعلق بالأسلحة الكيماوية في ليبيا وسوريا ومناطق أخرى.

ومن هنا ضرورة أن نحدد، نحن العرب، المنطق الواضح. فيا هولنا إذا تركنا الانتفاضة وحدها ونسينا أنها خط الدفاع الأول عن الأمن العربي بعامته. وهذا يقتضي أن نستخدم الأوراق التي بأيدينا، سواء فيما يتعلق بالتفاوض أو بالردع، أو بالمواجهة. وقد تم استخدام بعض الأوراق خلال العام الماضي في جنوب لبنان الذي أصبح بؤرة توتر لم تزل ترهق العدو، ومن خلال المناورات العسكرية المصرية التي عبرت عن استراتيجية مصرية عربية مؤثرة أثارت جزعاً في إسرائيل. لكن ما تم استخدامه من الأوراق العربية قليل للغاية. ولذلك فقد أن الأوان لحصر الأوراق والاستفادة من مناخ الانتفاضة السائد، وهو ما يقتضي الثقة بأنفسنا، والثقة بين الحاكم والمحكوم، ومناخ من حرية التعبير يتيح الفرص للتواصل مع جيل الشباب ونحن في حاجة بعد حصر الأوراق إلى اعتماد المبادرة، وطرح أفكار إبداعية وحلول تنطلق من نظرتنا ليهود الحضارة العربية الإسلامية وتشن حملة على الصهيونية من أساسها.

ثم تحدث أ. كامل زهيري نقيب الصحفيين المصريين والعرب الأسبق، الذي طرح الأفكار التالية:

* أنه إذا كان لأبد أن نبحث في السيناريو كما يشيع عادة في الدراسات المستقبلية، فإن السيناريو يجب أن يبحث أيضاً في الماضي، وخاصة لكل السنوات القريبة التي تراكم خلالها قدر كبير من الخبرة في الحرب والسلم والتفاوض. والسؤال المهم هنا هو، لماذا تطول القضية الفلسطينية، بالذات، دون غيرها من قضايا التحرر التي أيدها؟

ويبدو أن هناك عقليتين إحداهما قانونية حرفية، تؤمن بالمنطق الشكلي وعبادة النص، والأخرى عدوانية عنصرية ديناميكية تؤمن بالربط بين الحرب والمفاوضات، وبأن الدبلوماسية هي السبيل الآخر لتحقيق مالا يتحقق بالسلاح.

وهذا الاختلال بين العقليتين هو الذي يأتي بالنتائج التي ينبغي أن نواجه خطرهما، إذا كنا نريد أن نتحدث عن المواجهة العربية والحشد العربي.

* الواضح من تشكيل الحكومة الإسرائيلية بعد الانتخابات أن "شامير" يقترب من الوزارات المؤثرة في التفاوض، وأن "بيريز" يبتعد إلى المالية والشئون الداخلية. و"شامير" لم يزل يصر على التصور الذي وضعه "بيجن" للحكم الذاتي للسكان بعيداً عن الأراضي والمياه وكل الأمور الخارجية والعسكرية، وهو تصور لا يمكن أن يوافق عليه أكثر الفلسطينيين اعتدلاً، وهو نفس التصور الذي كان يدعو إليه "جابوتنسكي" مؤسس هذا التيار المتطرف في الحركة الصهيونية. ولا يمكن عند وضع سيناريوهات المستقبل الفكك من هذا التصور الرسمي الإسرائيلي، مع ملاحظة أن القضية ليست تصورات وعقائد، وإنما هناك الحقائق والأوضاع الدولية وغير ذلك. وقرارات "كيسنجر" مفيدة للغاية لأن الوعد الأمريكي لإسرائيل عام ١٩٧٥ بعدم الاتصال بمنظمة التحرير إلا بشروط محددة، وبضروة الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي. وهو، أيضاً، صاحب فكرة الربط بين التفوق العسكري والعمل العسكري والتسوية السلمية. وصاحب فكرة تقسيم العرب إلى معتدلين وراديكاليين.

* أن مشكلتنا هي في التفكير التجزئى، أى أننا نأخذ الجانب العسكرى وحده، والجانب المتعلق بالتسوية وحده، دون الربط بينهما، ودون أن نتنبه لماذا جمع "كيسنجر" في تعهده لإسرائيل بين الجانبين. فإسرائيل تحافظ على تفوقها العسكرى وتؤكد خلال المفاوضات، بالاعتداء على لبنان والعراق، كما أنها لا تدخل المفاوضات إلا بعد التأكد من هذا التفوق، ولذلك لا يكفي أن نبحث في الموضوع العسكرى وحده دون أن نبحث في الموضوع المتعلق بالتسوية، خاصة وأنها أمام عقيدة تجمع بين الحرب والتسوية فى آن واحد.

* مع بدء الحوار الأمريكى الفلسطينى، لابد أن نتذكر، دائماً، أن المعارض يشد أزر المفاوضات. والأسلوب الإسرائيلى والأمريكى فى التفاوض يقوم على وضع سيناريو جانبى وجر الطرف الآخر إليه بعيداً عن القضايا الرئيسية. ولذلك فإن حق تقرير المصير، الذى أكدته "ووردو ويلسون" عام ١٩٢٠، أصبح، الآن، هو الحوار مع السفير الأمريكى. والمرجح أن سر الإصرار الإسرائيلى على وقف الانتفاضة هو الوصول إلى ما حدث بعد حرب ١٩٧٣ من فك للاشتباك. ونحن نتميز، فى هذه الفترة على الأقل، بأن الانتفاضة مستمرة بجوار عملية البحث عن التسوية.

وتحدث أ. السيد يسين مدير، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مقدماً الأفكار الرئيسية التالية:

* أن مقارنة الخطاب السياسى العربى، المتعلق بالتسوية مع الخطاب السياسى الإسرائيلى الخاص بالاستعمار الاستيطانى والحرب تقود إلى نتائج مذهشة. فالخطاب العربى، الآن، لامجال له إلا الحديث عن التسوية، الأمر الذى يقتضى إجراء دراسة عن تحولات العقل العربى إزاء إسرائيل والتغيرات الجذرية التى حدثت فى التصورات النمطية التى صيغت عن إسرائيل. ويبدو أن العقل العربى يميل للتحول من المطلق إلى المطلق. فقبل ١٩٦٧ كان الحديث عن الحرب مع إسرائيل، ولم يكن مقبولا أى حديث عن تعاون سلمى معها. لكن فى ١٩٨٨ وصلنا إلى الحديث عن التسوية السلمية واستبعاد خيار الحرب كلية، رغم أن إسرائيل حين تتحدث عن السلام فإن كل

استعدادها يكون من أجل الحرب، فالمشروع الإسرائيلي قائم على التفوق العسكى بالأساس. وهذه قضية لا بد أن نتوقف عندها، لأن السعى للدخول في عملية التسوية مع الاستبعاد الكامل لخيار الحرب لن يؤدي إلى نتيجة: ولا بد، أيضاً، من التأمل النقدي في اللغة السياسية التي نستخدمها عن التسوية، لأنها لغة تميل إلى التمنيات أكثر من تحليل الواقع.

* إن المدخل الحقيقي لفهم المستقبل لا بد أن يعتمد على تحليل متعمق للاتجاهات الراهنة في المجتمع الإسرائيلي. وهناك مؤشرات، كمية وكيفية تثبت أن هناك تصاعداً في اتجاهات التطرف في المجتمع الإسرائيلي وخصوصاً بين صفوف الشباب.

* إن حديثنا ينبغي أن يركز لا على تأثير الانتخابات على مستقبل التسوية بل على مستقبل الانتفاضة. وهذه قضية بالغة الخطورة بالنظر إلى التنبؤات المنشورة عن سلوك الحكومة الإسرائيلية الجديدة في هذا المجال، والذي يرجح أن يتجه إلى استخدام إجراءات محدودة أهمها: الإبعاد الجماعي بشكل غير مسبوق، وتعميم عمليات القتل، وإيقاع أكبر عدد من الخسائر بالشعب الفلسطيني، وفرض حصار اقتصادي شامل يتطور إلى ممارسة سياسة التجويع ضد السكان العرب لتحطيم إرادة المقاومة، وتدعيم الاستيطان لتعزيز الوجود الديمغرافي الصهيوني في الأراضي المحتلة.

* إن هناك حديثاً متواتراً في الدوائر الاستراتيجية الإسرائيلية، الآن، عن شكل الحرب المقبلة. وهناك دراسات عن إعادة صياغة العقيدة العسكرية الإسرائيلية لتتفق مع هذه الحرب. وترى هذه الدراسات أن من ثمة مشاهد محتملة لحرب جديدة: أولها انهيار اتفاقية السلام مع مصر ومجابهة ائتلاف عربي يضم أكثر من دولة عربية واحتمال إحياء الجبهة الشرقية. وثانيها استمرار اتفاقية السلام مع ظهور الجبهة الشرقية بدون مصر لتشمل الأردن وسوريا والعراق والسعودية. وثالثها نشوب حرب إسرائيلية سورية.

* أنه، بناءً على هذه الملاحظات، ينبغي وضع الخطاب العربي الخاص بالتسوية في موضعه الصحيح.

مناقشة عامة

وبانتها، هذه العروض الأربعة، فتح أ. د. علي الدين هلال رئيس الجلسة باب المناقشة العامة التي شارك فيها عشرة من المشاركين بالندوة، وهم: أ. أحمد الشريف، و د. هناء أحمد عبد الحليم، وأ. د. أنور عبد الملك، و أ. حافظ إسماعيل، و أ. سعيد الحسن، و لواء طلعت أحمد مسلم، و د. محجوب عمر، و د. مصطفى عبد العال، و أ. منار الشوربجي، والسفير وفاء حجازي.

ورغم اتساع نطاق الموضوعات التي طرحت خلال هذه المناقشة، يمكن إدراجها بشكل عام ضمن موضوعين كبيرين هما: التسوية وإمكاناتها، والحرب واحتمالاتها، وذلك على النحو التالي:

أولاً: قضية التسوية ... وإمكاناتها:

تناول معظم المشاركين في المناقشة موضوع التسوية من زوايا متعددة على نحو يمكن تلخيصه في عدة اتجاهات رئيسية أهمها:

* أن هناك حركتين متضادتين فيما يتعلق بعملية التسوية إحداهما يمثلها الجانب العربي، والأخرى يمثلها الجانب الإسرائيلي، ولكل من الجانبين قوى تدعمه، وكل من الحركتين تحاول التأثير على الأمر الواقع لتحريكه نحو أهدافها أو مصالحها. ولذلك لا يمكن تصور أن المؤتمر الدولي، إذا أمكن عقده، سيحل الصراع العربي الإسرائيلي. فالصراع طويل ويحتاج إلى وقت طويل لحله. لكن هذا المؤتمر حال انعقاده يمكن أن يعزز إحدى الحركتين العربية أو الإسرائيلية، بمعنى أنه قد يعزز الموقف العربي وينقله إلى موقع أفضل، وقد يثبت مواقف إسرائيلية مفروضة.

* إن من الضروري الاهتمام بالبعد الأمريكي في عملية التسوية، لأنه ليس بعداً محايداً، وإنما هو بعد متحالف مع إسرائيل. ولذلك لا يمكن أن تضغط أمريكا على إسرائيل حتى تعزلها أو تضعفها أمام العرب، وإنما هي تحاول أن تكسب الوقت بمناوراتها الأخيرة، لكي تخفف الضغط على إسرائيل، وتستخلص أكثر تنازلات ممكنة حتى تسليم منظمة التحرير إلى إسرائيل. والموقف الأمريكي مرتبط بمشروع "شولتز" الذي طرحه عام ١٩٨٨، والذي يرتبط، بدوره، بصيغة "كامب ديفيد" التي ترى أمريكا وبعض القوى الإسرائيلية أنها لم تزل سارية، وسنشهد ضغطاً أمريكياً في هذا الاتجاه خلال الفترة المقبلة.

في هذا الإطار، أيضاً، برز باي يؤكد على ضرورة أن تكون الانتفاضة هي التركيز الرئيسي للموقف الفلسطيني في الحوار مع أمريكا، مشيراً إلى التحرك الإسرائيلي الهادف لإجهاض هذه الانتفاضة، وهو تحرك مواز للخطة الساعية إلى ضربها وسحقها. وبذلك يمكن أن يكون الموقف الأمريكي في الحوار عاملاً مساعداً لهذا التحرك الإسرائيلي على المستويين. ولذلك ينبغي أن يركز المفاوض الفلسطيني على

فاعلية الانتفاضة وقدرتها على التأثير ودوام هذا التأثير، ومن ثم تكون المهمة الرئيسية هي: دعم الانتفاضة.

* أن الدور الدولي في عملية التسوية بالغ الأهمية في مرحلة تشهد تقدماً في تسوية الصراعات الإقليمية، رغم خصوصية القضية الفلسطينية. فالصراعات الأخرى أمكن التوصل إلى نوع من الحلول شبه الواقعية لها في شمال غربي آسيا [كوريا]، وجنوب شرقي آسيا [فيتنام وكمبوديا]، وجنوب آسيا [باكستان والهند ثم سريلانكا] أو جنوب غربي آسيا [أفغانستان، وحرب الخليج]، وجنوب أفريقيا [ناميبيا]، ووسط أمريكا [نيكاراجوا بعد كوبا]. لكن القضية الفلسطينية تظل حالة خاصة لا يمكن مواجهتها بالتحليل السياسي التنفيذي القائم على الانتصار أو الهزيمة، والتسوية أو الحرب. فالتسوية كمفهوم دبلوماسي مادي [والانتصار العسكري كلاهما غير مطروح في الوقت الراهن، لأن كل ما يمكن الوصول إليه هو شل العدوانية الهجومية الاستراتيجية الإسرائيلية].

وفي هذا الإطار لابد من إدراك أن النظام العالمي يدخل مرحلة تفيدهم بحيث لن تعد الثنائية القطبية هي المتحكمة بشكل قاطع في حل القضايا الإقليمية. ففي كل الصراعات التي أمكن التقدم في حلها، لن يكون للدولتين العظميين الفضل الأول، وإن كان لهما الدور الأول. لكن شاركت في هذه الحلول دول كبرى أخرى بشكل مركزي، وحتى حرب الخليج كانت الصواريخ الصينية للسعودية ذات أثر حاسم في وقف النضال.

وهناك دول كبرى أخرى لها مصالح هامة في مناطق معينة، وقامت بدور كبير في حل الصراعات القائمة في هذه المناطق. ولذلك يصبح السؤال هو: كيف نفيد من هذه القوى الجديدة في علاقتها بالقوتين العظميين. فهناك محور جديد يتكون الآن من المصالحة التي ستقود للتعاون بين الاتحاد السوفيتي واليابان، وبين الاتحاد السوفيتي والمجموعة الأوروبية وخاصة ألمانيا الاتحادية، وثمة تقارب سريع بين الصين واليابان، والصين والهند، واليابان والهند. وهذه الدول الثلاث تربطنا بها علاقات عميقة ومتصلة. وإذا أردنا أن نصل إلى شل أو تجميد العسكرية الهجومية العدوانية الإسرائيلية فلا بد من السعي للإفادة من هذه المحاور الاتجاهية الجديدة. فالسعي إلى التسوية يظل نوعاً من الدردشة الدبلوماسية إذا لم نع آين مراكز القوى الجديدة، وكيف يمكن تعبئتها.

لكن بالمقابل برز رأي آخر يرى أنه رغم أهمية العوامل الدولية في هذا المجال، إلا أنها ليست العنصر الحاسم بدليل أن الصراع العربي الإسرائيلي لم يتأثر بها على مدى ٤٠ عاماً في اتجاه تسويته رغم وجود مراحل دولية مختلفة. ولذلك لابد من الاعتراف بالدور الرئيسي للأطراف المحلية، ولما يمكن للطرف العربي أن يقوم به في الوقت الذي يتوفر لأول مرة موقف عربي مؤثر وفاعل على مكونات الأزمة.

* إن أية تسوية يمكن أن تتم في الظروف الراهنة هي تسوية إسرائيلية وبالشروط الإسرائيلية، وأية محاولة للتوصل إلى مثل هذه التسوية لن تحقق إلا

أهداف إسرائيل وبالتالي الإخلال بالأمن القومي العربي.

وقيل في هذا الصدد -أيضاً- إن إسرائيل تعتبر الضفة وغزة جزءاً من أرض إسرائيل، وبالتالي ستضمها إذا وجدت الوضع الدول موالياً، لكنها يمكن أن تقبل بما هو دون ذلك في حالة عدم توافر الفرصة الدولية المواتية. والمقصود بما هو دون ذلك أحد أمرين: إما الحل الوسط الإقليمي الذي يتضمن مشروع حزب العمل، أو الحكم الذاتي الذي يتضمن مشروع ليكود، مع الإشارة إلى أن كلا من العمل والليكود لا يختلفان على أهداف إسرائيل النهائية.

* إن الصراع العربي الإسرائيلي لن يتوقف حتى في حالة التوصل إلى تسوية ما، ولذلك تصبح المشكلة الحقيقية هي كيفية تحصين الجماهير العربية تجاه العدو في ظل تركيز الخطاب السياسي على الجانب المتعلق بالسلام وهو ما يعتبره البعض نوعاً من البراعة والمناورة والظهور أمام العالم بمظهر حضاري، فرغم أهمية ذلك إلا أن ثمنه فادح على نحو يثير تساؤلاً محورياً هو: كيف نحافظ على تعبئة الجماهير في ظل التأكيد على عدم وجود أعداء وعلى استبعاد قيام الحرب، وكيف يمكن تحصينهم ضد الخطر؟

ثانياً: قضية الحرب واحتمالاتها:

وفي إطار هذه القضية طرحت مجموعة من الأفكار أهمها:

* أن التجارب السابقة تثبت أنه كلما توحدت إسرائيل سياسياً، وكلما تجمع العرب وزاد ضغط الظروف الداخلية عليها، فإنها تلجأ إلى العمليات العسكرية ليس فقط بمعنى العمليات الصغيرة، ولكن أيضاً بإشعال نوع من الصراع المسلح في المنطقة. وتهدف إسرائيل بذلك إلى تغيير الأوضاع إقليمياً ودولياً وخلق ظروف جديدة، فضلاً عن الحد من عناصر القوة العربية، الأمر الذي يدفع إلى ضرورة الاستعداد لجميع الاحتمالات.

* أن إسرائيل تتفوق عسكرياً على كل دولة عربية على حدة، لكن قدرتها على استغلال هذا التفوق محدودة. وأول العوامل التي تحد من هذه القدرة استمرار الانتفاضة فلا تستطيع إسرائيل القيام بعمل عسكري على نطاق واسع ضد أية دولة عربية طالما الانتفاضة مستمرة. ولذلك فخيارها العسكري في المستقبل القريب يركز على الانتفاضة وليس على الدول العربية المجاورة.

* أن الحرب العربية الإسرائيلية مستمرة بالفعل ولم تتوقف أبداً، لكن بأشكال أخرى غير الحرب القديمة المعروفة. فهناك الاعتداءات على لبنان والحرب ضد الانتفاضة، فضلاً عن الغزو الاقتصادي والثقافي والفكري.

* عبر أحد المشاركين عن رأى فكرى لسيادة قضية الحرب في هذه الجلسة

دون إيضاح كيف يمكن لدولة مدينة بحوالي ٤٠ مليار دولار وتواجه عجزاً خطيراً في ميزان المدفوعات والميزانية أن تدخل حرباً، مع الإشارة إلى أن العلاقات الدولية تأخذ أشكالاً متعددة منها مثلاً العلاقة بين حكومة ما وشعب في دولة أخرى، الأمر الذي يشير قضية السعي للتأثير على العناصر المؤيدة للسلام في الشعب الإسرائيلي بدلا من التفكير في الحرب.

وإلى جانب هاتين القضيتين الرئيسيتين اللتين حظيتا بالاهتمام الأوفر في هذه الجلسة، جرت إشارات سريعة إلى موضوعين: أولهما يتصل بالإدارة الفلسطينية التي تتجسد في الانتفاضة، والتي دافعت القضية الفلسطينية إلى سطح الأحداث وجعلتها محورا في الاتصالات الجارية بين القوى العالمية وفي التحرك الإقليمي. فبدون هذه الانتفاضة، لما تقدمت القضية الفلسطينية خطوة واحدة، وليظل الحوار حولها متعثراً بعد أن ظلت في الملفات لفترة طويلة. وقيل أيضاً في هذا المجال إن الإرادة الفلسطينية التي تعبر من نفسها بمزيد من الوضوح والإصرار لابد أن تؤثر شيئاً فشيئاً على الواقع العربي لتحركه، مع الإشارة إلى أن دور منظمة التحرير الفلسطينية في التعبير عن هذه الإرادة لم يصل إلى المستوى المطلوب. وثانيها موضوع أزمة الهجرة الإسرائيلية التي تتلخص في تقلص القدرة الإسرائيلية على استحضار مهاجرين جدد بما يؤدي إلى الحد من قدرتها على التوسع في المستقبل القريب واحتلال أراضٍ جديدة.

كما أثير خلال هذه المناقشة سؤالان موجهان للدكتور أحمد صدقي الدجاني حول جدوى الحوار الأمريكي الفلسطيني، وما إذا كان التكتيك الفلسطيني تجاه الولايات المتحدة هو الأمثل، وما إذا كان قد تم استثمار الأوراق الفلسطينية على النحو الأفضل.

وكان هذان السؤالان هما مدخل د. الدجاني في تعليقه على المناقشات، حيث دعا رئيس الجلسة أ. د. علي الدين هلال من يرغب من المتحدثين الرئيسيين للتعليق في نهاية هذه الجلسة. وقد ركز تعليق د. الدجاني على إيضاح الطبيعة الراهنة للعلاقة الأمريكية - الإسرائيلية وموقع اتفاق التعاون الاستراتيجي منها. ثم تساءل عن مدى تأثير الحقائق الجديدة التي خلفتها الانتفاضة على الموقف الأمريكي، مشيراً إلى وجود تباين في التقديرات الفلسطينية والعربية لهذا التأثير. وقال إن البعض يرى أن الحدود القصوى للتغير الذي طرأ على الموقف الأمريكي تقف عند ٣٠٪، بينما يرى البعض الآخر أنها لا تتجاوز ١٠٪. وأوضح أنه برز اجتهادان على الساحة الفلسطينية: أولهما يرى أن قبول الشروط التي تضعها الولايات المتحدة والاقتراب منها يوجد حقائق جديدة على الصعيد الدولي. وثانيها يرى عدم القبول لأن الولايات المتحدة هي المزنونة، داعياً إلى الصبر والسعي لاستخدام الأوراق العربية. وقد طرح الاجتهادان في الدورة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وانتصر الاجتهاد الأول وقبلة أنصار الاجتهاد الثاني وهو فهم بتجربة السبيل الذي يقود الاجتهاد الأول إليه، ومشدداً على استخدام تعبير اجتهادين كمؤشر واضح الدلالة على النضج في العمل الفلسطيني وتجاوز مرحلة الاتهامات المتبادلة.

كما علق د. الدجاني على ماثير بشأن قدرة بعض الدول العربية التي تواجه أزمة اقتصادية حادة على الحرب، موضحاً أن هناك بين السلم والحرب هامش تحرك واسع يمكن استخدامه. وقال إننا حين نتحدث عن الأوراق العربية، فإننا نقصد هذا الهامش دون أن نطالب بما هو معجز.

* وتضمن تعليق أ.د. عصام الدين جلال مأسماه خمسة ملاحظات تلغرافية على النحو التالي:

- أن يحدث أحياناً خلط بين الأهداف والأوضاع الإسرائيلية دون أن نأخذ في الاعتبار أن الصهيونية تواجه أزمة لا تقل حدة عن الأزمة العربية. وأحد مصادر هذه الأزمة أن الفكرة الصهيونية بدأت متأخرة نصف قرن.

فعملية بناء الاستعمار الاستيطاني بالمفهوم المستمر كانت تقتضي البدء مبكراً ربما منذ اللحظة التي بدأ فيها هرتزل بالتفكير في المشروع الصهيوني.

- أنه لا بد من إعادة النظر في أسلوب التفكير في استخدامات القوة العسكرية. فالتفوق العسكري الإسرائيلي لاشك فيه، واحتمال استمراره أيضاً قائم. لكن استخدامات القوة هي التي تغيرت كثيراً على نحو يؤكد عدم وجود حل عسكري للمشكلة الإسرائيلية.

- أن هناك خطأ في تصور أن الموقف الأمريكي ينطوي على حتمية تاريخية. ولا بد من تذكّر شيئين: أولهما موقف الولايات المتحدة تجاه حرب ١٩٥٦ والذي كان قائماً على إدراك لتعرض المصالح الأمريكية للخطر وليس على ضعف "اللوبي" الصهيوني. وثانيهما أن الطرف الوحيد الذي قامت فيه حركة مضادة أساسية في الولايات المتحدة كان في أعقاب حرب ١٩٧٣ وخاصة في أيام الانتصار الأولى. ولذلك ستظل أمريكا تساند الأطماع الإسرائيلية طالما أن العرب يسمحون لإسرائيل بتحقيق الأهداف المطلوبة منها.

- أن الحرب والسلام ليسا خيارين بديلين، وإنما الاختيار دائماً هو: ما أفضل طريق لتحقيق السلام، وقد تكون الحرب والاستعداد لها أو عدم الخشية منها أسلم طريق لضمان السلام.

- أن اللعبة الدولية الآن أميل إلى قبول التأثير العربي إذا أمكن أن يكون لنا تأثير. وقد تركّز الحديث هنا على كيفية الاستفادة من الانتفاضة، لكن لم يكن ثمة حديث كاف عن كيفية مساعدة الانتفاضة. وهذه المساعدة تقتضي أن تكون الانتفاضة عربية شاملة، لأن استمرار الانتفاضة محلية لا يكفل عائداً مضموناً. فالانتفاضة الشاملة عربياً هي التي ستحقق التأثير الدولي، وتوقف الأطماع الإسرائيلية عن حد يمكن التعايش معه.

* وركز تعليق أ. كامل زهيري على الانتفاضة باعتبارها ظاهرة لن تحدث في التاريخ الحديث في إطار القضية الفلسطينية، وقال إن تحليل يوميات الانتفاضة وجغرافيتها يثبت أنها انتشرت جغرافياً وتحالفت فيها الأجيال والطبقات وبدأت في إنشاء المؤسسات الفلسطينية الداخلية، مشيراً إلى أن الدراسات الخاصة بتأثير الانتفاضة تثبت تأثيرها على الاقتصاد الإسرائيلي.

وأكد أنه لاخوف على الانتفاضة لأنها عبرت شهود الإجهاض، وحل المناضلون محل الوجها، والقيادات البديلة التي حاولت إسرائيل أن تمسطنعها، وأخذت تنضج بمؤسساتها وبطريقة الحياة التي أرستها. لكن القضية الخطيرة هي اختلال الإيقاع بين فلسطيني الداخل والخارج، فإيقاع الفلسطينيين في الخارج مختلف حيث، الأولوية للحلول السياسية. ولايعنى ذلك أن هناك صراعاً بين الداخل والخارج، ولكن هناك سؤالاً لهم. هو: من سبق الآخر؟ وهل يفرض الحل السياسي بداية أم تتحرك الانتفاضة لتنضج وتأخذ مسارها الطبيعي، وتجرى المفاوضات في ظل استمرارها. وهذا يلقي علينا مسؤولية ضخمة في العالم العربي لدعم الانتفاضة.

خاتمة الندوة

وبذلك وصلت الندوة الى نهايتها حيث القى الأستاذ الدكتور على الدين هلال كلمة ختامية ركز فيها على النقاط التالية:-

* على مستوى المعلومات هناك مشكلة ظهرت في هذه الندوة، الأمر الذي يشير قضية مصادر المعلومات عن إسرائيل وكيفية تدقيقها. وربما يدرك الأخوة العاملين في أجهزة الدولة من شاركوا الندوة أن هناك نوعاً من الفجوة بين هيئات الدول التي يفترض أنها تملك المعلومات عن إسرائيل وبين أجهزة البحث العلمي. وربما نفكر كيف نتأكد من وصول المعلومات الرقمية والإحصائية الصحيحة عما يحدث في إسرائيل للباحثين. وفي هذا الإطار ينبغي إدراك خطورة الاعتماد في دراسة إسرائيل على الصحافة فقط، ربما لأنها كأداة سياسية للمعلومات قد تتضمن مبالغات وأخطاء، مطبعية لا يمكن للباحث العلمي الاعتماد عليها.

* على مستوى التفسير، والاجتهاد، أثرت في الندوة تفسيرات مختلفة. وليس المطلوب أن نصل إلى اتفاق تعسفي، وإنما أن نسمح لكل الآراء بأن تعبر عن نفسها على أمل أنه ربما نصل من خلال هذا الحوار إلى نوع من الاتفاق أو الرضا العام. وأثير، في هذا المجال التحذير من استخدام المصطلحات الصهيونية، والتأكيد على أهمية البحث عن مقاييس عربية للظواهر الإسرائيلية.

* على مستوى المضمون فرغم أننا أخذنا الانتخابات كبؤرة للتحليل، إلا أنه ليس من المتصور استخدامها، كمؤشر وحيد، لتفسير الحياة السياسية الإسرائيلية التي ننظر إليها في إطار تطورها التاريخي الاستراتيجي.

وعلى هذا المستوى أثير عدد من النقاط أهمها:-

- قضية التغير والاستمرار في برامج وتكوين الأحزاب الإسرائيلية.

- أهمية التمييز -إن وجد- من تحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية وتحليل نتائج المفاوضات الائتلافية التي قادت إلى تشكيل الحكومة، حيث طرح رأى يدعو إلى هذا التمييز.

- قضية الطبيعة الانقسامية للمجتمع الإسرائيلي، وما يمكن عمله للتعامل معها ربما لتأكيدا أو لتوجيهها في اتجاهات معينة.

- قضية القوى الصاعدة في إسرائيل والتي يمكن الاستفادة منها في استراتيجية عربية ما. وفي هذا المقام تحدثنا تفصيلاً عن حرب ١٩٤٨ وعن اليهود الشرقيين باعتبارهما قوتين صاعدتين يمكن أن تلعباً

دوراً مباشراً أو غير مباشر في أية استراتيجية عربية متكاملة.

- ليس متصوراً إمكانية الاختلاف بين شخصين عربيين مهما اختلفت توجهاتهما الأيديولوجية والسياسية حول تقييم دولة إسرائيل، وبالتالي من العبث أن نختلف حول الهدف النهائي والأخير. لكن السؤال المهم هو: ما حدود المسموح به، والممكن؟ وما الذي يمكن عمله في إطار توازن القوى، وفي ظل الحدود التي يفرضها الوضع الدولي والتي لا يمكن لأحد أن يتجاوزها. إذن من الظلم أن نضع أحلامنا القومية على أطراف أصابعنا. فالشعوب العظيمة هي التي تميز بين أحداث ممكنة قصيرة الأجل وأخرى ممكنة متوسطة الأجل، ثم أحداث عظمى في الأجل البعيد. وغير مطلوب في كل زمان أن يتحدث الناس عن أحلامهم النهائية، وإنما المطلوب أن نصل إلى حلول مؤقتة دون أن نغلق الباب أمام المستقبل.

وفي هذا المجال أثير السؤال: إلى أين تتجه إسرائيل، وإذا قلنا إنها تتجه إلى مزيد من التشدد، فكيف نتعامل مع هذا الوضع. وطرح في هذا الإطار موضوع الاحتفاظ بزماد المبادرة في الأيدي العربية الفلسطينية، وضرورة إرغام إسرائيل على التعامل مع الفلسطينيين بمعنى عدم خلق موقف سياسي أو دبلوماسي تجد فيه إسرائيل بديلاً غير الفلسطينيين للتعامل معهم، ومخاطبة جماعات معنية داخل إسرائيل وهو ما يقتضي بحثاً متعمقاً، وكذلك طرحت ضرورة فرز الأوراق العربية التي تتضمن الدخول في مفاوضات مع إقامة قدرة وصناعة عسكرية لتحقيق الردع إلى جانب الحفاظ على خيار المواجهة إذا اضطرننا إليه.

رغم أننا نركزنا على الوضع الداخلي لإسرائيل. بإعتباره مفهوم الندوة، إلا أنه من الخطأ تصور أنه المفتاح الوحيد لحل الصراع. فهناك مفاتيح أخرى مثل الوضع الفلسطيني والعربي والموقف الأمريكي. والمؤكد أن هناك شراً الآن في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية راجع إلى اختلاف في التقييم السياسي لدور منظمة التحرير. وأثيرت في هذا الإطار أهمية العلاقات العربية السوفيتية والعلاقات العربية مع القوى البازغة في الصين واليابان والهند.

* يعتز المركز بأن ثلاثة من البحوث الأربعة التي قدمت لهذه الندوة كتبها شباب، ويعتز أكثر بأن هذه البحوث قوبلت بالتقدير ونوقشت كغيرها من البحوث بما يثبت أن هناك جيلاً من شباب الباحثين قادر على العطاء وسوف يستمر المركز في هذه السياسة في كل أنشطته مستقبلاً.

ملاحق الكتاب

ملحق رقم [١] نتائج انتخابات "الكنيست" الثاني عشر

ملحق رقم [٢] توزيع أصول الناخبين حسب المدن والقرى في انتخابات "الكنيست" الثاني عشر.

ملحق رقم [٣] التصويت العربي في انتخابات "الكنيست" الثاني عشر.

ملحق رقم [٤] تعريف بأعضاء "الكنيست" الثاني عشر.

ملحق رقم [٥] نتائج انتخابات "الكنيست" من الأول إلى الحادي عشر

ملحق رقم [٦] أعضاء "الكنيست" من اليهود الشرقيين، من الأول إلى الثاني عشر.

ملحق رقم [٧] سواب اليهود الشرقيين في الأحزاب الرئيسية، من "الكنيست" الأول إلى الثاني عشر.

ملحق رقم [١١]

نتائج انتخابات الكنيست الثاني عشر *

الحزب	عدد المقاعد	عدد الأصوات	النسبة %
ليكود	٤٠	٧٠٩٣٠٥	٣١,٣
العمل	٣٩	٦٨٥٣٦٣	٣٠,٠
شاس	٦	١٠٧٧٠٩	٤,٧
أجودات	٥	١٠٢٧١٤	٤,٥
راتس	٥	٩٧٥١٣	٤,٣
مفدال	٥	٨٩٧٢٠	٣,٩
حداش	٤	٨٤٠٣٢	٣,٧
هاتحياه	٣	٧٠٧٣٠	٣,١
مابام	٣	٥٦٣٤٥	٢,٥
تسومت	٢	٩٥٤٨٩	٢
موليدت	٢	٤٤١٧٤	١,٩
شينوى	٢	٣٩٥٣٨	١,٧
ديجل	٢	٣٤٢٧٩	١,٥
التقدميين	١	٣٣٦٩٥	١,٥
الديمقراطى العربى	١	٢٧٠١٢	١,٢

ملحق رقم [٢]

توزيع أصوات المقترعين حسب المدن والقرى
في انتخابات الكنيست الثامن عشر
[نسبة مئوية]

البلدة	الحزب	المعسراخ %	الليكود %	أجودات إسرائيل %	المفدال %	شاس %	راية التوراة %
تل أبيب		٣٤ر٢	٣٤ر٨	٣ر٥	٣ر٤	٤ر٤	—
رامات جان		٣٦ر٢	٣٤ر٥	٦ر٣	٣ر٦	٢ر٧	٦ر
جفعات عيدا		٣٤ر٣	٣٤ر٢	—	٩ر٧	٧ر١	١ر
منطقة القدس		١٩ر٦	٣٠ر٦	٨ر٣	٦	٨ر٥	٦ر١
رحوفوت		٣٤ر٧	٢٩ر١	٦ر٢	٤ر٧	٣	١ر٥
حيفا		٤٠ر٣	٢٨ر٤	٢ر٤	٢ر٨	١ر٩	٦ر
كفار سابا		٣٨ر٦	٣٢ر٩	٢ر٣	٤	٣ر٥	٣ر
بيت شان		١٤ر٦	٤٦ر٦	٥ر٩	٨ر٤	١٣ر٧	٥ر
بئر سبع		٢٨ر٣	٩ر٥	٥ر٨	٢ر٦	٩ر٧	٦ر
رامات هشارون		٤٣ر١	٢٧	١ر٣	١ر٤	١ر٩	٤ر
نتانيا		٢٧ر٩	٣٨ر٧	٦ر٢	٥ر٨	٦ر٣	٨ر
رعناتا		٣٩ر٥	٢٧ر٨	٢	٤ر٣	٣ر٢	٦ر
بني براك		١٠ر٩	١٨ر٧	٢٢ر٣	٨ر٣	١١ر١	٣٠ر٦
عسقلان		٢٤ر٩	٤٢ر١	٦ر٥	٥ر٨	٧ر٥	٥ر
منطقة الرملة		٢٣ر١	٣٩ر٣	١٠ر٤	٣ر٥	٦ر٦	—

المصدر: تم إعداد هذا الجدول اعتماداً على البيانات الواردة في:
نتائج التصويت في المدن والقرى، كل همشار، ١٩٨٨/١١/٣

ملحق رقم [3]

التصويت العربى فى انتخابات الكنيست
الثامن عشر

الحزب أو القائمة	عدد الأصوات العربية	النسبة %
حداش	81190	34.3
العمل	41728	17.8
التقدمية	32752	13.6
الديمقراطى العربى	26336	11.3
ليكود	15931	6.7
راتس	10636	4.4
مابام	8701	3.6
مفدال	7951	3.9
شينوى	5959	2.5
شاس	968	0.9
هاتحيا	821	0.3
اجسودات	603	0.2
تسومت	579	0.2
ديجل هاتوراه	574	0.2
مولىدت	302	0.1
ميماد	289	0.1

* المصدر: هآرتس، 6 نوفمبر 1988.

ملحق رقم [٤]

من هم أعضاء الكنيست الثاني عشر؟

بيلغرافيا موجزة عن كل عضو من أعضاء الكنيست الثاني عشر تصلح للأرشيف والتحليل [نسبة الشباب، الأكاديميين، العسكريين السابقين، مواليد إسرائيل، مواليد الخارج... الخ].

* قام مركز التخطيط الفلسطيني بالدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بترجمة هذه الوثيقة من صحيفة عل همشار، ٢١ نوفمبر ١٩٨٨.

من هم اعضاء الكنيست الثاني عشر؟

الليكنود

[١] إسحاق شامير:

رئيس الحكومة الأخيرة - ٧٣ سنة - متزوج ووالد لاثنتين . من مواليد بولندا - كان رئيساً للوزراء في السنوات ٨٣-٨٤ بعد استقالة مناحم بييجين، وتبادل رئاسة الحكومة مع بيريز عام ١٩٨٦ . وهذه المرة سوف يصبح رئيساً للوزراء بعدما كلفه رئيس الدولة بذلك . كان قبل ذلك رئيساً للكنيست ووزيراً للخارجية . دخل عام السياسة في بداية السبعينات، بعد سنوات قضاها في الموساد . قبل إعلان الدولة كان قائداً في حركة ليحي مواطن القدس .

[٢] دافيد ليفي:

يبلغ من العمر ٥١ عاماً - متزوج وله ١٣ من الأبناء . من مواليد المغرب . عامل بناء . عضواً بالكنيست السابع . كان يشغل في الماضي مناصب وزير الاستيعاب ونائب رئيس الوزراء ووزير البناء والإسكان . كان رئيس إدارة كتلة الليكود في الهستدروت . مواطن بيت شان .

[٣] إسحاق موداع:

يبلغ من العمر ٦٠ عاماً متزوج، والد لاثنتين . من مواليد فلسطين . مهنته مهندس كيميائي، ورجل قانون واقتصاد . عضواً بالكنيست منذ الكنيست الثامن . كان وزيراً للطاقة ووزيراً للدولة ووزير المالية . كان ملحقاً عسكرياً بلندن - ترك الجيش برتبة مقدم . كان رئيس نقابة النشر والإعلان، ورئيساً للحزب الليبرالي إلى أن اتحد مع حيروت . مواطن هرتسليا .

[٤] ازيل شارون:

يبلغ الستين من عمره - متزوج ووالد لاثنتين . من مواليد فلسطين . مهنته زراعي عضو كنيست منذ الكنيست الثامن . لواء احتياط . كان وزيراً للزراعة والدفاع والصناعة مواطن مزرعة هشكيم في النقب .

[٥] موشيه أرئيل (ميشال):

يبلغ من العمر ٦٣ عاماً متزوج وله أربعة أبناء . من مواليد لتوانيا . مهندس طيران . خدمة بالجيش الأمريكي . كان عضواً بمنظمة أتسل . عضو كنيست منذ كنيست الثامن باستثناء السنوات ٨٢-١٩٨٣ حيث كان سفيراً لإسرائيل في الولايات المتحدة، عمل وزيراً للدفاع في الفترة من ٨٣-١٩٨٤ . مواطن سفيون .

[٦] إيجال هورفيتس:

يبلغ السبعين من عمره، متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد فلسطين. مدير شركات ومهنته مزارع. عضو كنيسة منذ الكنيسة السابع، وعمل وزيراً للصناعة والتجارة، والمالية ووزير دولة - صاحب شركات. مواطن كفار فربورج.

[٧] موشه نسيم:

يبلغ من العمر ٥٣ عاماً، متزوج وله خمسة أبناء، من مواليد فلسطين. مهنته محام كان عضواً بالكنيسة الرابع، ثم من السابع إلى الآن. عمل وزيراً للعدل ووزير دولة ثم وزير للمالية. مواطن القدس.

[٨] موشه كساف:

يبلغ من العمر ٤٣ عاماً، متزوج وله خمسة أبناء. من مواليد إيران. رجل اقتصاد. عضو كنيسة منذ الكنيسة التاسع. كان وزيراً للبناء والإسكان، ومشفراً على تخطيط تعمير الأخياء السكنية، ووزيراً للعمل ورئيس مجلس كريات ملاخي. مواطن كريات ملاخي.

[٩] بنيامين نتنياهو:

يبلغ من العمر ٣٩ عاماً. من مواليد فلسطين. يعيش في تل أبيب. خدم في الوحدة المختارة بجيش الدفاع. أنهى دراسات عليا وماجستير في كلية التكنولوجيا في ماسشوستس بالولايات المتحدة. عضو اللجنة الإدارية لمعهد يهوناتان، وأول مدير له. نظم مؤتمرات دولية حول الإرهاب. كان مفوضاً إسرائيلياً في واشنطن من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٤ ثم سفيراً لإسرائيل في الأمم المتحدة لمدة أربع سنوات، وقد استقال من هذا المنصب حتى يكون مرشح الليكود في انتخابات الكنيسة الثاني عشر. كان عضواً بأول وفد يشارك في المحادثات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وكان وراء فتح أرشيف الأمم المتحدة لبحث جرائم النازية في الحرب.

[١٠] إبراهيم شارير:

يبلغ من العمر ٥٦ عاماً - متزوج وله أربعة أبناء. من مواليد فلسطين، محامي. عضو كنيسة منذ الكنيسة التاسع. وزير السياحة ووزير العدل في الحكومة الأخيرة. كان قنصلاً عاماً لإسرائيل في أطلانتا بشرق الولايات المتحدة - مواطن تل أبيب.

[١١] دافيد ماجن:

يبلغ من العمر ٤٣ عاماً، متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد المغرب. عضو كنيسة منذ الكنيسة العاشر، كان رئيساً لبلدية كريات جات.

[١٢] أهارون أبو حصيد:

يبلغ من العمر ٥٠ عاماً، متزوج وله ستة أبناء. من مواليد المغرب. كان
كنيست منذ الكنيست الثامن. كان وزيراً للأديان ووزيراً للعمل ووزيراً للاستيعاب.
عمل كرئيس لبلدية الرملة. مواطن أشدود.

[١٣] بنيامين زئيف بيجين:

يبلغ من العمر ٤٥ عاماً، ولد ويعيش في القدس. متزوج وله ستة أبناء، ابن
زعيم حركة حيروت مناحم بيجين، يحمل الدكتوراه ويعمل جيولوجياً في المعهد
الجيولوجي في القدس. ثم خدم في الجيش العامل، ولكنه عاد بعد ذلك إلى المعهد
مرة أخرى.

[١٤] دان تيخون:

يبلغ من العمر ٥١ عاماً. متزوج ووالد لاثنتين، من مواليد فلسطين. رجل
اقتصاد. عضو كنيست منذ الكنيست العاشر. وكان نائب رئيس الكنيست الأخير.
مواطن القدس.

[١٥] دان مريهور:

يبلغ من العمر ٤١ عاماً. متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد فلسطين.
محامي. عضو كنيست منذ الكنيست الحادي عشر. كان سكرتيراً للحكومة. مواطن
القدس.

[١٦] الياهو بن اليسار:

يبلغ من العمر ٥٦ عاماً، بدأ عضويته في الكنيست العاشر بعد أن خدم
الموساد. كان سكرتيراً لمكتب رئيس الوزراء، وأول سفير لإسرائيل في مصر، ورئيس
لجنة الخارجية والأمن.

[١٧] جدعون فات:

يبلغ من العمر ٥٥ عاماً، متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد فلسطين. رجل
اقتصاد. عضو كنيست منذ الكنيست السابع. كان وزيراً للبناء والإسكان والصناعة
والتجارة والسياحة والعلوم.

[١٨] يعقوب شام:

يبلغ من العمر ٤٨ عاماً. متزوج وله ثلاثة أبناء. مزارع. عضو كنيست منذ
الكنيست الحادي عشر، رئيس الليكود في الهستدروت العام. مواطن جفعات عيدا.

[١٩] رونم ميلو:

يبلغ من العمر ٣٩ عاماً، متزوج وله ولدان. من مواليد فلسطين. محامى. عضو كنيسة منذ الكنيسة التاسع. عمل نائباً لوزير الخارجية ونائب وزير بمكتب رئيس الوزراء، كان رئيساً لاتحاد الطلبة بإسرائيل، ورئيس جناح الشباب فى حركة حيروت، والقائم على الدعاية. مواطن تل أبيب.

[٢٠] بنحاس جولد شتاين:

يبلغ من العمر ٤٩ عاماً، متزوج، والد لاثنتين. من مواليد فلسطين. مدير شركة. عضو كنيسة منذ الكنيسة العاشر. خريج المدرسة الداخلية العسكرية. ترك الجيش برتبة رائد. عضو مجالس إدارة شركة الكهرباء. مواطن كفار سابا.

[٢١] حاييم كورفو:

يبلغ من العمر ٦٧ عاماً. متزوج، وأب لاثنتين. من مواليد فلسطين. محامى، عضو كنيسة منذ الكنيسة السابع. كان وزيراً للمواصلات ورئيس الائتلاف. مواطن القدس.

[٢٢] ايهود أولمرت:

يبلغ من العمر ٤٣ عاماً. متزوج وله أربعة أبناء. من مواليد فلسطين. محامى. عضو كنيسة منذ الكنيسة الثامن. مواطن القدس.

[٢٣] اورييل لين:

يبلغ من العمر ٥٣، متزوج له ابن واحد. من مواليد فلسطين، محامى. عضو كنيسة منذ الكنيسة الحادى عشر. كان فى الماضى مشرفاً على دخل الدولة، مدير عام وزارة الطاقة، مواطن تل أبيب.

[٢٤] توفديا علام:

يبلغ من العمر ٤٣ عاماً. متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد العراق. مدرس، عضو كنيسة منذ الكنيسة الحادى عشر، رئيس بلدية عفولا. مواطن عفولا.

[٢٥] اريئيل وينشتاين:

يبلغ من العمر ٥٦ عاماً، متزوج وله أربعة أبناء. من مواليد فلسطين

-صحفى . عضو كنيسة منذ الكنيست العاشر . ترك الجيش برتبة مقدم . كان عضواً فى عدة مجموعات شركات ومراسلا اقتصادياً لمعاريف . مواطن القدس .

[٢٦] رؤبان ريغلين (روبيد):

يبلغ من العمر ٤٨ عاماً ويقيم فى القدس -محامى ورائد [احتياط] . من أعضاء الجمعية الرياضية بنادى بيتار القدس، وبدأ من عام ١٩٦٠ عمل كمستشار قانونى . عضو اتحاد كرة القدم، عضو بلدية القدس، وعضو بإدارة مسرح الخان بالقدس . كان عضو مجلس إدارة العال من ٨١-١٩٨٧ . من عام ١٩٨٦ تولى رئاسة فرع حزب حيروت بالقدس .

[٢٧] إيجال كوهين:

يبلغ من العمر ٦٠ عاماً، متزوج وله أربعة أبناء . من مواليد فلسطين . مزارع عضو كنيسة منذ الكنيست الثامن . كان من نشطاء حركة الموشاف -مواطن موشاف تل عداشيم .

[٢٨] يهودا بيرج:

رجل تعليم قديم ويحمل دكتوراه فى التعليم . خدم كضابط تعليم فى الجيش ومحاضر لشئون التعليم . فى الكنيست العاشر كان عضواً بلجنة التعليم والثقافة، ولجنة العمل والرعاية . عمل فى مجال تطوير وسائل التعليم . كان مديراً بمعهد وايزمان للإصدارات العلمية وعضو إدارة كفار سيلفر .

[٢٩] ميخال ايتان:

يبلغ من العمر ٤٤ عاماً، متزوج وله ثلاثة أبناء . من مواليد فلسطين . خريج كلية الحقوق . عضو كنيسة منذ الكنيست الحادى عشر . كان يعمل مستشاراً لرئيس بلدية تل أبيب لشئون الرفاهية الاجتماعية، ورئيس جناح الشباب بحركة حيروت، ورئيس مجموعة إنشاء مستوطنة كوخاف يائير . مواطن كوخاف يائير .

[٣٠] متساهو يهوشم:

يبلغ من العمر ٥٧ عاماً -متزوج وله أربعة أبناء . يعمل مراقب حسابات . عضو كنيسة منذ الكنيست الحادى عشر . كان رئيساً لبلدية القدس ورئيس لشركة إسكان . مواطن القدس .

[٣١] يوسف جوادبرج:

يبلغ من العمر ٤٢ عاماً، ولد ويعيش فى متولا - رائد احتياط . فى عام

١٩٧٨ عمل رئيس بلدية متولا، وعضو مركز الحزب الليبرالي وعضو مركز الحكم المحلي. عضو سكرتارية مدن التنمية في إسرائيل. يقضي خدمة الاحتياط في قيادة الحراسة على المستوطنات الشمالية وعضو النقابات والشركات الزراعية.

[٣٢] جدمون جادوت:

يبلغ من العمر ٤٧ عاماً، متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد فلسطين. مدير شركات. عضو كنيسة منذ الكنيسة الحادي عشر. يعمل رئيساً لمشروع اليانصيب. مواطن بتح تكفاه.

[٣٣] دوف شيلنسكي:

يبلغ من العمر ٦٤ عاماً، متزوج وله ابنان، مزارع، عضو كنيسة منذ الكنيسة الثامن. كان في الماضي وزيراً للزراعة ونائباً لوزير الزراعة. في الماضي كان رئيساً للمجلس المحلي عتليت. مواطن عتليت.

[٣٤] بيسم جروفر [بيسم]:

يبلغ من العمر ٦٤ عاماً، متزوج وأب لثلاثة أبناء. من مواليد فلسطين. مزارع. عضو كنيسة منذ الكنيسة الثامن. عمل في الماضي كوزير للزراعة ونائب وزير الزراعة في الماضي كان رئيس المجلس المحلي لعتليت. مواطن عتليت.

[٣٥] عوزم لفداو:

يبلغ من العمر ٤٥ عاماً، متزوج وأب لثلاثة أبناء. من مواليد فلسطين. محل معارك. عضو كنيسة منذ الكنيسة الحادي عشر. في الماضي كان وكيل عام وزارة المواصلات مواطن رعنانا.

[٣٦] تساحم هافجيم:

يبلغ من العمر ٣١ عاماً، مواطن من مواليد القدس. متزوج وله ابن واحد، خدم المظلات، خريج قسم العلاقات الدولية في الجامعة العبرية بالقدس. كان رئيس اتحاد الطلبة القطري. كان نشطاً في جماعة إنقاذ مستوطنات سيناء. في عام ١٩٨٣ كان مساعداً لوزير المواصلات وبمناسبة انتخابات ٨٤ كان مديراً لدعاية الليكود ثم مستشاراً لوزير الخارجية، اسحق شامير، في عام ١٩٨٦ عين مديراً لمكتب رئيس الوزراء. ابن عضوة الكنيسة جئولا كوهين. والده عمئيل، كان من زعماء ليحي بالقدس.

[٣٧] شافول عامور:

يبلغ من العمر ٤٦ عاماً ولد في المغرب، يقيم في مجدل هاعمق. متزوج وله ثلاثة أولاد. هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٥٦ - أنهى دراسته الإعدادية في كفار بتيا. كان مديراً لمكتب العمل الاجتماعي ومراقب إقليمي لخدمات الشباب وزارة العمل والرفاهية في الشمال. كان منسق عمليات الاستيطان في الجليل من قبل الوكالة اليهودية ومدير مكتب العمل في مجدل هاعمق. في عام ١٩٧٨ اختير رئيساً لرئيس المجلس من قبل الليكود، عضو بإدارة هيئة الإذاعة لمدة أربع سنوات وعضو مجلس إدارة صندوق التأسيس الإسرائيلي.

[٣٨] طارة حورون:

تبلغ من العمر ٦٦ عاماً، أم لاثنتين، من مواليد لتوانيا. عضوة كنيست منذ الكنيست التاسع. شغلت منصب وزير دولة، وعضو بمجلس بلدية تل أبيب ورئيسة إدارة الائتلاف.

[٣٩] زلمان شوفال:

يبلغ من العمر ٥٨ عاماً، من مواليد فلسطين ويقيم في تل أبيب. مقدم احتياط. مساعد بوزارة الخارجية. ترك الوزارة عام ١٩٥٧ ليعمل في مجال البنوك الدولية. في عام ١٩٦٥ انضم لحزب رافي، وبعد ذلك بثلاث سنوات شكل قائمة حكومية. من الذين أقاموا الليكود عام ١٩٧٢، ثم رئيساً للجنة برنامج الليكود. في السنوات ٧٧-١٩٨٠ كان قائماً على الشئون الخارجية بوزارة الخارجية - كان من أقطاب حركة أومتس التي اندمجت في حركة حيروت.

[٤٠] يهو شوع سلجم:

لواء احتياط، ورئيس المخابرات العسكرية الأسبق. عزل من منصبه في أعقاب تقرير لجنة كاهان حول مذبحه عبرا وشاتيل.

المـعـرـاـم

[١] شمعون بيريز:

يبلغ من العمر ٦٥ عاماً. متزوج وأب لثلاثة. من مواليد بولندا. عمل رئيساً للوزار، ٨٤-١٩٨٦، وبعد ذلك كقائم بأعمال رئيس الوزراء. عضو كنيست منذ الكنيست الرابع حيث كان نائباً لوزير الدفاع. شغل مناصب وزير الاستيعاب ووزير

المواصلات ووزير الإعلام ووزير الدفاع . منذ ١٩٧٧ أصبح زعيماً لحزب العمل ونائب رئيس الاشتراكية الدولية -مواطن القدس .

[٢] اسحاق رابين:

يبلغ من العمر ٦٦ عاماً . متزوج وله ابنان . من مواليد فلسطين . عضو كنيست منذ الكنيست الثامن، شغل منصب رئيس الوزراء ووزير العمل ورئيس الأركان ووزير الدفاع وسفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة . مواطن أبيب .

[٣] اسحاق نافون:

يبلغ من العمر ٦٧ عاماً، متزوج واب لأثنين . من مواليد فلسطين . عضو كنيست منذ الكنيست السادس، الرئيس الخامس للدولة وتولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم في الحكومة الأخيرة . مهنته الأساسية رجل تعليم -مواطن القدس .

[٤] يسرائيل كيهان:

يبلغ من العمر ٥٧ عاماً، متزوج واب لأثنين . من مواليد اليمن . رجل اقتصاد وعلم اجتماع . عضو كنيست منذ الكنيست الأخير الحادي عشر . السكرتير العام للهستدروت -مواطن تل أبيب .

[٥] عيزر وايزمان:

يبلغ من العمر ٦٤ عاماً -متزوج وله ابنان . من مواليد فلسطين . مدير أعمال . عضو كنيست منذ الكنيست التاسع . عمل وزيراً للدفاع في حكومة مناحم بييجين ووزير دولة في حكومة بيريز وشامير . قبل ذلك عمل وزيراً للمواصلات . ترك الجيش الدفاع برتبة لواء . كان قائداً لسلاح الطيران ورئيس فرع العمليات . ألف كتابين - مواطن كيسيرية .

[٦] شلومو هليل:

يبلغ من العمر ٦٥ عاماً، متزوج واب لأثنين . من مواليد العراق . عضو كنيست منذ الكنيست الثاني -باستثناء الكنيست الرابع، والخامس والسادس . كان وزيراً للشرطة ثم للداخلية والشرطة . رئيس الكنيست الحادي عشر . قام بتنفيذ عملية هجرة يهود العراق لإسرائيل وكان سفيراً في الدول الأفريقية المختلفة ونائب وكيل وزارة الخارجية .

[٧] عوزيه برعام:

يبلغ من العمر ٥١ عاماً، أب لثلاثة أبناء . من مواليد فلسطين . عالم اجتماع

ومستشار تشغيل. عضو كنيسة منذ الكنيسة التاسع، كان في الماضي رئيساً لتنظيم الطلبة. سكرتير عام الجيل الصاعد بحزب العمل. رئيس فرع الحزب في القدس. يعمل حالياً سكرتير عام حزب العمل.

[٨] موشى شحال:

يبلغ من العمر ٥٢ عاماً، متزوج وأب لاثنتين. من مواليد العراق. محامى عضو كنيسة منذ الكنيسة السابع. وزير الطاقة والبنية في الحكومة الأخيرة -مواطن حيفا.

[٩] أورنا نامير:

تبلغ من العمر ٥٨ عاماً -أرملة من مواليد فلسطين، عضو كنيسة منذ الكنيسة الثامن، وكانت سكرتيرة حركة نعمت [حركة نسائية] في تل أبيب -مواطنة تل أبيب.

[١٠] شوشا اربيل الموزلينو:

تبلغ من العمر ٦٢ عاماً. متزوجة من مواليد العراق. مهنتها مدرسة -عضوة في الكنيسة منذ الكنيسة السادس، وتقلدت مناصب نائب وزير الصحة ثم وزيرة الصحة. قبل وصولها الى الكنيسة كانت من أقطاب الهستدروت وحركة نعمت. مواطنة جفعتايم.

[١١] جاد يعقوب:

يبلغ من العمر ٥٣ عاماً -متزوج وله أربعة أبناء. من مواليد فلسطين. رجل اقتصاد. عضو كنيسة منذ الكنيسة السابع. عمل نائباً لوزير المواصلات ووزيراً للمواصلات ثم للأقتصاد والتخطيط. ألف أربعة كتب عن المجتمع والدولة -مواطن تل أبيب.

[١٢] يعقوب طور:

يبلغ من العمر ٥١ عاماً، متزوج وله أربعة أبناء. من مواليد فلسطين. مهنة مدرس، وعضو كنيسة منذ الكنيسة العاشر. عمل وزيراً للمواصلات في الحكومة الأخيرة وكان في الماضي عضواً في الكيبوتس الموحد. عضو في كيبوتس نتيف.

[١٣] مردخاي [موط] جور:

يبلغ من العمر ٥٨ عاماً، متزوج وأب لأربعة أبناء. من مواليد فلسطين -رجل

صناعة عضو كنيسة منذ الكنيست العاشر. عمل وزيراً للصحة، وكان رئيساً للأركان العاشر، أصدر كتباً للأطفال وأعمالاً أدبية عسكرية - مواطن تل أبيب.

[١١٤] حاييم رامون :

يبلغ من العمر ٣٨ عاماً، متزوج وله ابن. من مواليد فلسطين - مهنته محامى عضو كنيسة منذ الكنيست الحادى عشر. رئيس المجلس العام للتبادل الشبابى. كان سكرتيراً للجيل الصاعد فى حزب العمل - مواطن رامات هشارون.

[١١٥] إبراهيم كاتس عوز :

يبلغ من العمر ٥٤ عاماً، متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد فلسطين. خبير زراعى عضو كنيسة منذ الكنيست التاسع. نائب وزير الزراعة فى الحكومة الأخيرة. عمل فى الماضى سكرتير لاتحاد الكيبوتسات ورئيس فرع التنظيم بحزب العمل. عضو كيبوتس نحال عوز.

[١١٦] دافيد ليفيام :

يبلغ من العمر ٥٤ عاماً - مطلق - له ابنان. بروفسيور فى القانون ومحامى. عضو كنيسة منذ الكنيست الحادى عشر. عمل فى الماضى رئيساً لمكتب المحامين بإسرائيل، ورئيس معهد علم الجريمة بجامعة تل أبيب. متحدث باسم وزارة العدل وكبير مساعدى المدعى العام - مواطن تل أبيب.

[١١٧] حاييم بارليف :

يبلغ من العمر ٦٤ عاماً - متزوج وأب لاثنتين. من مواليد النمسا. رجل اقتصاد عضو كنيسة منذ الكنيست الثامن. كان وزيراً للشرطة وللتنجاة والصناعة. كان رئيس هيئة الأركان الثامن لجيش الدفاع - مواطن رامات هشارون.

[١١٨] عامير بيرتس :

يبلغ من العمر ٣٦ عاماً - من مواليد المغرب - يعيش فى شديوت. هاجر مع أسرته الى إسرائيل عام ١٩٥٦. وكان ضابطاً بجيش الدفاع الاسرائيلى - أصيب بشدة فى قدميه وترك الجيش وهو على مقعد متحرك. أنتقل الى كيبوتس رفيفيم، حيث عمل فى أحد المصانع أثناء المعركة الانتخابية فى عام ١٩٨١، قرر أن يشارك فى بعض النشاط السياسى فى إسرائيل وانضم الى حزب العمل فى عام ١٩٨٣ تم انتخابه رئيساً لمجلس محلى شديوت.

[١١٩] رافىم يدرى :

يبلغ من العمر ٥١ عاماً - متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد المغرب - عضو

كنيست منذ الكنيست العاشر. كان رئيساً لإدارة الائتلاف ورئيساً للكتلة البرلمانية للمعراخ في الكنيست. حالياً يتولى منصب رئيس مجلس إدارة شركة (اسكان العاملين) في الماضي كان رئيس مجلس حاتسور بالجليل -مواطن هرتسليا.

[٢٠] لوف اربية اليفاف:

يبلغ من العمر ٦٩ عاماً. يعيش في مستوطنة نتسانا. دبلوماسي، ومبعوث للمهام القومية الخاصة. باحث وأديب. السكرتير الثالث لحزب العمل. وعضو سابق بالكنيست كان نائباً لوزير الصناعة والتجارة وحاصل على جائزة إسرائيل في الميد الأربعين للدولة. خصص سنوات طويلة لبحث شئون الجيش والأمن. خدم في الهاجاناه وفي الجيش الإنجليزي منذ ١٩٨٢ قام بمهام خاصة ترتبط بإطلاق سراح أسرى والبحث عن المفقودين في لبنان. كان أول سكرتير في سفارة إسرائيل في موسكو. سافر في مهام سرية إلى المغرب وكردستان ومثل إسرائيل عدة مرات في مجلس أوروبا. أقام في السنوات الأخيرة مشروعاً تعليمياً استيطانياً للشباب في منطقة نتسانا بالنقب.

[٢١] افراهام (افروم) بورج:

يبلغ من العمر ٣٣ عاماً، متزوج أب لثلاثة أبناء. يعيش في نطف -مستوطنة في يهودا. انضم إلى حزب العمل بعد حرب لبنان. من المهتمين والمتخصصين في القضايا المرتبطة بالعلاقات بين الدينيين والعلمانيين، وإسرائيل ويهود الشتات وقضية السلام. درس علم الاجتماع ودراسات أفريقية في الجامعة العبرية، ودرس في بتسليل أساليب رسم الإنتاج. كان ضابط مظاهرات.

[٢٢] افراهام شويط (بييخة):

يبلغ من العمر ٥٢ عاماً، يعيش في عراد، واحد الذين أقاموا المستوطنة التي في النقب ورأسها منذ أكثر من عشرين عاماً. بدأ في السنوات الأخيرة يسهم في تطوير فرع الحزب بتل أبيب. خلال الانتخابات الأخيرة عمل رئيساً لفرع التنظيم في الحرب.

[٢٣] شمعون شقريت:

يبلغ من العمر ٤٢ عاماً، من مواليد المغرب، متزوج وله أربعة أبناء. واحد من الذين صاغوا البرنامج الاجتماعي لحزب العمل عام ١٩٨١. هاجر إلى إسرائيل في عام ١٩٤٩، وتربى في طبرية. فاز بلقب شاب العهد القديم (الكتاب المقدس). بعد انتهاء خدمته العسكرية أنهى دراسة الحقوق والدكتوراه في القانون من جامعة شيكاغو.

[٢٤] ميخال حاريس:

يبلغ من العمر ٥٢ عاماً، متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد رومانيا. عضو كنيسة منذ الكنيسة الثامن. رجل اقتصاد. كان رئيس قسم الاتصالات الخارجية لحزب العمل - مواطن جفعاتيم.

[٢٥] بنيامين (فؤاد) بن اليعازر:

يبلغ من العمر ٥٢ عاماً، متزوج وله خمسة أبناء. من مواليد العراق. عضو كنيسة منذ الكنيسة الحادي عشر. عميد احتياط. آخر منصب تولاه في الجيش كان منسق العمليات في الأرض المحتلة. وكان المسئول عن إقامة السور الشائك على الحدود مع لبنان. مواطن ريشون لتسيون.

[٢٦] إيلان ديان:

يبلغ من العمر ٣٨ عاماً، من مواليد المغرب. يعيش في عسقلان. يرأس بلدية عسقلان منذ عشر سنوات. تم انتخابه كرئيس لقائمة مستقلة، انضم لحزب العمل تأييداً للمواقف الأساسية للحزب. هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٦٣، وخدم كضابط في الجيش، وبعد تسريحه درس الحقوق في الجامعة العبرية.

[٢٧] نافا اراد:

تبلغ الخمسين من عمرها، متزوجة ولها ابن. من مواليد فلسطين. مدرسة. عضوة كنيسة منذ الكنيسة العاشر. كانت رئيس فرع العضوية بحزب العمل. عضو اللجنة المركزية وسكرتيرة حركة نعمت. تعمل نائب رئاسة حركة نساء الاشتراكية الدولية. تقيم في رامات جان.

[٢٨] يوسف بايلين:

يبلغ من العمر أربعين عاماً، ولد ويقيم في تل أبيب. متزوج وله ابنان. يحمل لقب الدكتوراه في العلوم السياسية. انضم لحزب العمل في عام ١٩٧٢. في عام ١٩٧٥ انضم إلى النشاط في مؤسسات قطاع تل أبيب وأصدر مجلة الجيل الصاعد في عام ١٩٨١ قسم ماشوف للشباب. عضو مركز حزب العمل منذ عام ١٩٧٧، وعضو اللجنة السياسية. كان المتحدث باسم حزب العمل. مع قيام حكومة الوحدة الوطنية في عام ١٩٨٤ كان سكرتيراً للحكومة وأخيراً الوكيل السياسي لوزارة الخارجية.

[٢٩] جدليا جال :

يبلغ من العمر ٥٥ عاماً، متزوج وأب لأربعة أبناء. من ١٩٨٥ كان سكرتيراً لحركة الموشافيم. في عام ١٩٦٠ قام بمهمة أمنية في أثيوبيا. قاد فرع الشباب في حركة الموشافيم.

[٣٠] شيفخ فايس :

يبلغ من العمر ٥٣ عاماً، متزوج وأب لاثنتين. من مواليد بولندا. عضو كنيسة منذ الكنيسة العاشر. بروفسيور في العلوم السياسية. قبل انتخابه للكنيسة كان من المسؤولين في بلدية حيفا. أصدر كتباً للأطفال والشباب وفي شئون المجتمع والسلطة. مواطن حيفا.

[٣١] إيلان بن مفاحم :

يبلغ من العمر ٣٨ عاماً، كان مديراً لقسم الأحياء السكنية في حزبه، ولد ويعيش في كفار شاليم.

[٣٢] ميخال برزوه :

يبلغ من العمر ٥٠ عاماً، ولد في بلغاريا ويعيش في تل أبيب. بدأ تاريخه السياسي تحت كنف بن جوريون ككاتب لسيرته الذاتية. انتخب في الكنيسة العاشر. عمل على توسيع التعليم التكنولوجي. في انتخابات مكتب حزب العمل وحصل على حوالي ٩٠٪ من الأصوات وحصل على المركز الأول - كاتب مقالات ومؤلف كتب كثيرة.

[٣٣] عمونييل زيسمان :

يبلغ من العمر ٤٥ عاماً، من مواليد بلغاريا، متزوج وله أربعة أبناء. يقيم في القدس. انضم إلى حزب אחדوت هاعفودا بعد خروجه من الجيش. كان رئيس لجنة الطلبة وبعد ذلك انتخب سكرتيراً لحزب العمل في القدس. خريج كلية الحقوق والعلاقات الدولية في الجامعة العبرية بالقدس. قام بالتدريس في مدرسة ثانوية التاريخ. انتخب عضواً بمجلس محلي القدس. في الانتخابات القطرية للحزب عام ١٩٨٦ حصل على ٧٩٪ من إجمالي الأصوات. له نشاطات مميزة في المجال البلدي - الاجتماعي وعلى الصعيد السياسي.

[٣٤] أفرايم جور :

يبلغ من العمر ٣٣ عاماً، يقيم في أشدود. مرشح من جانب الطائفة الجروزية. عندما كان في الحادية والعشرين من عمره شغل منصب سكرتير حزب العمل في أشدود. عضو مكتب حزب العمل، وعضو إدارة التنظيم بالحزب. رئيس جمعية دعاة المستقبل للطائفة الجروزية وأصدر أول صحيفة يومية باللغة الجروزية في إسرائيل وكان قد زار جروزيا بدعوة من النظام الحاكم هناك.

[٣٥] نواف مصالحة :

يبلغ من العمر ٤٥ عاماً، يقيم في كفار كيرع، وعمل في مكتب الجيل المساعد

ويمركز الحزب منذ ١٩٧١ . وعضو اللجنة المركزية . عضو لجنة الخارجية والأمن ومجلس شئون المجتمع والاقتصاد في الحزب . مثل الهستدروت والحزب في بعثات خارجية - كرئيس وفد يهودي عرّبي .

[٣٦] حاجه ماريمه:

يبلغ من العمر ٤٢ عاماً، محام، كان سكرتير حركة الشباب العامل والمتعلم، ممثلاً لحركة الكيبوتس الموحد، صاحب ماضي عسكري قتالي في وحدة مختارة .

[٣٧] رعتان كوهين:

يبلغ من العمر ٤٧ عاماً، من مواليد العراق . يقيم في رامات جان . متزوج وله أربعة أبناء . هاجر إلى إسرائيل في عام ١٩٥١ . حصل على ماجستير في العلوم الشرقية ويعد حالياً للدكتوراه . أول مرة يرشح فيها للكنيست .

[٣٨] ميخا جولدمان :

يبلغ الأربعين من عمره يعيش في كفار تابور . رئيس مجلس محلي كفار تابور منذ ١٤ عاماً . تعلم البناء والهندسة في المعهد الفني بحيفا ومدير بالحكم المحلي بجامعة حيفا . انتخب بالمؤسسات المركزية لحزب العمل، عضو اللجنة السياسية وعضو سكرتير بلدي المرشح الأول لحركة الشباب بالحزب - ينتمي إلى التيار الوسط بالحزب - ينادي بحل إقليمي كأساس للسلام الدائم في المنطقة .

[٣٩] عدنا سولدور:

تبلغ من العمر ٥٨ عاماً، متزوجة ولها ابنة واحدة . من مواليد فلسطين . تعمل موسيقية . عضو كنيسة منذ الكنيست العاشر . كانت سكرتيرة داخلية بحركة الكيبوتس الموحد - عضو في كيبوتش جيشر .

حسرة شمس

[١] حاييم إسحاق بيرتس:

يبلغ الخمسين من عمره، متزوج وأب لأربعة . من مواليد المغرب . حاخام وقاضي شرعي عضو كنيسة منذ الكنيست الحادي عشر . كان وزيراً للداخلية، ووزيراً للدولة في الحكومة الأخيرة . قبل انتخابه للكنيسة كان الحاخام الأكبر لبلدة رعنا - مواطن القدس .

[٢] رفائيل بنحاس:

يبلغ من العمر ٤٨ عاماً، متزوج وله سبعة أولاد. من مواليد أفغانستان. عضو كنيسة منذ الكنيسة الحادي عشر. نائب رئيس بلدية بني براك، ونائب وزير العمل والرعاية في الحكومة الأخيرة.

[٣] يوسف عزران:

حاخام، يبلغ من العمر ٤٧ عاماً، متزوج وله ستة أبناء، من مواليد المغرب. درس في مدرسة دينية في لندن وفي مدرسة فونباز التابعة للهاخام شاخ في بني براك. عمل حاخاماً لكريات ملاخي وأنشأ مدرسة دينية ويعمل حالياً حاخاماً لريشون لتسيون، ورئيساً للمحكمة الشرعية في باريس ومديراً لمؤسسة دينية في ستراسبورج.

[٤] إرييه جمليل:

حاخام يبلغ من العمر ٣٧ عاماً، متزوج وله سبعة أولاد، من مواليد فلسطين. يعتبر في نظر أبناء طائفته يهود اليمن ضليماً في التوراة. يعمل رئيساً للمدرسة الدينية في شدروت حيث يقيم هناك.

[٥] يانير ليف:

حاخام، يبلغ من العمر ٣٦ عاماً، متزوج وأب لستة أولاد. مدير عام شبكة المؤسسات التعليمية لحركة شاس المعروفة باسم [أيل هامعين]. لقد عمل مؤخراً مديراً عاماً لحركة شاس. كان رائداً في جيش الدفاع، مديراً لمهاجر وادي الأردن، مديراً لمدرسة دينية في بني براك. يعتبر معتدلاً في آرائه السياسية - مواطن بني براك.

[٦] شلومو ديان:

حاخام، يبلغ من العمر ٣٦ عاماً، متزوج وله أربعة أبناء. خريج المدرسة الدينية في القدس وفي بئر يعقوب. من مواليد المغرب يعمل قاضياً شرعياً. عضو مجلس بلدية القدس.

أجودات إسرائيل

[١] موشيه زنيف فلدهان:

حاخام، يبلغ من العمر ٥٨ عاماً، متزوج وله ستة أبناء، من مواليد النمسا. اختاره الهاخام ماجور كي يكون على رأس قائمة أجودات إسرائيل. رئيس المدرسة الدينية أمرى إيمت في بني براك.

[٢] مناحم بوروش:

يبلغ من العمر ٧٢ عاماً، أب لخمسة أولاد. من مواليد فلسطين. صحفي - عضو في الكنيسة الرابع، ومنذ الكنيسة التاسع وحتى الآن كان نائب وزير العمل والرفاهية ونائب رئيس بلدية القدس ويقيم هناك.

[٣] إبراهيم ورديجار:

يبلغ من العمر ٦٧ عاماً، متزوج وله أربعة أبناء. من مواليد بولندا. عضو منذ الكنيسة السادس باستثناء التاسع والعاشر. يعمل رئيساً لحركة عمال أجودات يسرائيل - مواطن القدس.

[٤] شموئيل هليبرت:

ولد عام ١٩٣٩ في كلوش برومانيا. متزوج وله ستة أبناء. كان عضو كنيسة من أجودات يسرائيل في الكنيسة العاشر. يحمل لقب جاخام. عضو إدارة لجنة العامل العالمي لحزب أجودات يسرائيل، ومدير عام مركز التعليم المهني. نشر عدة مقالات - يعيش في بني براك.

[٥] اليعازر مزراحيم:

يبلغ من العمر ٤٢ عاماً، من مواليد فلسطين ومواطن رحوفوت. أبوه الياخام يعقوب مزراحي من زعماء أجودات يسرائيل وكان عضواً بالكنيسة. واليعازر مزراحي هو مدير عام وعمل في تجارة الماس.

رابع

[١] شولاميت ألونم:

تبلغ من العمر ٥٩ عاماً. متزوجة، أم لثلاثة أبناء. من مواليد فلسطين. عضو كنيسة منذ الكنيسة السادس. أثناء الكنيسة الثامن عملت كوزير دولة في حكومة إسحاق رابين في عام ١٩٧٣ أسست حركة حقوق المواطن - تعمل محامية كما عملت بالصحافة أصدرت أربعة كتب. تعيش في كفار شمرياهو.

[٢] يوسف ساريدي:

يبلغ من العمر ٤٨ عاماً، أب لثلاثة أولاد. من مواليد فلسطين. صحفي. عضو كنيسة منذ الكنيسة الثامن. أصدر كتاب أشجار.

[٣] ران كوهين:

يبلغ من العمر ٥١ عاماً، متزوج وأب لأربعة أولاد. مزارع عضو كنيسة منذ
الكنيسة الحادي عشر، عقيد احتياط. من مؤسسي حركة شيلي - وممثل حركة راتس
الهستدروت. عضو كيبوتس جان شموئيل.

[٤] ديدم تسوكر:

يبلغ من العمر ٣٥ عاماً، عضو كنيسة للمرة الثانية. من مؤسسي حركة
السلام الآن.

[٥] مردخاي فرشوفسكي:

يبلغ من العمر ٥٨ عاماً، متزوج وله ابنان. من مواليد ألمانيا. يعمل محامياً.
عضو كنيسة منذ الكنيسة التاسع. عمل مستشاراً قانونياً لبلدية تل أبيب وعضو
مجلس المدينة. يعمل رئيساً للإدارة الاسرائيلية لصندوق الثقافة إسرائيل - أمريكا
- مواطن تل أبيب.

المفدال

[١] افنير شاك:

يبلغ الستين من عمره. متزوج وله سبعة أبناء. من مواليد فلسطين. عضو
كنيسة منذ الكنيسة السابع. عمل نائباً لوزير التعليم - بروفيسور في القانون. عضو
في الكنيسة السابع والحادي عشر. أصدر خمسة كتب - مواطن رامات أفيف.

[٢] زفلون هامر:

يبلغ من العمر ٥٢ عاماً. متزوج وأب لأربعة أبناء. من مواليد فلسطين. عضو
كنيسة منذ الكنيسة السابع. كان نائباً لوزير التعليم والثقافة ووزيراً للتعليم ثم
وزيراً للأديان. كان سكرتيراً للمفدال.

[٣] حنان فورات:

ولد عام ١٩٤٣ في فلسطين. متزوج وله سبعة أبناء. عضو لجنة التعليم
والثقافة خريج مدرسة دينية ثانوية. مزارع. خدم في المظاهرات. سكرتير كفار
عتسيون. عضو في جوش أمونيم. كان عضو كنيسة من جانب حركة هتحياء.

[٤] إيجال بيغم:

ولد في طبرية عام ١٩٤٢. رئيس بلدية طبرية. بعد أن أنهى تعليمه الأساسي، تعلم في مدرسة بني عقيباً - انتخب كنائب مدينة طبرية من جانب المفدال. في عام ١٩٦٩ وكذلك بعد انتخابات عام ١٩٧٣ انتخب للمرة الثانية نائب رئيس المدينة. متزوج وله ثلاثة أبناء.

[٥] إسحاق ليفي:

يبلغ من العمر ٣٩ عاماً، سكرتير عام المفدال، ابن دينتل ليفي عضو الكنيست الأسبق ورئيس مدرسة دينية ثانوية. متزوج وله خمسة أبناء. هاجر مع أسرته من المغرب في سن العاشرة. خدم كجندى بالمدارس العسكرية الدينية بالمدركات. رائد احتياط. حاخام عسكري.

حداش

[١] مائير فلنر:

يبلغ السبعين من عمره - متزوج وله ابنان - من مواليد بولندا. صحفي وزعيم حزب، عضو كنست منذ الكنيست الأول. كان عضواً بمجلس الشعب ومجلس الدولة المؤقت. وقع على وثيقة الاستقلال. سكرتير عام الحزب الشيوعي الإسرائيلي - مواطن تل أبيب.

[٢] توفيق طوبه:

يبلغ من العمر ٦٦ عاماً - متزوج وله ابن - من مواليد فلسطين. صحفي. عضو كنيست منذ أول كنيست. نائب سكرتير عام الحزب الشيوعي الإسرائيلي - مواطن حيفا.

[٣] شارلم بيتون:

يبلغ من العمر ٣٩ عاماً، له ثلاثة أبناء. من مواليد المغرب. عضو كنيست منذ الكنيست التاسع. من مؤسسي حركة الفهود السود.

[٤] توفيق زياد:

يبلغ من العمر ٥٩ عاماً. متزوج وله أربعة أبناء. من مواليد فلسطين. شاعر، عضو كنيست منذ الكنيست الثامن. يعمل رئيساً لبلدية الناصرة.

مايهام

[١] يائير تصفان:

يبلغ من العمر ٥٨ عاماً -متزوج وله ابنان- مدرس وصحفي - عضو كنيسة منذ الكنيسة العاشر - كان رئيس كتلة موكيدو شيلي في الهستدروت - مواطن رامات جان -

[٢] حاييم [جومي] أورو:

يبلغ من العمر ٤٨ عاماً -متزوج وله أربعة أبناء- من مواليد فلسطين - عمل مرتين سكرتيراً للكيبوتس القطري - كان من زعماء حركة السلام "الان" - عمل في الفلاحة وتربية الدواجن في كيبوتس لهاف -

[٣] حسين فارس:

مدير مدرسة، يبلغ من العمر ٥٢ عاماً -متزوج وله ثلاثة أبناء- من مواليد فلسطين عضو إدارة نقابة المدرسين - رئيس لجنة مكافحة العنصرية والتعاشيش في الجليل الغربي خريج جامعة حيفا قسم اللغة والأدب العربي ودراسات الشرق الأوسط - مواطن عكا -

هتحياء

[١] يوفال نلمان:

يبلغ من العمر ٦٣ عاماً، متزوج وله ولدان - من مواليد فلسطين بروفسيور في الفيزياء - عضو كنيسة منذ الكنيسة العاشر - كان وزيراً للعلم والتنمية - حصل على جائزة إسرائيل عام ١٩٦٩ - عمل مستشاراً لوزير الدفاع وكبار علماء جهاز الدفاع - رئيس حركة هتحياء منذ عام ١٩٧٩، من تل أبيب -

[٢] جئولا كوهين:

تبلغ من العمر ٦٣ عاماً - مطلقة - لها ابن - من مواليد فلسطين - صحفية - عضو كنيسة منذ الكنيسة الثامن، في البداية في الليكود، ثم في هتحياء - كانت في هيئة تحرير معاريف - لها كتاب عن نشاطها في حركة ليحي -

[٣] اليعازر فلدمان:

يبلغ من العمر ٥١ عاماً - متزوج وأب لثمانية أولاد - من مواليد فلسطين - حاخام ورئيس مدرسة دينية - درس الفلسفة وعلم النفس - عضو كنيسة منذ الكنيسة

الحادى عشر. من زعماء المستوطنين فى الخليل ومن زعماء جوش أمونيم وحركة هتحياء. مواطن كريات أربع.

تسومست

[١] رفاشيل [رافول] ايتان:

يبلغ من العمر ٥٩ عاماً -متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد فلسطين. عضو منذ الكنيست الحادى عشر. كان رئيساً لهيئة الأركان. خدم فى البالماح، وفى جيش الدفاع لمدة ٣٧ عاماً. مزارع. نجار. طيار. يقيم فى تل عداشيم.

[٢] يوناث (تشاتو) تسيدون:

يبلغ من العمر ٦٢ عاماً. عقيد احتياط. من البالماح. حصل على دورة الطيارين الأولى بجيش الدفاع. عمل فى الصناعة بعد أن ترك الجيش. أقام مصنعا لمنتجات الطيران -مواطن تل أبيب.

شينوى

[١] امنون روبنشتاين:

يبلغ من العمر ٥٧ عاماً -متزوج وله ابنان. من مواليد فلسطين. رجل قانون. عضو كنيست منذ الكنيست التاسع. كان وزيراً للاتصالات ومدير كلية القانون بجامعة تل أبيب، ومؤسس حركة شينوى. من تل أبيب.

[٢] أبراهام فوران:

محامى، عضو مجلس بلدية تل أبيب من جانب شينوى، رئيس مجموعة إنشاء القناة الثانية.

مولدات

[١] رجبام زنيغم:

ولد عام ١٩٢٦ بالقدس. انضم للبالماح عام ١٩٤٦. حارب فى حرب التحرير مع الكتيبة الأولى للواء. يفتح حيث عمل ضابط مخبرات اللواء. ثم أصبح ضابط

عمليات على الجبهة الشمالية . بعد فرقة قادة الكتائب أصبح ضابط مخابرات بالقيادة الجنوبية . ثم قائد كتيبة في لواء جولاني . ورئيس فرع العمليات في هيئة الأركان، ضابط فرع العمليات ورئيس عمليات الجبهة الجنوبية [خاصة في حرب ١٩٥٦] بعد أن أنهى دراسة القيادة في الولايات المتحدة أصبح رئيس عمليات القيادة الوسطى . خلال السنوات الأربع الأخيرة عمل كمساعد رئيس فرع العمليات . رقى إلى رتبة لواء في فبراير ١٩٦٧ . شارك في حرب الأيام الستة . متزوج وله خمسة أبناء . مدير متحف إسرائيل في تل أبيب .

[٢] يافير شغرينسكي:

بروفيسور في الكيمياء، ٧٧ عاماً، متزوج وله أربعة أبناء . عمل عالماً في كلية الكيمياء بمعهد وايزمان حتى أحيل إلى المعاش منذ عشر سنوات . كان محاضراً في جامعة تل أبيب . كان من أقطاب متحبيه .

ديجل هاتوراه

[١] أبراهام رافيتس:

حاخام - ٥٤ عاماً متزوج وله اثنا عشر ابناً . من مواليد فلسطين -يراس المدرسة الدينية أورشليم . يعتبر من أكبر الدعاة إلى التوبة . دخل إلى السياسة قبل الانتخابات . بشهر واحد . من القدس .

[٢] موشيه جلفند:

يبلغ من العمر ٢٣ عاماً . من مواليد فلسطين، من بلدة أوفاكيم بالنقب . متزوج وله ثلاثة أبناء . يقيم في النقب منذ ١٧ عاماً . يعمل في إنشاء مؤسسات تعليم توراتية في الجنوب ورئيس جمعية الطوائف الدينية في النقب .

التقدمة

محمد ميعارم:

٤٩ عاماً، متزوج وأب لأربعة أبناء . من مواليد فلسطين . محامى عضو كنيسست منذ الكنيسست الحادى عشر . من مؤسسى القائمة التقدمية -من حيفا .

دراوشة

يبلغ من العمر ٤٥ عاماً، متزوج وله سبعة أبناء - من مواليد فلسطين - مشرف
بوزارة التعليم . عضو كنيسة منذ الكنيسة الحادي عشر - مواطن قرية ايكسل .

ملحق رقم [٥]

نتائج انتخابات الكنيست
من الأول إلى الحادي عشر

الكنيست الأول ٣٠ يناير ١٩٤٩

عدد المقاعد	الحزب أو القائمة
٤٦	ماباي
١٩	مابام واحدوت هغفودا
١٦	الجهة الدينية
١٩	حيروت
٧	الصهيونيون العموميون
٥	الحزب التقدمي
٤	الحزب الشيوعي
٢	القوائم العربية
٢	قائمة السفارديم
٢	قائمة فيتو
١	قائمة اتحاد اليمينيين
١٢٠	المجموع

* المصدر: من الكنيست الأول إلى التاسع
هاني عبدالله، الأحزاب السياسية في إسرائيل [بيروت:
مؤسسة الدراسات الفلسطينية، د. ت].
الكنيست العاشر والحادي عشر
سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادي عشر، [بيروت:
مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥].

الكنيسة الثالثة ٢٦ يوليو ١٩٥٥

عدد المقاعد	الحزب أو القائمة
٤٠	ماباي
٩	مابام
١٠	احدوت هعقودا
١١	مفسدال
٦	اجودات وبدعال اجودات
١٥	حيروت
١٣	الصهيونيون العموميون
٥	الحزب التقدمي
٦	الحزب الشيوعي
٥	القوائم العربية
١٢٠	المجموع

الكنيسة الثانية ٣٠ يوليو ١٩٥١

عدد المقاعد	الحزب أو القائمة
٤٥	ماباي
١٥	ماباي واحدوت هعقودا
١٠	مفسدال
٥	اجودات وبدعال اجودات
٨	حيروت
٢٠	الصهيونيون العموميون
٤	الحزب التقدمي
٥	الحزب الشيوعي
٥	القوائم العربية
٢	قائمة السفارديم
١	قائمة اتحاد اليمينيون
١٢٠	المجموع

الكنيسة الرابع ٣ نوفمبر ١٩٥٩

الحزب أو القائمة	عدد المقاعد
ماباي	٤٧
ماباي	٩
احدوت هعشودا	٧
مفدال	١٢
اجودات وبدعال اجودات	٦
حيروت	١٧
الصهيونيون العموميون	٨
الحزب التقدمي	٦
الحزب الشيوعي	٣
القوائم العربية	٥
المجموع	١٢٠

الكنيسة الخامس ١٥ أغسطس ١٩٦١

الحزب أو القائمة	عدد المقاعد
ماباي	٤٢
مابام	٩
احدوت هعشودا	٨
مفدال	١٢
اجودات	٤
بدعال اجودات	٢
حيروت	١٧
حزب الاحرار	١٧
الحزب الشيوعي	٥
القوائم العربية	٤
المجموع	١٢٠

الهيئة العامة ٢ نوفمبر ١٩٦٥

عدد المقاعد	الحزب أو القائمة
٤٥	المعراج
١٠	رافسي
٨	مابام
١١	مفدال
٤	أجودات
٢	بدعال أجودات
٢٦	جاحل
٥	الأحرار المستقلون
٢	ركاح
٢	الحزب الشيوعي
١	طعولام هازيه
٤	القوائم العربية
١٢٠	المجموع

١٩٦

الهيئة العامة ٢٨ أكتوبر ١٩٦٩

عدد المقاعد	الحزب أو القائمة
٥٦	المعراج
١٢	مفدال
٤	أجودات
٢	بدعال أجودات
١٦	جاحل
٢	المركز الحزبي
٤	القائمة الرسمية
٤	الأحرار المستقلون
٢	ركاح
١	الحزب الشيوعي
٢	طعولام هازيه
٤	القوائم العربية
١٢٠	المجموع

الكنيسة التاسع مايو ١٩٧٧

عدد المقاعد	الحزب أو القائمة
٣٢	المعراج
١٢	مفدال
٤	أجودات
١	بدعال أجودات
٤٣	ليكود
١	الأحرار المستقلون
١	راتس
٥	حداش
٢	شاس
١٥	الحركة الديمقراطية للتغيير
٢	شلمو شيبون
١	القائمة العربية الموحدة
١	فلاتوشارون
١٢٠	المجموع

الكنيسة الثامن ٢١ ديسمبر ١٩٧٣

عدد المقاعد	الحزب أو القائمة
٥١	المعراج
١٠	مفدال
٥	أجودات وبدعال أجودات
٣٩	ليكود
٤	الأحرار المستقلون
٣	راتس
١	موكيد
٤	ركاح
٢	القوائم العربية
١٢٠	المجموع

الكنيسة المباشرة ٣٠ يونيو ١٩٨١

عدد المقاعد	الحزب أو القائمة
٤٧	المعراج
٦	مفدال
٤	أجودات
٤٨	ليكنود
٣	تامسي
١	راتيس
٤	حداش
٢	هاتحيا
٢	تيليم
٢	شمينوي
١٢٠	المجموع

١٩٨

الكنيسة الحادية عشر ١٣ يوليو ١٩٨٤

عدد المقاعد	الحزب أو القائمة
٤٤	المعراج
٤	مفدال
٢	أجودات
٤١	ليكنود
٥	هاتحيا تسومت
٤	حداش
٤	شاس
٢	شمينوي
٢	راتيس
٢	التقدمية للسلام
٢	موراث
١	تامسي
١	كاخ
١	أومتز
١٢٠	المجموع

ملحق رقم [٦]

أعضاء الكنيسة من اليهود الشرقيين من
الكنيسة الأولى وحتى الكنيسة الثامن عشر ونسبتهم

الكنيسة	عدد الأعضاء	نسبتهم %
من الأولى حتى الثامن	٣٧	٣٠.٧٨
التاسع	٢٢	١٠.٧٨
العاشر	٢٧	٢٠.٧٢
الحادي عشر	٣٢	٢٠.٧٧
الثاني عشر	٣٧	٣٠.٧٨

* المصدر: عل همشمار، ١٣/١١/١٩٨٨.

ملحق رقم ٧

أعضاء المعراخ والليكود والأحزاب الدينية من
اليهود الشرقيين في الكنيست الأسرائيلي

	الثاني عشر ١٩٨٨	الحادي عشر ١٩٨٤	العاشر ١٩٨١	التاسع ١٩٧٧	الثامن ١٩٧٣	السابع ١٩٦٩	السادس ١٩٦٥	الخامس ١٩٦١	الرابع ١٩٥٩	الثالث ١٩٥٥	الثاني ١٩٥١	الأول ١٩٤٩	
الأحزاب الدينية	٧ ٢١	٦ ٤١	٥ ٣٥	٣ ٣٣	٢ ٢٠	٢ ١٤	٢ ١٨	٢ ١٥	١ ٩	١ ٪١٠	- -	- -	العدد ٪
الليكود	٦ ١٥	١٠ ٢٥	٩ ١٩	٨ ٢١	٧ ١٩	٦ ٢١	٣ ١٢	٤ ١٣	٤ ١٥	٢ ٧	٢ ٪٩	٢ ٪٩	العدد ٪
العمل	١١ ٢١	١٠ ٢٣	١٣ ٢٧	٨ ٢٤	١٠ ١٨	١١ ١٨	١٩ ٢٤	١٠ ١٤	١٠ ١٤	٧ ٩	٧ ١٠	٧ ٪٩	العدد ٪

المصدر:

- المعراخ والليكود
- من الكنيست الأول وحتى الكنيست الحادي عشر:
أشرف راضي الفجوة، مصدر سبق ذكره
- الكنيست الثاني عشر
عل همشار، ١٩٨٨/١١/٢١
- الأحزاب الدينية من الكنيست الأول وحتى الحادي عشر
سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادي عشر
- الكنيست الثاني عشر:
عل همشار، ١٩٨٨/١١/٢١

قائمة مطبوعات المركز

م	اسم الكتاب	المؤلف
١	التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية	أ. محمد جمال الدين نويرة د. شكرى عباس حلمي
٢	بحرث المؤتمر الثالث لعلم النفس في مصر	الجمعية المصرية للدراسات النفسية
٣	الانثروميثودولوجيا	د. زينب شاهين
٤	سيكولوجية المسنين	د. هدى محمد قناوى
٥	نمو الإنسان من مرحلة الجنين إلى مرحلة المسنين	د. أمال صادق د. فؤاد أبو حطب
٦	بحرث المؤتمر الرابع لعلم النفس في مصر	الجمعية المصرية للدراسات النفسية
٧	بحرث في التربية الإسلامية	د. سعيد إسحاق علي
٨	البرامج في التربية الرياضية	د. عبد الحميد شرف
٩	لغة الموسيقى	د. أمال صادق
١٠	تنمية مهارة صياغة وإلقاء الأسئلة لدى الطلاب المعلمين	د. محمد أمين المفتي
١١	مقدمة في الاتصال والوسائل التعليمية	د. مصطفى عبد السميع
١٢	الإحصاء الحيوى ج ١، ج ٢ وملحق الجداول الاحصائية ج ٣	د. صلاح جلال د. عصام الطويل د. عبد الحليم عشاوى

م	اسم الكتاب	المؤلف
١٣	التربية المعاصرة العدد [١٠]	
١٤	انتخابات الكنيست الثاني عشر في إسرائيل	مركز البحوث والدراسات السياسية [جامعة القاهرة]
	تحت الطبع	
١	الشيمائل المحمدية	
٢	أدب الأطفال	

رقم الايداع ٨٩/٨٩٥٩

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى
ملحقه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، يختص بتشجيع واجراء ونشر
الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات الباحثين فى مجال علم السياسة وتلك التى تحتاج إليها
الجامعات والهيئات الوطنية.

هذا الكتاب

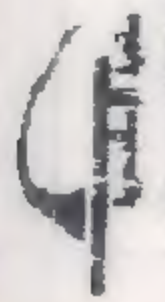
هو محصلة أبحاث ومناقشات الندوة التى عقدها مركز البحوث والدراسات
السياسية فى يناير ١٩٨٩، والتى كانت مناسبة لفتح باب الحوار بين مجموعة من
المتخصصين والخبراء فى الشئون الإسرائيلية من مختلف الجامعات ومراكز البحث فى
مصر.

ولعل فى عقد هذه الندوة ونشر أبحاثها ومداولاتها دلالة واضحة تشير إلى
أهمية الاستمرار فى دراسة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى اسرائيل
وعرض ما يحدث فيها من تغيرات، وانعكاسات ذلك على التوجه نحو التسوية السلمية
للصراع العربى الاسرائيلى ومن ثم مستقبل منطقة الشرق الأوسط.

Bibliotheca Alexandrina



06556193



مركز التنمية
البشرية
والمعلومات



Human Resources
Development and
Information Centre